الدكتور علي احمد عتيقة

أثر البترول على الاقتصاد الليبي

١٩٥٦ - ١٩٦٩

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

بيروت - ص ب ١٨١٣

الطبعة الاولى
حزيران (يونيو) ١٩٧٢

الإهداء

لذكرى المرحوم والدي

المقدّمة

ان الغرض الرئيسي لهذا الكتاب هو تتبع أثر البترول على الاقتصاد الليبي خلال مرحلتي التنقيب والاكتشاف ثم الاستغلال اي ان الفترة الزمنية التي يتناولها الكتاب تبدأ بسنة ١٩٥٦ حتى ١٩٦٩ م • كما ان الطريقة التي اتبعت في هذه الدراسة هي تتبع اثر البترول على الاقتصاد الوطني من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية المتوفرة والتي لها علاقة مباشرة بانتاج البترول وتصديره •

كانت رغبة المؤلف ان يتفرغ لاعداد هذه الدراسة ولكن ظروف المعيشة والعمل لم تسمح له بذلك ومن ثم فانه اضطر ان يختصر مجهوده خلال فترات متقطعة أغلبها كانت في الساعات الباكرة من الصباح او المتأخرة من الليل وفي كلتا الحالتين لم يكن لديه الوقت الكافي لتتبع الموضوع بالتسلسل المستمر الذي لا يتوافر الا مع التفرغ الكامل للكتابة •

نظرا لان اعداد هذا الكتاب سبق تعديل اسم العملة من جنيه ومليم الى دينار ودرهم فان التسمية الاولى هي المستعملة ولكن هذا لا يغير شيئا من حيث قيمة الارقام لان القيمة التعادلية للدينار والدرهم هي نفس قيمة الجنيه والمليم • كما ان كلمتي البترول والنفط مستعملتان في هذا الكتاب بنفس المعنى •

وأخيرا أود ان اشكر صهري وزميلي في العمل سابقا الاخ محمد

طاهر الدجاني ممثل صندوق النقد الدولي بلايبيريا على قراءة ثمانيــــة فصول من مسودة الكتاب وابداء الملاحظات والتدقيقات القيمة وخاصة فيما يتعلق بالموضوعات النقدية والمالية كما ان شقيقه الدكتور احمــد صدقي الدجاني تكرم مشكورا بمراجعة بعض الفصول من الناحيــــة اللغوية . كما اشكر شقيقي سالم على مساعدته في اعداد قائمة المراجع .

هذا ، وفي الوقت الذي اشكر فيه هؤلاء الاخوة والاقارب علــــى مساعدتهم فانني اتحمل وحدي مسؤولية اي نقص او أخطاء فيه علما بأن هذا الكتاب في رأيي ــ وبما قلت في آخر الفصل الاول ــ لا يعدو عن كونه محاولة اولى لدراسة موضوع شائك للغاية ولكنه ذو اهمية كبرى بالنسبة لحاضر البلاد ومستقبلها .

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » .

طرابلس في صفر ١٣٩٢ هـ

الموافق مارس ١٩٧٢ م

الفَصْل الأول

مفهوم الاقتصاد الوطني

لقد تباينت الآراء عبر تاريخ الفكر الاقتصادي في تحديد معالم علم الاقتصاد وتعريفه بطريقة واضحة ومختصرة . فعندما تكونت المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية كانت نظرة المفكرين في تلك المدرسة لميدان الاقتصاد تميل الى الشمول من حيث ارتباطه بالظروف السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع ولذلك عرفت تلك المدرسة الاقتصاد بأنه عملية دراسة لسلوك الانسان في حياته اليومية . وبهذا الشمول في التعريف ، ارتبط علم الاقتصاد بالاحوال الاجتماعية والنظم السياسية السائدة في المجتمع لدرجة ان أطلق على هذا الميدان الفكري اسم الاقتصاد السياسي . هذا ، وقد استمر هذا المفهوم الشامل سائدا في الفكر الاقتصادي حتى ظهور الاتجاه المعاصر الذي يدعو الى اختصار مفهوم الاقتصاد في حدود مادية قابلة للتقييم بالارقام والتحليل الرياضي المبني على احصاءات ميدانية . وبالطبع فان السبب الرئيسي في انتشار هذا الاتجاه كان التطور السريع في الحياة الاقتصادية التي مرت بها الدول المتقدمة من حيث تنوع النشاط الاقتصادي من جهة وزيادة حصيلة الفكر البشري من جهة أخرى ، الامر الذي ادى الى المزيد من التخصص

في الدراسة والبحث لمواجهة ما يعترض المجتمع من مشاكل واحتمالات ، وللاستفادة مما يوجد لديه من فرص للتطور والرقي •

وحيث ان الاحوال السياسية والقواعد الاجتماعية اخذت تميل الى الاستقرار في تلك البلاد بعد ما مرت بمرحلة القلق والتقلب والانفجار اثناء الثورة الاجتماعية والصناعية التي شاهدتها أوروبا شرقيها وغربيها بدا من الممكن التفكير في علم الاقتصاد بصورة تفصلـه عن الظروف الاجتماعية والسياسية في المدى القصير على الأقل • وبهذا الشكل ظهر تعريف جديد للاقتصاد وهذا التعريف سائد الآن في مناهج الجامعات والمجلات العلمية • يقول هذا التعريف باختصار ان علم الاقتصاد عملية اختيار بين بديلات مختلفة لتحقيق هدف مادي بأقل تكلفة ممكنة • وبهذا الشكل يختص علم الاقتصاد بدراسة الموضوعات الآتية :

١ ــ تخصيص او توزيع عناصر الانتاج ومحتويات الناتج القومي •
٢ ــ مستوى الدخل والتشغيل والانتاج •
٣ ــ توزيع الدخل بين المجموعات الاقتصادية المختلفة وبين أفـراد المجموعة الواحدة •
٤ ــ التنمية والتقدم الاقتصادي •
٥ ــ المؤسسات السياسية والاجتماعية والقانونيـة وعلاقة كل منهـا بالاوضاع الاقتصادية •

ان هذه الموضوعات الخمسة تشكل في مجموعها المادة الاساسيـة لعلم الاقتصاد وبالطبع تختلف وسائل التحليل والبيانات المتوفرة في كل مجتمع باختلاف النظم السياسية والاقتصادية والمستوى الفكري السائد في المجتمع •

كما ان الاولوية والاهمية التي تعطى لأي من هذه الموضوعات تختلف بين بلد وآخر حسب مرحلة النمو التي يمر بها والمذهب الاقتصادي الذي يتبعه ، والاهداف الفردية والقومية السائدة في كل مجتمع • ففي البلاد



النامية مثلا نجد ان الأولوية الاولى تعطى لموضوع التنمية والتقـــدم الاقتصادي بينما في البلاد المتقدمة وخاصة التي تتبع نظام السوق الحر عن طريق القطاع الخاص نرى ان الاهتمام القومي يتجه بالدرجة الاولى الى المحافظة على استقرار الاسعار مع مستوى عال من الانتاج والتشغيل والاستثمار ٠ كما ان الوسائل التي تتبع لتحقيق هذه الاغراض وغيرها من الاهداف الاقتصادية القومية تختلف من بلد لآخر وخاصة بين البلاد التي تعتمد على الملكية الفردية الخاصة والبلاد التي تتبع الملكية العامة لوسائل الانتاج ٠ ففي المجموعة الاولى تتدخل الدولة لتوجيه عناصر الانتاج وغيرها من الامور الاقتصادية لتحقيق الاهداف القومية بواسطة الضرائب والوسائل النقدية والمصرفية بحيث تمنح حوافز معينة للافراد والمؤسسات الاقتصادية حتى تدفعها لتنظيم نشاطها واستثمار اموالهـــا بطريقة تخدم الصالح العام وفي نفس الوقت تضع الدولة عقوبات مالية في شكل ضرائب مثلا وحواجز ادارية للحد من النشاط الفردي الجشع الذي لا يتفق ومصلحة المجتمع مثل المضاربة في الارض والعقارات او استغلال اليد العاملة او الاحتكار في انتاج السلع والتجارة وغير ذلك من الامور التي اثبتت التجارب بأنها مضرة بمصلحة المجتمع وتقدمـــه وانسجامـــه ٠

اما في البلاد التي تملك الدولة فيها كافة عناصر الانتاج فان تحقيق الاهداف الاقتصادية يكون عن طريق القرارات الادارية والمؤســـات الاقتصادية العامة ، وقد تستعين الدولة في نفس الوقت بالوسائل المالية والنقدية للوصول الى اهدافها ، مثل ما تستعين دول المجموعة الاولى بملكية وادارة بعض المرافق العامة التي ترى الدولة انها من الافضل ان لا تكون موضع تنافس او احتكار من قبل القطاع الخاص ٠ هذا من حيث المبدأ والتطور التاريخي للفكر الاقتصادي اما واقع التطبيق في الوقت الراهن فهو يحتوي على درجة ملحوظة من التقارب بين النظام الاقتصادي

الرأسمالي المعاصر السائد في غرب اوروبا وأمريكا الشمالية والنظام الاشتراكي الماركسي المتبع في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية حيث أدخل النظام الاول الكثير من قيم العدالة الاجتماعية ومشاركة الدولة في قرارات القطاع الخاص والتدخل لتوجيهه وحتى التحكم في نشاطه للمحافظة على الصالح العام بينما تبنَّى النظام الثاني العديد من عوامل التشجيع المادي للافراد والقواعد التجارية المعمول بها في النظام الرأسمالي المعاصر وذلك للزيادة من الانتاج وتحسين وتدعيم التجارة الخارجية .

ان هذا العرض الموجز لمفهوم علم الاقتصاد والموضوعات التي يهتم بها هذا الميدان الفكري وعلاقاتها بالنظم السياسية والاجتماعية السائدة في كل بلد على حدة يمكن ان يساعدنا على الدخول في شرح مفهوم الاقتصاد الوطني بالنسبة الى بلاد نامية كبلادنا حيث لا تتوفر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود البلاد المتقدمة سواء منها البلاد الرأسمالية المعاصرة او الاشتراكية الماركسية .

ان الطابع الاول للبلاد النامية هو التخلّف الاقتصادي المتمثل في قلة الانتاج والاستهلاك والاستثمار وغيرها من خصائص التخلّف الناتجة عن الحلقة المفرغة بين الفقر والجهل التي سنتعرض لشرحها في أجزاء أخرى من هذا الكتاب . يكفي هنا ان نقول انه رغم ظواهر التخلّف التي كانت ولا زالت توجد في الاقتصاد الليبي فاننا اتبعنا في هذه الدراسة مفهوم الاقتصاد القومي المعاصر .

ان هذا المفهوم للاقتصاد القومي يعتبر النشاط الاقتصادي السائد داخل حدود سياسية معينة وحدة واحدة يمكن تقسيمها الى وحدات انتاجية او مؤسسات اقتصادية واجتماعية وادارة عامة ومجموعة أفراد يقدمون خدمات مختلفةالنوع والمستوى والوحدات الانتاجيةوالمؤسسات يشغّلون هؤلاء الافراد لانتاج السلع والخدمات التي يحتاج اليها المجتمع . وحيث ان المجتمع مكوّن من أفراد فان هنالك عملية تبادل

طبيعية تفرض نفسها بين الافراد والمؤسسات . اذ ان الافراد يستلمون دفعاتٌ نقدية مقابل خدماتهم في المؤسسات ثم يستعملون هذه الدفعات في الحصول على السلع والخدمات التي يحتاجون اليها بصفتهم الاستهلاكية والادخارية في المجتمع .

وبهذا يتكوّن تبادل مزدوج بين المؤسسات والافراد التي توجد في بلد ما يشكل في مجموعه الاقتصاد القومي لتلك البلاد .

ان موضوع هذا الكتاب مبني على اساس هذا المفهوم المبسط للاقتصاد القومي . كما ان الهدف الاول لموضوع هذا الكتاب هو تحديد وتحليل اثر البترول على الاقتصاد الليبي خلال الفترة ما بين ١٩٥٦ ـ ١٩٦٩ .

ولكي تتابع أثر التنقيب على البترول واستكشافه في الاقتصاد الوطني لا بد لنا ان نستعرض الوضع الاقتصادي قبل البترول وهو ما حاولنا القيام به في الفصل الثاني حيث يوجد موجز لما كانت عليه الحالة الاقتصادية في أوائل الخمسينات . ان هذا الموجز كان جزءا من دراسة أعدها المؤلف حول التطور الاقتصادي في ليبيا خلال السنوات العشر الاولى من حياتها السياسية وهي الدراسة التي نشر البعض منها في جريدة البلاغ في سنة ١٩٦٣ .

اما الفصل الثالث من هذا الكتاب فهو يستعرض باختصار ايضا كيف نشأ وتطور قطاع البترول نفسه وذلك قبل الدخول في موضوع اثره على الاقتصاد الوطني بصورة عامة . كما يتناول هذا الفصل العوامل الرئيسية التي ساعدت على تطور قطاع البترول في سرعة لم يسبق لها مثيل في صناعة النفط . لا شك ان السرعة الفائقة التي اتنقل بها هذا القطاع من مرحلة الاستكشاف والتنقيب الى مرحلة الانتاج والتصدير كان لها اكبر الاثر في الاقتصاد الليبي ، حسب المؤشرات الاقتصادية المختلفة التي يتناولها هذا الكتاب .

ان موضوع الفصل الرابع والخامس يعتبر وحدة واحدة لانه يعالج التطورات النقدية والمالية التي سببها نشاط شركات البترول وعلاقة هذه التطورات بالدخل القومي والاسعار ومشكلة التضخم كما ان موضوع هذين الفصلين يشكل نقطة البداية والوسيلة الرئيسية التي انتقل بواسطتها أثر البترول الى القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي وخاصة قطاعات التجارة والزراعة والصناعة والبناء ٠

لقد بدأ اثر البترول في الاقتصاد الوطني بخلق توسع نقدي في المدن كان مصدره النفقات المحلية لشركات النفط مما سبَّب في زيادة النشاط التجاري وارتفاع الدخل والاسعار في المراكز السكانية وخاصة في طرابلس وبنغازي٠ ونتج عن ذلك ارتفاع في الطلب على السلع والخدمات الامر الذي تسبَّب في ما بعد في تغييرات جوهرية في هيكل الاقتصاد الوطني ٠ وهي التغييرات التي حاولنا ان نستعرضها في هذا الكتاب ٠ وسنرى ان الكثير من هذه التغييرات كانت ضارة بالاقتصاد الوطني وعائقا لمسيرة النمو الاقتصادي السليم خاصة وأن الدولة لم تتدخل الا بقدر قليل وفي مرحلة متأخرة لتوجيه النشاط الاقتصادي بطريقة تجعل من البترول قطاعا ممولا للتنمية الاقتصادية ومتكاملا مع القطاعات الاقتصادية الاخرى ٠ ومن أخطر الآثار التي سببها البترول في رأي المؤلف أثران هما الازدهار النقدي والمالي اللذان اظهرا الاقتصاد الليبي بيعض مظاهر التقدم المعروفة في البلاد المتطورة الامر الذي اعطى الانطباع العام لدى الكثيرين ان التنمية الاقتصادية تتحقق بمجرد ارتفاع الدخل وتحسن مستوى المعيشة دون التعمق في الشروط اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد على ارتفاع في الانتاجية والتقدم العلمي في جميع الميادين ٠

ان الازدهار الذي خلقه البترول تكون فوق قاعدة اقتصادية

واجتماعية متخلفة تتسم بنفس الخصائص السائـــدة في البلاد النامية بصورة عامة •

ولكن هذا الازدهار خلق الاعتقاد لـدى الكثيرين بأن التقـدم الاقتصادي ينحصر في ارتفاع الدخل والارباح ولو عن طريق الكسب السريع في سوق المضاربات العقارية او المشاركة الرمزية والشكلية فـي مشروعات التجارة والمقاولات حيث توفر الشركات الاجنبية المال والخبرة والادارة ويقدم العنصر المحلي الاسم والواجهة القانونية • كل هذا أدى الى غض النظر عن الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للاستفادة من فرص التنمية التي يمكن ان يوفرها قطاع البترول ، وبهذا انتشر وبرز اصرار القيادات ذات المصالح المكتسبة على ضرورة المحافظة على الظروف الراهنة ومقاومة كل محاولة جادة تهدف الى تدخل الدولة في توجيــه نشاط القطاع الخاص بالطريقة التي تساعد على التنمية الاقتصاديــة الحقيقية • بل نجد ان في كثير من الاحوال دخلت هذه الفئات مراكـز النفوذ والسيطرة في جهاز الدولة حتى اصبح من الصعب معرفة الفرق بين القطاع الخاص والقطاع العام •

ان هذه الاوضاع التي نشأت بعد اكتشاف البترول هي التي حالت دون نجاح بعض المحاولات التي بذلت لاصلاح الوضع منذ أوائــل الستينات ويمكن للقارىء ان يطلع على بعض الامثلة في هذا الخصوص في الفصول التالية •

لا شك ان القطاعات الاقتصادية التي كان للبترول اكبر الأثر فـي أوضاعها هي قطاع التجارة والبناء والزراعة والصناعة ، ولهذا خصصنا فصلا لكل من هذه القطاعات • وسنتتبع اثر اكتشاف البترول في كل قطاع على حدة ومدى علاقة ما حدث في قطاع ما بما طرأ من تغييرات في القطاعات الاخرى •

هذه بعض الملامح الرئيسية لهذا الكتاب الذي يعتمد بالدرجة الاولى

على تحليل البيانات المتوفرة ووضعها في اطار نظري يهدف الى تبيان اثر البترول على الاقتصاد الليبي .

وقد اعتمدنا في جمع البيانات الواردة في هذه الدراسة على مصادرها الرئيسية مثل وزارة النفط وشركات البترول ومصرف ليبيـــا ووزارة التخطيط سابقا وغيرها من الجهات التي تقوم بتجميع ونشر البيانـات الاحصائية . ونظرا لطبيعة عمل المؤلف بادارة البحوث بمصرف ليبيا لمدة ثمانية سنوات فان الكثير من هذه البيانات ساهم المؤلف في اعداده او مراجعته وتحليله . ومع كل هذا فالمجال واسع لتطوير البيانات المتوافرة والعمل عى اعداد الناقص منها . ويأمل المؤلف ان لا يتردد القارىء المطلع على توجيه اي نقد بنّاء لهذه الدراسة التي لا تعدو عن كونها محاولة اولى لدراسة موضوع شائك للغاية ولكنه ذو اهمية كبرى بالنسبـــة لحاضر البلاد ومستقبلها .

الفصل الثاني

الاقتصاد الليبي قبل البترول

كانت ليبيا من عام ١٩١١ حتى ١٩٤٣ ترزح تحت حكم الاحتلال الايطالي الذي عمل على تنفيذ مخطط استعماري واسع النطاق يهدف الى توطين عدد كبير من الايطاليين الذين وفدوا من موطنهم الاصلي ، بصورة نهائية وبالقدر الذي تستوعبه البلاد . وتبلغ التقديرات العامة للمبالغ التي استثمرتها ايطاليا في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية ١٥٠ مليون دولار (وذلك حسب اسعار الصرف التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية) وقد استثمرت معظم هذه المبالغ في مرفقي النقل والمواصلات وغيرها من المرافق العامة ، ولكن في السنوات القليلة التي سبقت اندلاع الحرب ركزت الجهود في ميدان التنمية الزراعية .

وعندما وضع الايطاليون مخططاتهم الاستعمارية جعلوا دور الليبيين فيها لا يعدو كونهم مصدرا للعمال غير المهرة ذوي الأجور الرخيصة والخدم المحليين مع وجود طبقة صغيرة من موظفي الحكومة والمستشارين في الشؤون المحلية . وكان العمل على تنفيذ المشروعات الايطالية قد بدأ في السير بأقصى سرعة عندما نشبت الحرب العالمية الثانية . وباشتراك ايطاليا في هذه الحرب توقفت جميع خططها الانمائية . وبعد انتهاء الحرب

واجه الليبيون بداية لاقتصاد حديث لم يكونوا مندمجين فيه ، ووجدوا انفسهم في مستوى علمي وفني منخفض جدا •

وفضلا عن ذلك فان المرافق الاساسية او الهيكلية التي بدأ الايطاليون في بنائها قد أصيبت اثناء الحرب بأضرار جسيمة • ومن اكثر الاضرار المادية التي اصابت البلاد كان الفقر المدقع الذي اصاب الموارد البشرية بعد قرون من السيطرة الاجنبية التي بلغت ذروتها بمحاولة ايطاليا الخطيرة في اقصاء الشعب الليبي عن المساهمة كعنصر فعال في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي •

وعندما دخلت القوات البريطانية والفرنسية ليبيا في يناير ١٩٤٣ بدأت في ادارة البلاد على النسق الذي كانت تسير عليه ايطاليا سابقا ، وبموجب القوانين التي كانت قائمة آنئذ ، وهذا يعني بأن السكان الايطاليين وغير الليبيين استمروا في القيام بدور رئيسي في شؤون البلاد ، ولكن عندما حددت الامم المتحدة مستقبل ليبيا السياسي في عام ١٩٤٩ بدأت الادارات الاجنبية في توجيه بعض الاهتمام لمشكلة دمج الليبيين في كيان البلاد السياسي والاقتصادي ، وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ نالت ليبيا استقلالها السياسي وانتقلت اليها بالتالي مسؤولية ادارة وتحسين مواردها المادية والبشرية •

وفي عشية الاستقلال كانت موارد ليبيا البشرية تشتمل على حوالي مليون نسمة منهم ٢٠ بالمئة من سكان المدن و٤٣ بالمئة من سكان الريف و٣٧ بالمئة من البدو الرحل وشبه الرحل • وقد قدر معدل الغذاء اليومي للرجل الواحد بين ١٧٥٠ الى ١٨٥٠ سعر حراري ، وكان معظم هذا الغذاء الضئيل يحتوي على مواد فحمية ، ومن أهم مصادرها الحبوب والتمر •

كما قدّر معدل الاستهلاك اليومي للحوم بعشرين غراما واللبن ومنتجاته بحوالي ١٠٠ غرام • وكان نصيب الغذاء يتراوح بين ٦٥ بالمئة

و٨٠ بالمئة من معدل مصروف الفرد ٠

وبالرغم من ان ليبيا من الناحية الطبيعية منطقة صحية للغاية الا ان نسبة الوفيات كانت مرتفعة وخصوصا بين الاطفال ، حيث بلغت ٣٠٠ وفاة تقريبا لكل الف ، وهذا يرجع الى الحالة الغذائية السيئة وانخفاض مستوى التعليم والتدريب ٠ اما بالنسبة لجميع السكان فقد تعدت نسبة المواليد بخمسين لكل الف بينما كانت نسبة الوفيات حوالي ٤٠ لكل الف ، وبذلك يكون معدل الزيادة الطبيعية في عدد السكان حوالي واحد في المئة في العام ، وكانت الامراض الرئيسية التي تنجت عنها نسبة الوفيات العالية هذه هي الالتهابات المعوية بين الاطفال وأمراض العيون والسل ، ونتيجة لانتشار هذه الامراض والى مستوى التعليم المنخفض كان مستوى الانتاج العام منخفضا بين الكبار بالرغم من ان معدل العمر لهذه الفئة كان مرضيا بصورة عامة ٠

وفي خلال العام الدراسي ١٩٥٠ ــ ٥١ كان عدد الطلاب حوالي ٤٦ الف طالب وطالبة يتلقون تعليمهم في ٤٠٠ مدرسة ابتدائية على أيدي حوالي ١٨٠٠ معلم وبلغ مجمل عدد الطالبات في المدارس الابتدائية حوالي ٤٠٠٠ طالبة ٠ كما كانت هناك اربع مدارس ثانوية بلغ عدد الطلاب الملتحقين فيها حوالي ٤٠٠ طالب الا ان البلاد كانت تفتقر الى الجامعات والى معاهد التعليم العالي الاخرى ٠ وكان عدد حملة الدرجات الجامعية عندما نالت البلاد استقلالها حوالي عشرة خريجين ٠

وكانت نسبة الأمية المتفشية بين الكبار تتراوح بين ٩٠ بالمئة و٩٥بالمئة وكان حوالي ٢٠ بالمئة فقط من الاولاد الذين هم في سن الدراسة يتلقون التعليم النظامي ، وحتى لو اخذنا بعين الاعتبار عدد الاولاد الذين يتعلمون القراءة والكتابة في المدارس القرآنية (الكتاتيب) عندما نالت البلاد استقلالها فانه يجب القول بأن اغلبية من هم في سنة الدراسة في ذلك الحين لم يتلقوا اي نوع من التعليم ، ولذا فان معظم موارد ليبيا

البشرية التي كانت تبلغ حوالي مليون نسمة كانوا أميين كما كان عدد كبير منهم مصابا بمرض او بآخر بسبب قلة الغذاء والتعليم ، وكان الكيان الاجتماعي يتميز بالولاء للأسرة والقبيلة ولم يكن هناك سوى فرق ضئيل او لا فرق بالمرة بين المصالح الفردية والمصالح العامة .

وكانت موارد ليبيا الطبيعية تشتمل على حوالي ١،٧٠٠،٠٠٠ كيلومتر مربع لا يمكن استغلال سوى ٥ الى ١٠ بالمئة منها وكانت نسبة الاراضي الصالحة للزراعة المستقرة حوالي ١ بالمئة . وبلغ معدل الارض الصالحة للزراعة بالنسبة لعدد السكان حوالي هكتار ونصف للفرد . وكان معدل الامطار في الحزام الشمالي للبلاد يتراوح بين ٢٢٨ و٥٨٥ مليمترا، ولكن المعدل العادي كان ٣٨١ مليمترا تقريبا ، وهطول المطر في هذه المنطقة غير منتظم وكثيرا ما يحدث فيها جفاف ، وأما المحاصيل الرئيسية فهي الشعير والتمر والقمح وزيت الزيتون والحمضيات وكافة أنواع الخضراوات التي يتم انتاجها في قطع صغيرة من الاراضي المروية وتشتمل المراعي على الغنم والماعز والحمير والبقر والابل وكانت تستخدم انواع الحيوانات الثلاثة الاخيرة بصورة رئيسية في الاعمال الزراعية وفي النقل الا ان البقر والجمال تعتبر ايضا مصادر هامة للحوم والحليب والجلود .

وكان وما زال المعدل السنوي للانتاج الزراعي يعتمد الى حد كبير على معدل هطول الامطار وهو غير منتظم ولا يمكن التكهن به . ففي عام ١٩٥٠ الذي يمكن اعتبار الانتاج الزراعي خلاله عاديا بلغ ما انتجته البلاد من الشعير حوالي ٨٥ الف طن متري والقمح حوالي ٨٠٠٠ طن متري والتمر ٤٠،٠٠٠ طن متري وزيت الزيتون حوالي ٨٠٠٠ طن متري ، وقدّر العدد الاجمالي للاغنام في ذلك العام بحوالي ٧٦٧،٠٠٠ رأس والماعز ٦٩٠،٠٠٠ رأس والبقر ٦٣،٠٠٠ رأس والجمال ٨٣،٠٠٠ رأس . وأنه لمن العسير جدا تحديد الانتاج السنوي للمواشي من اللحوم واللبن والصوف والشعر ولكن الدلائل المتوفرة تشير الى ان معدل انتاج الرأس

الواحد من الماشية كان منخفضا بسبب سوء أحوال التربية والتغذية والادارة .

وكان حوالي ٨٠ بالمئة من مجموع سكان البلاد يعيشون في الريف ، معظم القوة العاملة المتوفرة كانت تعمل في هذا القطاع . وكان معدل انتاج الفرد منخفضا جدا ، ونسبة البطالة الموسمية والبطالة المقنّعة في الزراعة كبيرة ايضا . والى جانب هذا التخلف الزراعي كانت هنالك المزارع الحديثة التي كان يدير ويملك معظمها مزارعون ايطاليون والتي وفرت انتاجا ضخما لبعض المحاصيل الرئيسية .

وفيما عدا الزراعة حيث كانت امكانياتها محدودة جدا بسبب سوء الاحوال الطبيعية والبشرية كانت موارد ليبيا شحيحة للغاية ، وكانت الرواسب المعدنية المعروفة تشتمل على كميات محدودة من النترون والكومبيت الكبريتي الثانوي وبعض البوتاس والاملاح الاخرى ، وكانت أوجه النشاط الصناعي تشتمل بصورة رئيسية على تصنيع الاغذية والنسيج وتصنيع التبغ وصيد الاسماك ، وقد أقيمت هذه الصناعات على نطاق ضيق وكانت طرق الانتاج المتبعة غير فعالة .

إما بالنسبة للنسيج فكان ينتج بصورة عامة في الدكاكين الصغيرة وفي المنازل باستخدام طرق يدوية قديمة . وكان معظم انتاج البلاد من النسيج يتوفر للسوق المحلي . اما الاسماك المعلبة والسردين وزيت الخروع فقد تم تصدير كميات كبيرة منها الى الخارج .

وقد أصيبت شبكة النقل والمواصلات المتواضعة التي تم بناؤها ابان الاحتلال الايطالي بأضرار جسيمة اثناء الحرب . وبالرغم من انه كان في البلاد حوالي ٢٨٠٠ كيلومتر من طرق الاسفلت الصلبة وحوالي ٣٠٠ كيلومتر من السكك الحديدية وأربعة موانىء بحرية ومطاران الا ان معظم هذه المرافق أصيبت بأضرار جسيمة من جراء الحرب ، وكانت خدمات الهاتف والمواصلات السلكية واللاسلكية محدودة جدا وتحتاج

الى اصلاح • وفي حين انه كان هناك اتصال هاتفي بين المدن الرئيسية ضمن الولايات الا انه لم تكن هناك خدمات هاتفية او لاسلكية بين الولايات •

وبالنظر الى عدم توفر بيانات كافية عن الانتاج والاسعار فانه من المتعذر اعطاء تقديرات كافية عن الدخل القومي في ليبيا عند الاستقلال ، ولكن خبير الامم المتحدة (١) قد قدّر ذلك الدخل بحوالي ١٥ مليون جنيه ليبي • وكان حوالي نصف السكان آنئذ يعيشون في ما يدعى بقطاع الكفاف من الاقتصاد •

وفي عشية الاستقلال كانت هناك ثلاث عملات مختلفة متداولة في ليبيا ، الليرة التي اصدرتها ادارة الاحتلال البريطانية وتدعى (مل) كانت تتداول في طرابلس الغرب والجنيه المصري في برقة والفرنك الجزائري في فزان • ولم يكن سوى مصرف واحد (بنك باركليز) يعمل في كل من برقة وطرابلس الغرب بينما لم يكن في فزان سوى نظام التوفير البريدي• وكان البنك الفرنسي في الجزائر هو الذي يتولى اصدار الفرنك الجزائري •

وكان نشاط التوفير والتسليف والاستثمار محدودا جدا لاسباب جلية واضحة ، فمستوى الدخل المنخفض لم يترك شيئا للتوفير ، وكان نطاق وطبيعة الانظمة المصرفية والنقدية يحولان دون منح القروض على أسس حديثة • وبالرغم من ان بنك باركليز كان يقبل ايداع الاموال للأفراد الا انه لم يكن يدفع اية فوائد • وقد منح عددا صغيرا من القروض المضمونة من قبل الادارة البريطانية وقد حالت العملات الثلاثة المختلفة المتداولة دون ايجاد اي ارتباط عملي بين الانظمة النقدية والمصرفية في البلاد •

---

١ ـ جان ليزج : الاقتصاد الليبي ١٩٥١ ـ هيئة الامم المتحدة .

وبلغ مجموع النقد المتداول في طرابلس الغرب حوالي ١٠٢ بليون مل (يعادل حوالي ٢ ١/٢ مليون جنيه استرليني) وفي برقة مليون جنيه مصري • اما كمية الفرنك الجزائري التي كانت متداولة في فزان فهي غير معروفة ولكن يعتقد بأنها كانت ضئيلة بالنظر الى نطاق اقتصادها المحدود وضخامة قطاع الذين يعيشون عيشة الكفاف فيها • وبلغ مجموع الاموال المودعة في المصارف من قبل الاشخاص المدنيين في طرابلس الغرب في ٣١ مايو ١٩٥٠ أكثر بقليل مما يعادل مليون جنيه ، ويبدو ان اجمالي عرض النقود بالنسبة لجميع ليبيا كان يقرب من ٥ مليون جنيه في آخر عام ١٩٥١ ، وكان استخدام الشيكات محدودا جدا ولم تكن هناك اية ودائع للتوفير ، وكانت معظم الاموال المودعة في المصارف تخص الموظفين البريطانيين والجالية الاجنبية في ليبيا •

وتشير الدلائل المتوفرة الى ان مستوى الاسعار في طرابلس الغرب كان مستقرا بشكل ملحوظ خلال الفترة ١٩٤٥ حتى ١٩٥٠ ولكن مستوى الاسعار في برقة ارتفع بمعدل ٣٥ بالمئة اثناء الفترة ذاتها • ويمكن ان يعزى جزء من الفرق بين التغييرات التي طرأت على الاسعار في كل من برقة وطرابلس الغرب الى عدم توفر بيانات كافية عن الاسعار ، ولكن ينبغي الاشارة في هذا الصدد الى ان زيادة عرض النقود في برقة كانت اكثر منها في طرابلس الغرب • كما ان هناك دليلا على ان الادارة البريطانية في طرابلس الغرب قد اتبعت سياسة استيراد اكثر حرية عن تلك التي اتبعتها ولاية برقة سابقا •

وبالرغم من ان العديد من العمال الزراعيين كانوا يتلقون أجورهم عينا فان الأجور النقدية هي التي كانت متبعة في المدن • وبلغ الحد الادنى لمعدل أجور العمال غير الفنيين ما يعادل ١٦ قرشا في اليوم وحوالي ٢١ قرشا في اليوم للعمال المهرة • وكانت المرتبات الشهرية لموظفي الحكومة تتراوح بين ٤٠٦٠٠ مل (تعادل حوالي ٢٢٠٠٠٠ ج٠ل٠ تقريبا)

للموظفين الاداريين• وعموما فان مستوى الأجور والرواتب كان منخفضا جدا بالنسبة للاحتياجات الضرورية للمعيشة العادية وقد ورد في احد تقارير الامم المتحدة عن مستوى المعيشة في البلاد عندما نالت استقلالها ما يلي :

« وخلاصة القول فانه يبدو بدون ريب بان مستوى المعيشة بصورة عامة يقرب الى حد خطير من حد الكفاف ونجد بأن هذا الحد يخرج عن توازنه ويميل الى الهبوط في كل حالة من أحوال الجفاف المتكررة» (٢)•

وكان العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ابان فترة الاحتلال الايطالي كبيرا جدا • ويرجع ذلك الى كثرة الواردات من السلع الرأسمالية لاستثمارها في تنفيذ المخططات الاستعمارية المختلفة والى قلة الصادرات • وتدل البيانات التي نشرتها لجنة التعرفة الامريكية عن سياسة ايطاليا التجارية وتجارتها في الفترة ١٩٢٢ ــ ١٩٤٠ ان مجمل العجز التجاري في ليبيا في عام ١٩٣٨ كان حوالي ٧٧٣ مليون ليرة ايطالية وبانتهاء الحكم الايطالي توقف استيراد السلع الرأسمالية وانخفض العجز التجاري الى حد كبير ، وبالرغم من ذلك فقد بقي ذلك العجز كبيرا بالنسبة للدخل القومي ، وقدر مجمل العجز التجاري في عام ١٩٤٥ بأكثر من ١٫٣ مليون جنيه وبلغ ذلك العجز في عام ١٩٥٠ ما يزيد عن ثلاثة ملايين جنيه • وكانت الصادرات الرئيسية للبلاد في ذلك الحين هي المنتجات الزراعية والاسماك ومنتجات المواشي بينما كانت الواردات تشتمل على المواد الخام والوقود وجميع انواع المصنوعات وبعض المواد الغذائية مثل السكر والشاي وحتى الحبوب في بعض الاحيان •

وكانت المالية العامة في وضع بدائي جدا • اذ كان نظام الضرائب يسير بموجب قانون ايطالي قديم يفرض نسبا مختلفة من الضرائب على

---

٢ ــ في ذات التقرير صفحة ٦٩ .

الدخل الوارد من مصادر مختلفة فكانت نسبة الضريبة على الارباح المكتسبة من استثمار رأس المال (باستثناء العقارات) ١٥ بالمئة وعلى الارباح المكتسبة من الصناعة والتجارة وأعمال المهنيين ١٠ بالمئة وكانت الضريبة المفروضة على الرواتب والأجور ٨ بالمئة و٤ بالمئة على التوالي وعلى الايجارات ٨ بالمئة من الدخل الصافي •

وبلغ مجمل الضرائب المباشرة التي تمت جبايتها ٣٠ بالمئة من مجمل ايرادات الضرائب في طرابلس الغرب خلال السنة المالية ١٩٤٩–١٩٥٠ • ولذا فقد كانت الضرائب غير المباشرة أهم مصدر للايرادات المحلية في طرابلس الغرب بينما كانت في برقة النوع الوحيد من الضرائب الذي اتبع حتى أكتوبر ١٩٥٢ عندما أعيد ادخال نظام الضرائب المباشرة • وفضلا عن الانواع العادية للضرائب غير المباشرة التي كان يعمل بها في جميع مناطق ليبيا كانت هنالك ايرادات من التجارة المباشرة مثل احتكارات التبغ والسكر والملح ولذا كانت ايرادات طرابلس الغرب من نشاط الحكومة التجاري حتى عام ١٩٤٩ اكبر من جميع الدخل الناتج عن الضرائب المباشرة • ففي ميزانيات السنة المالية ١٩٥١–١٩٥٢ كان الدخل الوارد من نشاط الحكومة التجاري يعادل حوالي ٥٥ بالمئة من الضرائب المباشرة في طرابلس وأكثر من ١٢٠ بالمئة في برقة وحوالي ٦٥ بالمئة في فزان •

وفضلا عن الضرائب وأوجه النشاط التجارية المبينة أعلاه فقد كان هناك نظام بدائي للضرائب الزراعية في كل من طرابلس الغرب وفزان ثم اتبع بعدئذ في برقة ايضا •

ومع ذلك فقد كان الدخل الوارد من هذه الضرائب محدودا جدا بالنظر الى تكرار الجفاف والى الصعوبة الكبيرة في تقدير الضرائب وجبايتها من المناطق الريفية • وهناك حالات استثنائية اذ كان الدخل الوارد من الضرائب المفروضة على الزراعة اكبر بقليل من مجمل ضريبة

الدخل • وقد بلغ مجمل الايرادات الناشئة عن كافة انواع الضرائب في الولايات الثلاث في السنة المالية ١٩٤٩ ــ ١٩٥٠ حوالي ١٫٨ مليون جنيه استرليني اما في عام ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ فقد بلغت الايرادات حوالي ٢٫٥ مليون جنيه •

وقد قدر مجمل ايرادات الولايات الثلاث في السنة المالية ٥١ـ٥٢ بحوالي ٤٫٢ مليون جنيه بينما كان مجمل المصروفات اكثر من ٥٫٩ مليون جنيه مما سبب في عجز يبلغ ١٫٧ مليون جنيه اي ما يقرب من ١٥٠ بالمئة من جميع الدخل الوارد من الضرائب المباشرة في ذلك العام •

وكانت المصروفات الادارية والجارية تشكل القسط الأكبر من المصروفات العامة اذا ما قورنت بالاستثمارات الرأسمالية • وقد قدر بصورة عامة بأن حوالي ٢٧ بالمئة فقط من مجمل المصروفات العامة في عام ١٩٤٩ــ١٩٥٠ كانت قد أنفقت على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية في حين ان ٧٣ بالمئة من تلك المصروفات أنفقت على الادارة والشرطة والسجون والصيانة العامة للطرق والمباني ووسائل النقل وقد أنفقت الادارة البريطانية في طرابلس الغرب مبالغ كبيرة لمواصلة دفع الاعانات المالية العامة للمشروعات الايطالية السابقة فضلا عن اعفاء تلك المشروعات من الضرائب الزراعية •

المشاكل الاقتصادية

عندما نالت ليبيا استقلالها واجهت الحكومة الاتحادية الجديدة المشاكل المترتبة على العجز الكبير في الميزانيات الولائية وعدم وجود اية بوادر مشجعة لزيادة الايرادات المحلية من ميزانيتها الخاصة باستثناء الرسوم الجمركية التي تعتمد على التجارة الخارجية للبلاد • ومنذ ان بدأت الولايات في تحويل الايرادات التي تحصلها من الرسوم الجمركية الى الحكومة الاتحادية فان ذلك قد زاد بالطبع من العجز الكبير في

ميزانيات الولايات • وخولت الحكومة الاتحادية مسؤولية معالجة جميع المصروفات الخاصة بالشؤون الخارجية والدفاع والامن الوطني فضلا عن بعض الخدمات الاجتماعية والاقتصادية مثـل التعليم العالي والبريـد والبرق والهاتف والمواصلات ، وتعدّ هذه الالتزامات ضخمة تميل الى التوسع كلما اصبح مركز الحكومة الاتحادية وعملها ثابتا ومحددا على نحو أفضل كما ان انتقال مركز الحكومة بين طرابلس وبنغازي والبيضاء قد زاد من الاعباء المالية على الحكومة الجديدة وفضلا عن ذلك فـان الدستور نص على ان تخصص الحكومة الاتحادية سنويا مبالغ مـن ايراداتها «للولايات بقدر ما يمكنها من القيام بواجباتها وبشرط ان لا تقل مقدرتها المالية عما كانت عليه قبل الاستقلال ويعين القانـون الاتحادي طريقة تخصيص المبالغ ومداها بصورة تضمن للولايات ازدياد المبالغ التي تخصص لها من الحكومة الاتحادية ازديادا يتناسب مع نمـو الموارد الاتحادية وتكفل لها تقدما اقتصاديا مطردا» (المادة ١٧٤) •

ويبدو جليا من هذا الاستعراض السريع ان الحكومة الاتحادية قد واجهت التزامات مالية ضخمة بالرغم من امكانياتها المحدودة وضآلـة ايراداتها المحلية •

وقد بيّنت الميزانيات الموحدة للولايات لعام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ كمـا ذكرت أعلاه أن هناك عجزا يبلغ مجموعه حوالي ١،٧ مليون جنيـه استرليني ، فاذا خصمنا الايرادات التي تم تحصيلها من الرسوم الجمركية وحوّلت الى الميزانية الاتحادية بموجب أحكام الدستور فان العجـز الاجمالي لهذه الميزانيات الولائية الموحدة لعام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ يرتفع الى ٢،٨ مليون جنيه وقد تم توزيع الميزانيات الولائية والاتحادية الموحـدة لعام ١٩٥١ بمجمل ايرادات ومصروفات يزيد بقليل عن ٥،٩ مليون جنيه•

فكانت الايرادات الاجمالية في الميزانية الاتحادية حوالي ٣ مليون جنيه بينما بلغت المصروفات الاجمالية ٨٥٠ الف اي بفائض قدره حوالي

٢٫١٥ مليون جنيه • وجاء ما يقرب من ١٫٣ مليون جنيه من هذا الفائض من المساعدات البريطانية التي بلغت ١٫١١٠٫٠٠٠ جنيـــه والمساعدات الفرنسية التي بلغت ١٦٣ الف جنيه •

وبلغ العجز الاجمالي في ميزانيات الولايات الثلاث لعام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ ما يعادل تقريبا الفائض الذي حدث في الميزانية الاتحادية للسنة ذاتها • وبالفعل فقد تلقت الحكومة الاتحاديـــة في عام ١٩٥١ ايرادات الجمارك والمساعدات الخارجية وحوّلت جميـع هذه المبالغ الـــى الولايات • وخلاصة القول ان الحكومة الاتحادية قد واجهت منذ بداية عهد الاستقلال مشكلة تحصيل الاموال الكافية من الرسوم الجمركيـة والبريدية والهاتفية ومن الموارد الخارجية لمواجهة مصروفاتها ولاعانـــة الولايات ماليا ، وكل ذلك قد أدى الى حصول عجز كبير متزايد فـــي ميزانياتها • ونتيجة لهذه الترتيبات المالية لم يكن أمام الحكومة الاتحادية اي حل سوى ان تسعى للحصول على الاموال اللازمة من الموارد المالية الاجنبية على اساس سنوي او لمدة طويلة من الزمن ، واذا ما قورن هذا الهيكل المالي الضيق للحكومة الاتحادية بوضع الولايات نجد ان الولايات كانت تتمتع بحرية في زيادة ايراداتها عن طريق ضريبة الدخل ولكن حيث انها تلقى المعونات المالية من الحكومة الاتحادية بمقتضى المادة ١٧٤ من الدستور فان هذا كان أيسر وأسهل عليها من التوسع في تحصيـــل الضريبة الأمر الذي ادى الى زيادة كمية الاعانات من الحكومة الاتحادية للولايات خلال السنوات العشر الماضية •

ويمكن القول بأن المشاكل الاقتصادية في ليبيا كانت على مستويين، احدهما مشكلة الحصول على الاموال اللازمة لمواجهة العجز الكبير في ميزانيات الحكومة الاتحادية والولايات ، وثانيهما مشكلة العجز الضخم في ميزان المدفوعات الذي يستدعي الحصول على العملة الاجنبية اللازمة، فقد كان العجز الاجمالي في ميزانية عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ كما ذكرنا أعلاه

ما يقرب من ١٠٧ مليون جنيه ، وكان العجز في ميزان المدفوعات لعام ١٩٥٠ حوالي ٣ مليون جنيه . اما الكيان الاقتصادي المحلي الذي ادى الى ارتفاع هذا العجز المزمن فقد كان يعتمد على الزراعة والتي كانت تتعرض لأحوال جفاف متكررة والى غزو سراب الجراد .

وكان من الضروري الحصول على الاموال اللازمة لتغطية العجز في الميزانية وفي ميزان المدفوعات حتى يتسنى منع الكيان الاقتصادي الشاذ من ان يصبح أشد سوءا . وفضلا عن ذلك فان هذا العجز في الميزانية اصبح يميل الى الازدياد بعد الاستقلال وتشكيل ثلاث ولايات لكل منها مجالس تنفيذية وتشريعية وقضائية كاملة فضلا عن تلك المجالس التابعة للحكومة الاتحادية .

وعدا عن مشكلة الحصول على الاموال اللازمة لبقاء الاقتصاد على مستوى ثابت فقد كانت هناك مشكلة أضخم وأكثر تعقيدا الا وهي اعداد وتعبئة المهارات الضرورية لتنمية موارد البلاد الطبيعية والبشرية بصورة فعالة . كما ان مستوى المعيشة المنخفض ونسبة الأمية المرتفعة وشحة الموارد الطبيعية والافتقار الكبير الى المهارات الادارية والفنية قد جعل من التنمية الاقتصادية مشكلة معقدة وعسيرة الحل . ومما زاد هذه المشكلة تعقيدا زيادة معدل نمو عدد السكان وتوقع الناس بأن يتبع مرحلة الاستقلال رفاهية وازدهار .

وقد توصل العديد من خبراء الامم المتحدة الذين درسوا حالة ليبيا عشية الاستقلال الى استنتاجات تبعث على التشاؤم بالنسبة لامكانيات البلاد الاقتصادية المقبلة (٣) وقد اتفق جميع المراقبين على انه ينبغي على

---

٣ ـ تقييم اقتصادي لليبيا بقلم جان لنبرج ـ وثائق هيئة الامم المتحدة سنة ١٩٥٠ . وانظر كذلك تقرير بنجامين هيجنز عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ـ وثائق هيئة الامم سنة ١٩٥٢ .

البلاد ان تحصل على مساعدة اجنبية كبيرة لمواجهة العجز في ميزانيتها العادية ، وفي ميزان مدفوعاتها وان تتخذ الخطوات الضرورية لتنمية مواردها الطبيعية والبشرية بصورة فعالة وقد كتب السادة بلوارزو وماكلويد التابعين لصندوق النقد الدولي في تقرير موجز لهما بعنوان «توحيد النقد في ليبيا» ما يلي «ان وضع ليبيا كما رأيناه شتاء عام ١٩٥٠ (وأن أعمالنا التي تلت ذلك قد اكدت هذا الرأي) هو ان العون الخارجي كان العامل الرئيسي الذي يحدد رفاهية البلاد ، وسيبقى هذا الوضع كذلك في السنوات القليلة المقبلة على الأقل» (صفحة ٤٤) وفضلا عن حاجة ليبيا للعون المالي فقد برزت هناك حاجة ملحة للموظفين الفنيين والاداريين لادارة شؤون الدولة وتخطيط وادارة مشروعات التنمية المختلفة في البلاد . وقد أثبتت هذه المشكلة كما سنرى فيما يلي انها اكبر اهمية وأعمق اثرا من مشكلة المعونة المالية . وقد عبر بلوارزو وماكلويد في تقريرهما المنوه عنه أعلاه بكل وضوح عن اهمية هذه المشكلة عندما قالا : «اذا تمت تغطية هذا العجز من المعونة الاجنبية اللازمة لمواجهة المصروفات الرأسمالية الضرورية فتبقى هنالك مشكلة تنفيذ برنامج التنمية الذي يفتقر افتقارا كليا الى الموظفين المدربين اللازمين لتأدية المهام التي يتضمنها البرنامج ، وأن مشكلة عدم توفر الموظفين يشكل عقبة اكثر خطورة من مشكلة التمويل . وأن رأس المال الوارد من مصادر خارجية دون توفر الموظفين المحليين المدربين قد يؤدي الى الاعتماد الخطير على العمال المهرة والمديرين الاجانب. وحل هذه المشكلة يستدعي القيام بتخطيط دقيق طويل الأمد مع التركيز خلال السنوات الخمسة عشر او العشرين الاولى على برنامج واسع النطاق للتعليم والتدريب» .

الفصل الثالث

تطور استكشاف النفط وانتاجه

ان المراحل التي مر بها التنقيب عن النفط في ليبيا ثم اكتشافه وانتاجه تكون مزيجا فيه من عناصر الحظ وبعد النظر من جهة وفيه التسرع والاندفاع من جهة أخرى فأول عناصر الحظ مثلا كان اكتشاف النفط في سنتي ٥٨ ـ ١٩٥٩ وليس في سنتي ٤٨ ـ ١٩٤٩ او اثناء الاستعمار الايطالي ٠ اذ انه لو اكتشف النفط آنذاك لتدخلت عوامل دولية كثيرة ومصالح اجنبية استغلالية اما للحيلولة دون حصول البلاد على استقلالها بأي شكل كان او لتقسيمها بشكل يحرم البلاد من امتلاك ثروتها النفطية والاستفادة منها ٠ ولكن من حسن الحظ لم تكن المعلومات المتوافرة عن جيولوجية البلاد كافية للتفاؤل باكتشاف النفط وقت ما نهض الشعب الليبي مطالبا بالاستقلال والسيادة على ارضه التي كافح طويلا من اجلها وكاد الاستعمار الايطالي ان يعزله عنها من الناحيتين الاقتصادية والسياسية ويجعله مجرد وسيلة من وسائل الانتاج في الاقتصاد الايطالي٠

ورغم ان الايطاليين كانوا قد اكتشفوا بعض مظاهر للنفط والغاز في اماكن متعددة الا انهم لم يتمكنوا من مواصلة البحث والتنقيب بسبب قلة امكانياتهم ونقص خبراتهم في شؤون النفط ثم انشغالهم بمشاكل

الاعداد للحرب العالمية الثانية . وعندما انتصرت قوات الحلفاء على دول المحور واحتلت القوات البريطانية والفرنسية شمال وجنوب البلاد على التوالي لم تجد هاتان الدولتان ولا الخبراء الذين قاموا بدراسة الموارد الليبية لم يجد كل هؤلاء ما يشجع ، وفي ضوء المعلومات المتوفرة آنذاك، على الاعتقاد بامكانية وجود كميات تجارية من النفط . بل على العكس من ذلك كانت معظم التقارير التي تعرضت لاقتصاديات البلاد تؤكد ان احتمال وجود النفط في ليبيا ضئيلة جدا ومن ثم لا يجب وضعه في اي برنامج لتنمية البلاد ، غير انه رغم كل هذا دخلت البلاد كل من شركة اسو (المتفرعة من شركة استاندرد أويل أوف نيوجرزي والشركة البريطانية للبترول (برتش بتروليوم) لاجراء بعض الدراسات الاستطلاعية الأولية وذلك بموجب تراخيص منحتها الادارة البريطانية في سنة ١٩٤٧ كما قامت بعض الشركات الفرنسية بدراسات مماثلة في جنوب البلاد باذن من السلطات الفرنسية التي كانت مسؤولة عن ادارة تلك المنطقة آنذاك . ولكن الغموض الذي كان يهيمن على مستقبل البلاد السياسي من جهة والاكتشافات البترولية العديدة التي كانت تتزايد في منطقة الشرق الاوسط من جهة أخرى لم يشجع شركات البترول على المزيد من الاستثمار في التنقيب عن النفط في ليبيا . وساهم هذا الموضوع في تأجيل دخول شركات النفط الى ليبيا بصورة جدية وكان ذلك في اعتقادنا من حسن حظ البلاد من الناحية السياسية وكذلك الاقتصادية .

وعندما كان الشعب الليبي يطالب ويناضل من اجل استقلاله في أواخر الاربعينات كانت البلاد تمثل نموذجا واضحا للتخلف المادي والفقر البشري حسبما وضحنا في الفصل الثاني . ورغم ان هذا الوضع الاقتصادي غير المشجع كان عامل قلق وازعاج للشعب وزعمائه المناضلين من اجل الاستقلال الا انه ساعد في نفس الوقت على التخفيف من حدة الصراع الدولي حول مستقبل البلاد . فظهور ليبيا بمظهر الفقر والحاجة

العامة للمساعدات الاجنبية جعل الكثيرين يعتقدون ان اي دولة اجنبية تكون مسؤولة عن البلاد ستواجه نفقات كبيرة ومستمرة في سد العجز المالي والتجاري دون التأكد من امكانية استرداد هذه النفقات عن طريق تنمية موارد البلاد المعروفة آنذاك • ومع هذا فان الكل يعلم مدى الصراع الذي نشأ بين الدول الغربية من جهة والاتحاد السوفييتي من جهة اخرى رغم انهم جميعا كانوا حلفاء اثناء الحرب • ويرجع السبب في ذلك الصراع وقت ذاك الى عوامل وخلافات مذهبية واستراتيجية عسكرية نشأت بين الطرفين لا مجال للدخول فيها في هذا الكتاب ولكن يكفي القول بأن هذا الصراع أدى الى محاولة الدول الغربية تقسيم البلاد وتأجيل استقلالها او الحيلولة دونه • الا انه رغم كل هذا تمكن الشعب الليبي من ان ينتصر بالاستقلال السياسي في نهاية سنة ١٩٥١ وان جاء استقلاله مصحوبا ببعض الارتباطات السياسية والاقتصادية مع بعض الدول الغربية ولكن هذه المسائل ايضا تعتبر خارجة عن نطاق هذا البحث•

وبعد استقلال البلاد بفترة قصيرة حاولت بعض شركات النفط الكبرى والتي اخذت فكرة أولية عن الوضع الجيولوجي للمنطقة خلال مدة الادارة البريطانية والادارة الفرنسية حاولت ان تتحصل على احتكار كامل لمدة طويلة من الزمن يشمل كل البلاد مثل ما حصل في السعودية والعراق وايران وغيرها من البلدان التي دخلتها شركات النفط قبل الحرب العالمية الثانية • ولكن وقف الحظ هنا ايضا الى جانب البلاد حيث نشأت الخلافات الحادة والمعروفة بين شركة النفط الايرانية وحكومة مصدق ، والتي كان لها الأثر الكبير في تنبيه العالم العربي لخطورة منح وضع احتكاري لشركة او لعدد من شركات النفط •

اما العنصر الآخر الذي تدخَّل هنا فكان جانب الحكمة وبُعد النظر لدى المسؤولين على شؤون المعادن في ذلك الوقت حيث انهم تمسكوا بعدم قبول مبدأ احتكار شركة او شركتين لجميع مناطق ليبيا ومن ثم

فانهم أصروا على ضرورة فتح الباب لجميع الشركات المؤهلة من جميع البلدان الراغبة في الحصول على رخص للاستكشاف والتعرّف على جيولوجية البلاد وتقييم احتمال وجود النفط فيها . ولقد كان لموقفهم هذا آثار طيبة وبعيدة المدى على تطور التنقيب على النفط واكتشافه كما سنرى فيما بعد .

وبناء على مبدأ فتح الباب لجميع الشركات الراغبة في الدخول ونظرا لما أثاره اهتمام بعض الشركات الكبرى ومحاولتها الحصول على وضع احتكاري من انتباه وعناية في الاوساط الرسمية الليبية أعد قانون المعادن لسنة ١٩٥٣ ، حيث نص على جواز منح رخص استطلاعية للشركات الراغبة فيها دون ان تكسبها هذه الرخص اية حقوق أخرى تتعلق بالحصول على عقود امتياز فيما بعد . وعلى هذا الاساس تم منح تسع شركات بترولية عالمية رخص استطلاع ودراسات ومسح أولية . ولقد ساعدت هذه الخطوة على جمع المزيد من المعلومات الهامة حول احتمال وجود النفط في البلاد مما زاد في اهتمام جميع الشركات وشجع الجانب الليبي بأن يفكر في اصدار تشريع خاص ينظم كيفية منح عقود الامتياز ويشجع في الوقت نفسه عملية التنقيب والاستطلاع . وكان هنالك اتجاهان في هذا الصدد : اما ان تعد الحكومة قانونا يتضمن جميع النصوص والشروط التي تضمن مصلحة البلاد وحدها دون الالتفات الى مصالح الشركات التي ترغب في الدخول وهذا ما حصل في بعض البلدان الاخرى مثل تركيا وغيرها ، واما ان تعمل على اعداد تشريع يجمع بين بعض مصالح البلاد من جهة ويمنح شركات النفط تشجيعا معنويا واغراءات مادية خاصة حتى تقبل على استثمار مبالغ كبيرة في التنقيب على النفط ثم اعادة النظر في هذا الامر بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية حيث تتزاحم الشركات في الحصول على مناطق امتياز خاصة بها . ومن عوامل النجاح في قصة النفط الليبي في تلك المرحلة من تطوره كان

اختيار الجانب الليبي للاتجاه الاخير نظرا لما كان لهذا الاختيار من أثر ايجابي في جلب اهتمام الشركات العالمية والمستقلة للتنقيب عن النفط • وتمشيا مع هذا الاتجاه أعدت مسودة تشريع للنفط وطلب من الشركات المهتمة بهذا الموضوع ، ومن بينها الشركات التي منحت رخص استطلاع التعليق على مسودة القانون • ثم عقدت سلسلة من الاجتماعات بين الحكومة وممثلين عن مجموعة كبيرة من شركات النفط • وكان الغرض من تلك الاجتماعات هو التوصل الى اتفاق حول النقاط الاساسية التي يجب ان يتكوّن منها القانون وبهذا الاسلوب أعطيت الشركات فرصة كاملة للمساهمة في اعداد القانون وبالتالي التأكد من صلاحيته وفائدته بالنسبة لمصالحهم • ثم قدمت اللجنة الفنية المشكلة من خبراء الحكومة والشركات مسودة الاتفاق الذي توصلت اليه وهو الاتفاق الذي اعتمد من قبل الحكومة ثم صدر باسم قانون البترول الليبي رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ وأصبح نافذ المفعول ابتداء من ١٨ يوليو من نفس السنة •

وكان من الطبيعي ان تستفيد الشركات التي ساهمت في اعداد مسودة القانون من الفرصة الملائمة وتدخل بعض النصوص والمزايا لصالحها • وكان من اهم هذه النصوص في ذلك الوقت الاعانة التعويضية ومحاسبة الحكومة في حصتها من الارباح على اساس الاسعار الفعلية السائدة في السوق واسترجاع المصروفات الرأسمالية التي أنفقت قبل اكتشاف البترول بنسبة ٢٠ بالمئة سنويا • وقد اعتبرت هذه المزايا وغيرها من النصوص التي تضمنها القانون الليبي بالنسبة لبعض المتخصصين في شؤون النفط مشجعة للغاية بل ولربما اكثر مما يجب ان يمنح لشركات النفط الاجنبية • ولكن كان الرد على هذا القول من الجانب الحكومي ينحصر في ضرورة اعطاء الشركات اكبر قسط ممكن من التشجيع حتى تقبل على الاستثمار في التنقيب عن النفط بالاضافة الى ان المعلومات التي كانت متوفرة لدى الحكومة عن احتمال وجود النفط في ليبيا لم

فانهم أصروا على ضرورة فتح الباب لجميع الشركات المؤهلة من جميع البلدان الراغبة في الحصول على رخص للاستكشاف والتعرّف على جيولوجية البلاد وتقييم احتمال وجود النفط فيها . ولقد كان لموقفهم هذا آثار طيبة وبعيدة المدى على تطور التنقيب على النفط واكتشافه كما سنرى فيما بعد .

وبناء على مبدأ فتح الباب لجميع الشركات الراغبة في الدخول ونظرا لما أثاره اهتمام بعض الشركات الكبرى ومحاولتها الحصول على وضع احتكاري من انتباه وعناية في الاوساط الرسمية الليبية أعد قانون المعادن لسنة ١٩٥٣ ، حيث نص على جواز منح رخص استطلاعية للشركات الراغبة فيها دون ان تكسبها هذه الرخص اية حقوق أخرى تتعلق بالحصول على عقود امتياز فيما بعد . وعلى هذا الاساس تم منح تسع شركات بترولية عالمية رخص استطلاع ودراسات ومسح أولية . ولقد ساعدت هذه الخطوة على جمع المزيد من المعلومات الهامة حول احتمال وجود النفط في البلاد مما زاد في اهتمام جميع الشركات وشجع الجانب الليبي بأن يفكر في اصدار تشريع خاص ينظم كيفية منح عقود الامتياز ويشجع في الوقت نفسه عملية التنقيب والاستطلاع . وكان هنالك اتجاهان في هذا الصدد : اما ان تعد الحكومة قانونا يتضمن جميع النصوص والشروط التي تضمن مصلحة البلاد وحدها دون الالتفات الى مصالح الشركات التي ترغب في الدخول وهذا ما حصل في بعض البلدان الاخرى مثل تركيا وغيرها ، واما ان تعمل على اعداد تشريع يجمع بين بعض مصالح البلاد من جهة ويمنح شركات النفط تشجيعا معنويا واغراءات مادية خاصة حتى تقبل على استثمار مبالغ كبيرة في التنقيب على النفط ثم اعادة النظر في هذا الامر بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية حيث تتزاحم الشركات في الحصول على مناطق امتياز خاصة بها . ومن عوامل النجاح في قصة النفط الليبي في تلك المرحلة من تطوره كان

اختيار الجانب الليبي للاتجاه الاخير نظرا لما كان لهذا الاختيار من اثر ايجابي في جلب اهتمام الشركات العالمية والمستقلة للتنقيب عن النفط • وتمشيا مع هذا الاتجاه أعدت مسودة تشريع للنفط وطلب من الشركات المهتمة بهذا الموضوع ، ومن بينها الشركات التي منحت رخص استطلاع التعليق على مسودة القانون • ثم عقدت سلسلة من الاجتماعات بين الحكومة وممثلين عن مجموعة كبيرة من شركات النفط • وكان الغرض من تلك الاجتماعات هو التوصل الى اتفاق حول النقاط الاساسية التي يجب ان يتكوّن منها القانون وبهذا الاسلوب أعطيت الشركات فرصة كاملة للمساهمة في اعداد القانون وبالتالي التأكد من صلاحيته وفائدته بالنسبة لمصالحهم • ثم قدمت اللجنة الفنية المشكلة من خبراء الحكومة والشركات مسودة الاتفاق الذي توصلت اليه وهو الاتفاق الذي اعتمد من قبل الحكومة ثم صدر باسم قانون البترول الليبي رقم ٢٥ لسنة١٩٥٥ وأصبح نافذ المفعول ابتداء من ١٨ يوليو من نفس السنة •

وكان من الطبيعي ان تستفيد الشركات التي ساهمت في اعداد مسودة القانون من الفرصة الملائمة وتدخل بعض النصوص والمزايا لصالحها • وكان من اهم هذه النصوص في ذلك الوقت الاعانة التعويضية ومحاسبة الحكومة في حصتها من الارباح على اساس الاسعار الفعلية السائدة في السوق واسترجاع المصروفات الرأسمالية التي أنفقت قبل اكتشاف البترول بنسبة ٢٠ بالمئة سنويا • وقد اعتبرت هذه المزايا وغيرها من النصوص التي تضمنها القانون الليبي بالنسبة لبعض المتخصصين في شؤون النفط مشجعة للغاية بل ولربما اكثر مما يجب ان يمنح لشركات النفط الاجنبية • ولكن كان الرد على هذا القول من الجانب الحكومي ينحصر في ضرورة اعطاء الشركات اكبر قسط ممكن من التشجيع حتى تقبل على الاستثمار في التنقيب عن النفط بالاضافة الى ان المعلومات التي كانت متوفرة لدى الحكومة عن احتمال وجود النفط في ليبيا لم

تكن مشجعة كما بينّا فيما سبق • وعلى هـــذا الاساس كانت الفكرة ترتكز على اهمية دخول الشركات باعداد كبيرة وبرامج واسعة للتنقيب عن النفط وعندما تكتشفه يتقوّى جانب الحكومة في اعادة النظر فـي موقفها التعاقدي مع الشركات • هذا ورغم عناصر المجازفة التي تنطوي عليها هذه الفكرة فان النتائج التي حققتها في تطور النفط في ليبيا اثبتت سلامتها •

وبعد صدور القانون مباشرة وبناء على المعلومات التي جمعتها بعض الشركات خلال دراستها الاستطلاعية اصبحت ليبيا مكانا مشجعا للتنقيب عن النفط بعد ما ظلت سنوات طويلة لا تتمتع بأية عناية او اهتمام بينما كان التنقيب عن النفط يجري بصورة ملحوظة في الشرق الاوسط وحتى في الجزائر وتونس ومصر وبالقرب من الحدود الليبية • وتمشيا مـع فكرة تشجيع الشركات على الاقدام والاسراع في الاستكشاف والتنقيب تضمن القانون بالاضافة الىالنصوص المذكورة أعلاه ومبدأ الباب المفتوح لجميع الشركات نصوصا أخرى تتعلق بتنازل صاحب الامتياز عن ٢٥بالمئة من المساحة التي يتحصل عليها بعد خمس سنوات من تاريخ منح الامتياز و٢٥ بالمئة أخرى بعد ثمانية سنوات من ذلك التاريخ وهكذا حتى تصل المساحة التي يحتفظ بها الى ٣٣ بالمئة من اصل مساحة عقد الامتياز • كما تضمن القانون حدا اقصى للمساحة التي يمكن لأي شركة واحـــدة الحصول عليها وكذلك عدد عقود الامتياز • ولقد اثبتت النتائج الفعلية ان هذه النصوص لم تساهم في الاسراع على التنقيب فحسب بل كان لها الأثر الفعال في تقوية مركز الحكومة مع الشركات عندما اصبحت مصلحة البلاد تتطلب تعديل قانونالنفط لازالة بعض المزايا التشجيعية التي منحت في اصل التشريع مثل ما حصل في سنتي ١٩٦١ و١٩٦٥ •

لقد كان من المتوقع ان تسرع الشركات التي ساهمت في اعداد قانون البترول بتقديم طلباتها للحصول على عقود امتياز فـور صدور القانون

وهكذا لم تنته سنة ١٩٥٥ اي ستة اشهر بعد صدور القانون حتى منحت الحكومة تسع عقود امتياز واستمر بعد ذلك منح عقود الامتياز حتى بلغ المجموع ٧١ عقدا تشمل مساحة قدرها ٥٥ بالمئة من مجموع مساحة البلاد موزعة على ١٤ شركة • وذلك كله في الفترة ما بين ١٩٥٥ ــ ١٩٥٨ • ولا شك ان هذا يمثل تطورا سريعا في اقدام الشركات على الدخول الى ليبيا بعد ان كانت مترددة • ويرجع الفضل في هذا التغير الى العوامل التشجيعية التي نظمها قانون البترول وكذلك الى الازمة الدولية التي نشأت بعد العدوان الثلاثي على مصر والتي أدت الى اغلاق قناة السويس لفترة من الزمن وجعلت الشركات ترغب في اكتشاف مصادر جديدة للنفط اقرب لمراكز الاستهلاك في اوروبا الغربية وكانت ليبيا احد الاماكن التي ركزت عليها تلك الشركات ومن ثم لم تنته سنة ١٩٦٣ حتى بلغ عدد عقود الامتياز ٩٥ عقدا موزعة على ٢٠ شركة منها ١٣ امريكية وواحدة بريطانية وأخرى بريطانية هولاندية وواحدة فرنسية واثنتان المانيتان واثنتان ايطاليتان • هذا بالاضافة الى عدد من الشركات التي دخلت الميدان عن طريق التنازل لها بجزء من عقود الامتياز التي منحت لبعض الشركات الاصلية •

تطور الاستكشاف والتنقيب

بعد الشروع في منح عقود الامتياز بناء على قانون البترول لسنة ١٩٥٥ بدأ النشاط الميداني لعمليات الاستكشاف والتنقيب يأخذ مجراه بسرعة فائقة حتى بلغ عدد الفرق الجيولوجية وغيرها من الفرق الفنية ٤٠ فرقة في منتصف سنة ١٩٥٦ او أقل من سنة بعد البدء في منح عقود الامتياز • ثم ارتفع هذا العدد الى ٨٠ فرقة في منتصف ١٩٥٨ وهي السنة التي تم فيها اول اكتشاف بترولي في منطقة العطشان الواقعة شمال غات وعلى القرب من الحدود الليبية الجزائرية • وبعد اتمام هذه

الفترة الهامة من عمليات المسح والدراسات الفنية وتقييم نتائجها شرعت الشركات في الحفر ونقل الآلات والمعدات اللازمة الى اماكن نشاطها في مختلف مناطق الصحراء الليبية . واذا راجعنا نشاط الحفر في عقــود الامتياز نجد ان عدد آلات الحفر ارتفع من واحدة في منتصف ١٩٥٦ الى ٢٨ آلة في ١٩٥٨ ثم الى ٤٨ آلة في منتصف سنة ١٩٦٤ كما ارتفع عدد الآبار المحفورة من واحدة سنة ١٩٥٦ الى ٢٧ بئرا خلال سنة ١٩٥٨ ثم ٤٨ بئرا خلال سنة ١٩٦٤ . وهكذا استمر نشاط الحفر حتى وصل المجموع الكلي ٢٣٥٦ بئرا في منتصف سنة ١٩٦٩ منها ١٢٥٠ بئرا منتجة للنفط و١٢ بئرا منتجة للغاز و١٠٩٤ بئرا جافة . وبهذا تصل نسبة الآبار المنتجة لمجموع الآبار المحفورة في ليبيا منذ بداية الحفر وحتى نهاية١٩٦٩ الى حوالي ٥٤ بالمئة وهي نسبة عالية للغاية اذا ما قورنت بما هو الحال في تطور اكتشاف البترول في كثير من البلدان الاخرى . اما عدد آلات الحفر العاملة في الميدان فقد ارتفع الى ٤٨ آلة في منتصف سنة ١٩٦٤ كما سبقت الاشارة وذلك استجابة للنصوص القانونية التي تلزم صاحب الامتياز ان يتنازل عن ٢٥ بالمئة من اصل المساحة الممنوحة اليه و٢٥ بالمئة أخرى من المساحة المتبقية وذلك بعد خمس سنوات وثماني سنوات على التوالي من تاريخ منح عقد الامتياز . وهذا يعني انه في سنـــوات ٦٠ــ١٩٦١ و ٦٣ــ١٩٦٤ أضطرت الشركات ان تسرع في عملية التنقيب حتى تتأكد من المساحات التي تتنازل عنها بالنسبة للعقود التي منحت في الفترة ٥٥ــ١٩٦٧ . ويلاحظ انه بعد اتمام عملية التنازل في تلـــك السنوات وفي سنة ١٩٦٥ نزل عدد آلات الحفر الى ٢١ آلة في نهايــة سنة ١٩٦٦ ولكنه عاد للارتفاع بعد ذلك نظرا لمنح عقود امتياز جديدة في سنة ١٩٦٦ ثم عقود مشاركة في سنة ١٩٦٨ وبعدها في سنة ١٩٦٩ وذلك نظرا لحلول مواعيد التنازل عن قطع أخرى بالنسبة للعقود التي تم منحها في سنتي ٦٠ــ١٩٦١ . وبهذا يتبين ان عدد الآلات رجع مرة اخرى

الى مستواه في سنة ١٩٦٤ وهو ٤٨ آلة حفر .

وبهذا العرض الموجز لتطورات الاستكشاف والتنقيب عن النفط في ليبيا يمكننا ان نفهم لماذا يتفق جميع المتتبعين لشؤون النفط في العالم بأن الفترة القصيرة التي تم فيها التنقيب ثم اكتشاف النفط في ليبيا وتصديره على نطاق واسع يمثل رقما قياسيا في تاريخ هذه الصناعة الحيوية . ولا شك ان عناصر التشجيع التي تضمنها قانون البترول مع فتح الباب للمنافسة الى عدد كبير من الشركات بالاضافة الى الزامها بالتنازل عن اجزاء كبيرة من مساحتها في مواعيد محددة قد ساعد على هذه السرعة الفائقة التي دخلت بها ليبيا ميدان انتاج النفط . كما ان قرب البلاد الى اهم مراكز الاستهلاك والوضع السياسي والفكري في الشرق الاوسط والذي ادى فيما ادى الى اغلاق قناة السويس في ١٩٥٦ ومنذ يوليو ١٩٦٧ قد ساعد على هذا التطور السريع في التنقيب عن النفط واكتشافه .

اكتشاف النفط وتطور انتاجه

من المعلوم ان اول بئر منتج للنفط تم اكتشافه في عقد امتياز رقم ١ بمنطقة العطشان التابع لشركة اسو وذلك بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٥٨ الا ان انتاج ذلك البئر لم يزد على ٥٠٠ برميل يوميا وكان هذا لا يعتبر تجاريا في رأي الشركة خاصة وأنها قامت بحفر ١١ بئرا في نفس المنطقة وكانت كلها جافة . ثم جاء بعد ذلك الاكتشاف الحاسم في تاريخ النفط في ليبيا عندما اكتشفت نفس الشركة (اسو) بئرها المثمر في عقد امتيازها رقم ٦ بمنطقة زليطن بالقرب من خليج سرت وذلك في يونيو ١٩٥٩ . ولقد كان انتاج ذلك البئر وقت التجربة ١٧،٥٠٠ برميل يوميا من النفط الجيد وعلى عمق ٥،٥٠٠ قدما فقط ، كما اكتشفت نفس الشركة في نفس المكان بئرا

آخر كان انتاجه التجريبي ١٥،٠٠٠ برميل باليوم وذلك في شهر أغسطس من نفس السنة . كان من اهم آثار هذه الاكتشافات المشجعة تقوية مركز ليبيا في ميدان عالم النفط وجلب المزيد من اهتمام الشركات اليها وكذلك انتقال ثقل نشاط التنقيب الى منطقة خليج سرت والمناطق التي تقع شرقيها. كل هذا أدى الى المزيد من الاكتشافات الكبيرة التي كان اهمها اكتشافات شركة اسو المشار اليها ومجموعة أويزيس وشركة موبيل في منطقة الخليج وشركة بريتش بتروليوم في منطقة السريرة وأخيرا اكتشافات شركة أوكسيدنتال في منطقة الخليج ايضا .

ان الجدول التالي يبين بالارقام تطور انتاج وتصدير النفط منذ البداية وحتى نهاية سنة ١٩٦٩ :

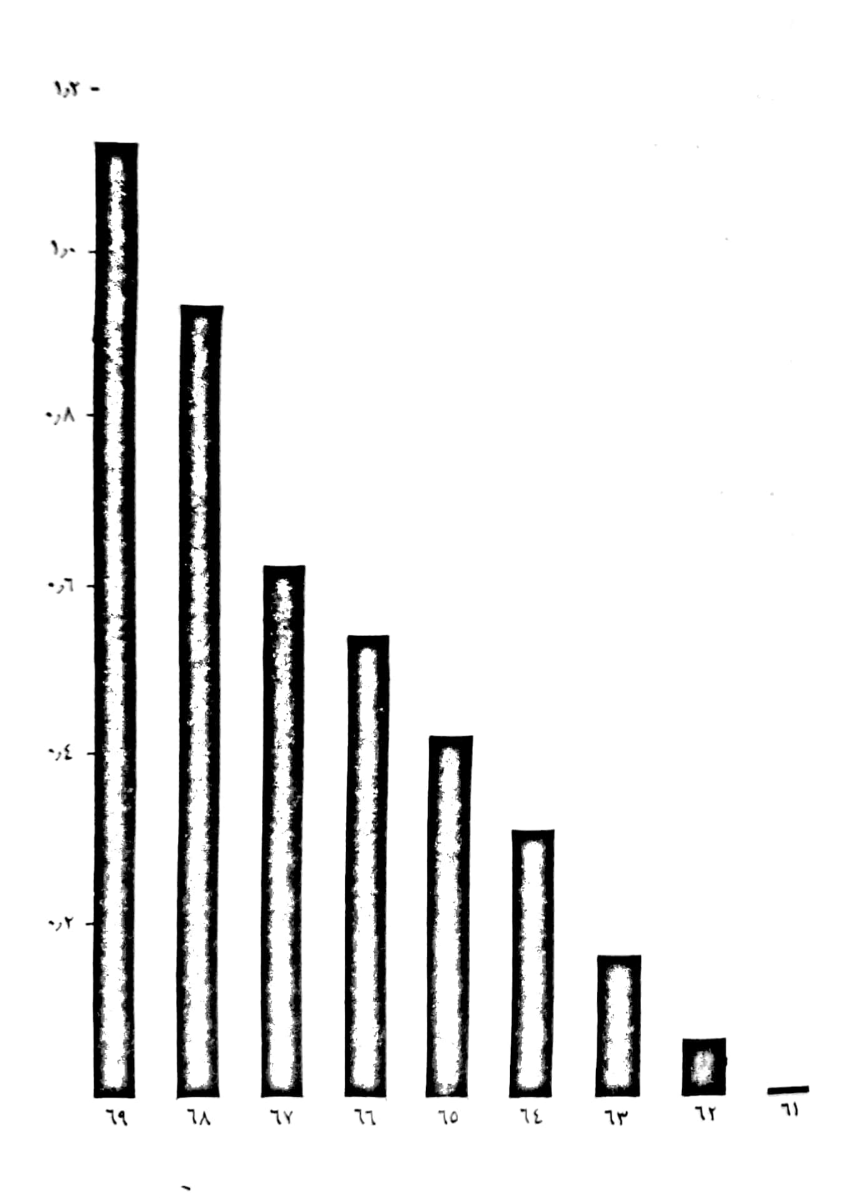
جدول رقم ١

انتاج وتصدير النفط الخام ١٩٦١ ـ ١٩٦٩ (x)

السنة	الانتاج بآلاف البراميل	نسبة الزيادة	التصدير بآلاف البراميل	نسبة الزيادة
١٩٦١	٦،٦٤٢	ـ	٥،٢٤٨	ـ
١٩٦٢	٦٧،١٣٣	٩٣٠،٨	٦٥،٥٠٩	١١٥٩،٦
١٩٦٣	١٦٩،٢٣٥	١٥٢،١	١٦٧،٧٨٨	١٥٢،٢
١٩٦٤	٣١٥،٦٢٢	٨٦،٥	٣١٣،٧٠٠	٨٦،٩
١٩٦٥	٤٤٥،٣٧٤	٤١،١	٤٤٢،٦٢٩	٤٠،٨
١٩٦٦	٥٥٠،١٥٦	٢٣،٥	٥٤٧،٥٢٨	٢٣،٦
١٩٦٧	٦٣٢،٥٠٤	١٥،٦	٦٢٧،٨٨٢	١٤،٦
١٩٦٨	٩٥١،٣٤٥	٢٩،٠	٩٤٤،٤٢٧	٥٠،٤
١٩٦٩	١١١٤،٤٤٨	١٦،١	١١٤٠،٦٢٧	٢٠،٠

(x) المصدر : وزارة النفط ومصرف ليبيا (النشرة الاقتصادية) .

انتاج وتصدير النفط الخام ١٩٦١-١٩٦٩م



من الملاحظ ان الانتاج قد قفز بنسبة ٩٣٠،٨ بالمئة خلال الفترة من منتصف ٦١ عندما شرع في الانتاج والتصدير الى نهاية سنة ١٩٦٢ ثم ارتفع بنسبة ١٥٢،١ بالمئة في السنة التالية و٨٦،٥ بالمئة في سنة ١٩٦٤ ونزلت نسبة الارتفاع بعد ذلك حتى وصلت الى ١٥،٦ بالمئة سنة ١٩٦٧ وهي السنة التي توقف فيها الانتاج لفترة من الوقت بسبب الاعتداء الاسرائيلي على الدول العربية • ولكن عادت نسبة الزيادة الى الارتفاع في السنة التالية حيث بلغت ٢٩ بالمئة واستمر الانتاج في الارتفاع خلال سنة ١٩٦٩ • هذا فيما يتعلق بكمية الانتاج وتطورها خلال فترة ١٩٦١ — ١٩٦٩ • اما فيما يتعلق بصادرات النفط وقيمتها وأسعار السوق ونصيب الحكومة من النفط وكيفية تأثر هذا النصيب بالتعديلات التي أدخلت على قانون البترول في سنتي ١٩٦١ — ١٩٦٥ فان هذا كله سنتناوله بالتحليل في الباب الخاص بآثار النفط النقدية والمالية • يكفي هنا ان نلاحظ ان نفس السرعة التي تميزت بها حركة التنقيب عن النفط ظهرت بالنسبة لتطور الانتاج حيث اصبحت ليبيا من الدول الأوائل المصدرة للنفط في فترة قصيرة جدا • بل ولربما لم يعرف تاريخ عالم النفط هذه السرعة في الانتاج • وكما سنرى في الفصول القادمة كان لهذه السرعة في انتاج وتصدير النفط آثار بالغة الاهمية على هيكل الاقتصاد الليبي وسرعة واتجاه نموه •

الفصل الرابع

التطورات النقدية والمالية

كان الاقتصاد الليبي قبل البترول ـ كما هو واضح من الفصل الثاني ـ اقتصاد كفاف ولذلك كان يتمتع بدرجة عالية من الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالمواد الغذائية الرئيسية • فبسبب انخفاض مستوى الدخل القومي كان الطلب على السلع والخدمات منخفضا مما خلق نوعا من التوازن بين الانتاج الوطني والاستهلاك •

ان هذا النوع من التوازن بين الطلب والعرض لم يكن نتيجة لكفاءة الانتاج كما يتصور الكثيرون ولكنه كان يمثل خلاصة التوازن بين عناصر التخلف الاقتصادي والفقر المادي • فانخفاض الاسعار الذي كثيرا ما يتحدث عنه الناس باعجاب وتلك الاسعار لم تكن نتيجة للازدهار الاقتصادي ولكنه كان يمثل ظاهرة عامة من ظواهر اقتصاديات الفقر• ففي مثل هذا المستوى من التخلف الذي كان يمثل البداية لكثير من الدول النامية تتكون حلقة مفرغة بين الفقر والجهل • فالمستوى المنخفض من الدراية الفنية والعلمية في ميادين الانتاج يؤدي الى قلة الانتاج وانخفاض الدخل مما يسبب انخفاضا في الاستهلاك والتوفير وبالتالي انخفاض الطلب على السلع والخدمات ، الامر الذي لا يشجع على زيادة الانتاج والاستثمار•

ان هذه الحلقة المفرغة هي التي تكوّن القاعدة الرئيسية للتخلف الاقتصادي وهي التي تشكل عناصر اقتصاديات الفقر . الا انه في نفس الوقت يجب الاعتراف بأن في مثل هذا المستوى من التخلف ينشأ نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين امكانيات الفرد ومتطلباته مما يساعد على تنمية روح القناعة في المجتمع . ولكن نظرا للجمود الاجتماعي والفقر المادي والفكري اللذين يصاحبان مثل هذا المجتمع، وان كان الفرد فيه قد يتمتع بنعمة الاطمئنان الذاتي والسعادة فانه يصعب تنمية المواهب البشرية او استغلال الامكانيات المادية المتوفرة ، بالاضافة الى ما هو أخطر من ذلك وهو انه لا يمكن ضمان الاستمرار في مثل هذا المجتمع والمحافظة على شخصيته في خضم التنافس الدولي في ميدان التنمية الاقتصادية والتطور العلمي . ولهذا السبب نجد ان البلاد النامية منذ ان خرجت من براثن الاستعمار تعمل على الخروج من حلقة التوازن بين الفقر والجهل .

ان الطريقة المعتادة والصعبة في نفس الوقت للخروج من هذه الحلقة هي العمل على زيادة الانتاج بشتى الوسائل مما يؤدي الى زيادة الدخل وهذا يمكن ان يساعد على زيادة التوفير اللازم لتكوين رأس المال الضروري للاستثمار مع تحسين المستوى الفكري والفني ، الامر الذي يؤدي الى المزيد من الانتاج والدخل ومن ثم المزيد من الاستهلاك والتوفير وتكوين رأس المال المثمر . وان هذه هي الطريقة الصحيحة والعلمية والصعبة في نفس الوقت للخروج من اقتصاديات التخلف . ولكن يحصل في بعض الحالات ان تتغير اقتصاديات الفقر لا بسبب زيادة الانتاج بل نتيجة سلسلة من التغير تسببها عوامل خارجية مفاجئة مثل الحرب بنوعيها الباردة والساخنة او باكتشاف موارد طبيعية مثل الذهب او النفط او معادن ثمينة أخرى بواسطة القطاع الاجنبي .

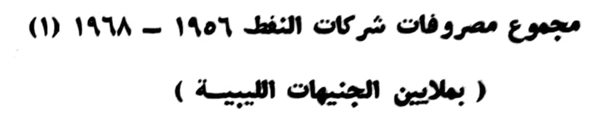
ان التطور الاقتصادي في ليبيا جاء كما نعرف بسبب احدى هذه

الحالات الاستثنائية والتي تمثلت في اكتشاف النفط بكميات كبيرة وفي وقت قصير • اننا سنستعرض في هذا الفصل كيف بدأ هذا الحدث الهام يؤثر في الاقتصاد الوطني ويغير في التوازن بين مختلف عناصر التخلف الاقتصادي •

المصروفات المحلية لشركات النفط

من المعلوم ان اول اثر للنفط على الاقتصاد الوطني بدأ يظهر في شكل نفقات شركات النفط العاملة والتي دخلت البلاد منذ سنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ • ونظرا لما كان لهذه النفقات من آثار مباشرة وغير مباشرة على النشاط الاقتصادي والتجاري في البلاد فاننا سنشرح بايجاز حجم وتطورات هذه النفقات خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٩ • ويجدر الاشارة هنا بأنه قبل البدء في تصدير النفط في أواخر سنة ١٩٦١ واستلام الحكومة لاول مرة نصيبها من تلك الصادرات في سنة ١٩٦٢ كان آثار النفط على اقتصاد البلاد ينحصر في مصروفات الشركات العاملة في قطاع النفط • وأما بعد هذه الفترة وعندما بدأت الحكومة تستلم ايرادات متزايدة من النفط وتنفق تلك الايرادات في البلاد زادت آثار النفط على الاقتصاد الوطني وصارت تمثل خليطا من نفقات الشركات العاملة وانفاق الحكومة على الادارة ومشروعات التنمية •

جدول رقم (٢)



مجموع مصروفات شركات النفط ١٩٥٦ ـ ١٩٦٨ (١)

(بملايين الجنيهات الليبيــة)

السنة	الاستيراد	مرتبات في الخارج	مصروفات اخرى في الخارج	مصروفات محلية	المجموع	نسبة المصروفات المحلية للمجموع
١٩٥٦	ـ	ـ	٤،٣	ـ	٤،٣	ـ
١٩٥٧	٥،٠	٠،٥	٢،١	٤،٣	١١،٩	٣٦،١
١٩٥٨	١٠،١	١،٠	٤،٧	٩،٦	٢٥،٤	٣٧،٨
١٩٥٩	١٢،٩	١،١	٨،٧	١٠،٣	٣٢،٦	٣١،٦
١٩٦٠	٢١،٤	١،٧	١٧،١	٢١،٣	٦٠،٣	٣٥،٣
١٩٦١	١٢،٦	٢،٠	٢٩،١	٢٧،٥	٧١،٢	٣٨،٦
١٩٦٢	٢٤،٨	٣،٧	٣٧،٣	٤٠،٠	١٠٥،٨	٣٧،٨
١٩٦٣	٢٤،٤	٤،٥	٣٧،٩	٤٢،٢	١٠٩،١	٣٨،٧
١٩٦٤	٢٨،١	٦،٢	٥١،٣	٤٧،٦	١٣٣،٢	٣٥،٧
١٩٦٥	٢١،١	٦،٤	٦٣،٧	٥٠،٧	١٤٧،٩	٣٤،٣
١٩٦٦	١٤،١	٧،٩	٧٠،٤	٤٧،٧	١٤٠،١	٣٤،ـ
١٩٦٧	٣١،٧	٩،٢	٧٨،٩	٤٣،٣	١٦٣،١	٢٦،٥
١٩٦٨	٥٥،٦	١٠،١	٩٠،٦	٦٠،١	٢١٦،٤	٢٧،٨
١٩٦٩	٥٤،١	١١،٨	٩٥،٨	٧٨،٧	٢٤٠،٤	٢٨،٦

(١) يشمل مخصصات الاستهلاك .

المصدر: وزارة البترول ومصرف ليبيا.

مجموع مصروفات شركات النفط

المجموع الكلي للمصروفات

مصروفات محلية

٢٥٠

٢٠٠

١٥٠

١٠٠

٥٠

٥٦ ٥٨ ٦٠ ٦٢ ٦٤ ٦٦ ٦٨ ٧٠

ورغم اهمية مجموع مصروفات شركات النفط من حيث علاقتهــا بنصيب الحكومة من عائدات النفط فاننا سنكتفي هنا بالاشارة الــى المصروفات المحلية نظرا لما لها من اثر مباشر على الاقتصاد الوطني • ان هذه المصروفات تنفق في الحصول على السلع والخدمات اللازمة فــي السوق المحلية وهي وان كانت قليلة بالنسبة لمجموع مصروفاتها فــي الخارج فهي تعتبر كثيرة بالنسبة لمجموع الانفاق العام في البلاد خلال السنوات ١٩٥٦ ــ ١٩٦١ وهي فترة ما قبل الشروع في تصدير النفط• لقد كانت المصروفات المحلية لشركات النفط خلال تلك الفترة المصــدر الرئيسي لتأثير النفط على الاقتصاد الوطني حيث بلغت نسبتها لمجموع الانفاق العام بما في ذلك الحكومة الاتحادية والولايات ووكالات التنمية الاجنبية الليبية اكثر من ٢٧ بالمئة في سنة ١٩٥٧ ثم ارتفعت الى حوالي ٨٠ بالمئة في سنة ١٩٦٠ والى ٧١ بالمئة في سنة ١٩٦١ • وهي السنة التي بدأ فيها تصدير النفط الخام • ولقد كان لهذا الانفاق الأثر الاول والسبب الرئيسي في تنشيط الطلب المحلي وبداية الخروج من الحلقة المفرغة بين الدخل والاستهلاك المنخفضين من جهة والانتــاج والادخار المنخفضين ايضا من جهة اخرى • فبعد ان بدأت الاموال تدخل مجرى الاستهلاك ازداد الطلب على السلع والخدمات ومن ثم بدأ اختلال التوازن بين عناصر اقتصاديات الفقر التي أشرنا اليها سابقا • فزيادة الطلب على السلــع والخدمات ادت الى زيادة الاستهلاك ومن ثم الى المزيد في زيادة الدخل بسبب عامل مضاعف الاستهلاك • ان هذا التحرك الملحوظ في الدخل والطلب سبب في تنشيط التجارة والاسعار ومن ثم أثر في الدخــل الحكومي من الضرائب المباشرة وحيث ان الحكومة كانت تجد ضغطا كبيرا للانفاق على الادارة والخدمات الاقتصادية والاجتماعية فكان لهذه الزيادة في الايرادات الأثر المباشر على المزيد من الانفاق • فبينما نجد مثلا ان دخل الحكومة الاتحادية من الجمارك لم يزد الا قليلا قبل ١٩٥٦ فانه

ارتفع من ٣،٨٧٣ مليون جنيه في تلك السنة الى ٦،٤٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ والى ١٠،٣٢٥ مليون جنيه في سنة ١٩٦٠ اي قبل الشروع في تصدير النفط بأقل من سنة. كما ارتفعت الايرادات المتنوعة الاخرى للحكومة الاتحادية فيانفس الفترة. اما الموارد الاجنبية التيكانت تسلمها الحكومة الاتحادية فلم ترتفع منذ السنة المالية ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ وكان جل هذه الموارد يحال الى حكومات الولايات في شكل الاعانات التي نص عليها الدستور . وأما حصيلة الحكومة المباشرة من قطاع البترول خلال فترة ما قبل الشروع في التصدير فهي لم تزد على ٢،٥٠٠ مليون جنيه جاءت في شكل رسوم وايجارات منخفضة عن مناطق عقود الامتياز .

ان الجزء الاخر من الدخل العام والذي يتمثل في الضرائب المباشرة وغير المباشرة عدا الجمارك كان من نصيب الولايات . ونجد ان الزيادة التي طرأت على ايرادات الجمارك بسبب حركة التنقيب عن النفط ظهرت ايضا في مجموع ايرادات الولايات من ضرائب ورسوم حيث ارتفعت هذه الايرادات من ٤،٨٠٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩ الى ٧،٦٠٥ سنة ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ . ان هذه الزيادة التي طرأت على ايرادات الحكومة الاتحادية والولايات بسبب دخول الاموال الاجنبية عن طريق مصروفات شركات النفط في السوق الليبي ادت الى ارتفاع معادل لها في الانفاق العام . فبينما كان مجموع الانفاق العام بما فيه مصروفات التنمية سنة ١٩٥٤ ــ ١٩٥٥ يبلغ ٨،٧٩٧ مليون جنيه ارتفع هذا الانفاق الى ٢٠،٢٤ سنة ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩ والى ٣٤،٤٥٦ سنة ٦١ ــ ١٩٦٢ .

ان هذا الارتفاع في الانفاق العام الذي جاء بسبب ارتفاع الايرادات الحكومية من الضرائب الجمركية وغيرها نتيجة للنشاط الاقتصادي الذي بدأ مع دخول شركات النفط ميدان التنقيب ادى الى ارتفاع هائل في الطلب على السلع والخدمات المحلية والاجنبية ، كان البداية في اخلال التوازن بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وبين النمو في المدن والقرى .

كما انه شكل البداية في الازدهار الذي تكوّن فوق قاعدة اقتصادية واجتماعية متخلفة • اما النتائج التي تترتب على مثل هذا الوضع فسنستعرضها في مكان آخر من هذا الكتاب •

نصيب الحكومة من ايرادات النفط

قبل الشروع في تصدير النفط بكميات تجارية كان قطاع النفط يؤثر في النشاط الاقتصادي عن طريق انفاق شركات النفط في الدرجة الاولى وعن طريق الانفاق الحكومي في المرتبة الثانية • ولكن ابتداء من السنة المالية ٦٣ ــ ١٩٦٤ عندما استلمت الحكومة لأول مرة مبلغ ٢٣٬٨٠٠٬٠٠٠ جنيه اصبح تأثير النفط في الاقتصاد الليبي يأتي عن طريق الخزانة العامة اولا ثم عن طريق النفقات المحلية لشركات النفط وحيث ان دور الخزانة في هذا الميدان يعتمد اساسا على نصيب الحكومة من عائدات النفط فانه لا بد لنا من استعراض القواعد التشريعية والعناصر الاقتصادية التي تحدد حصة الحكومة وما طرأ عليها من تطور وتغير •

لقد بيّنّا في الباب السابق كيف احتوى القانون على عدة عناصر كانت لصالح الشركات مثل علاوة الاستنزاف التي يحق للشركات ان تمنحها لنفسها بواقع ٢٥ بالمئة من مجموع الانتاج وكذلك محاسبة الحكومة على اساس السعر السائد في السوق ، وحق الشركات في استرجاع استثماراتهم بنسبة ٢٠ بالمئة لفترة ما قبل اكتشاف النفط و١٠ بالمئة لفترة ما بعده ، فعندما صدر هذا القانون وفي غمرة الاهتمام بتشجيع الشركات على دخول البلاد لم يلاحظ الا القليلون بأن القانون منح الشركات عناصر تشجيع فوق المعتاد وللحد الذي يجعل نصيب الدولة من مواردها الطبيعية ضئيلا فيما لو اكتشف النفط بكميات تجارية • الا ان عدم معرفة المسؤولين باحتمال وجود النفط ورغبة منهم في تشجيع

دخول الشركات جعل مثل هذه الاعتبارات ذات قيمة محدودة ونظرية في تصور الكثيرين • ولكن بعد اكتشاف النفـــط في ١٩٥٨ ثم في ١٩٥٩ بكميات تجارية بدأ الكلام عن مساوىء قانون البترول لسنة ١٩٥٥ من وجهة نظر البلاد المنتجة للنفط • وعندما اقترب موعد تصدير النفط في صيف ١٩٦١ اصبح الكل ينادي بضرورة تعديل بعض أحكام قانـون البترول قبل تطبيقه في محاسبة الحكومة على حصتها من عائدات النفط • والاحكام التي كان مطلوب تعديلها تنحصر في الغاء العلاوة التعويضية او علاوة الاستنزاف وقدرها ٢٥ بالمئة من مجموع دخل النفط وتخفيض نسبة الاستهلاك عن الاستثمارات من ٢٠ و١٠ بالمئة الى ١٠ و٥ بالمئة عن فترتي ما قبل اكتشاف النفط وما بعده على التوالي ، ثم العمل بالسعر المعلن وليس السعر السائد في تحديد حصة الحكومة من عائدات النفط ومثل هذا التعديل بالطبع يحقق زيادة نصيب الحكومة بواقع نصف قيمة علاوة الاستنزاف ونصف الاستهلاك التي كان من حق الشركات استقطاعها بالكامل • كما ان العمل بالسعر المعلن بدلا من السعر السائد يمكن ان يحقق عامل الاستقرار في تقدير دخل الحكومة من النفط بالاضافة الى ارتفاع السعر المعلن على السعر السائد الحقيقي والذي بدا واضحا منذ سنة ١٩٦٥ •

ان المشكلة الرئيسية التي كانت تواجه تعديل القانون بما يحقـــق الفوائد المذكورة أعلاه هي عدم شرعية مثل هذا التعديل بتاريخ رجعي الا اذا وافقت الشركات المعنية وذلك حسب شروط عقـــود الامتياز الاصلية • وبالطبع لم تكن الشركات متحمسة وخاصة المستقلة منها لقبول هذا التعديل • ومن جديد اتبعت الحكومة وسيلة الاقناع والاغراء في حمل الشركات على قبول التعديل وكان الاغراء يتمثل في الاستفادة من المناطق المستردة من عقود الامتياز الاصلية وعـــدم منحها من جديد الا للشركات التي توافق على تطبيق التعديلات المطلوبة على عقود امتيازاتها

الاصلية • ومن حسن الحظ كانت الشركة الاولى التي دخلت مرحلة الانتاج والتصدير وهي شركة من الشركات الكبرى (اسو) مما ساعد على قبولها للتعديل وخاصة ما يتعلق بتطبيق السعر المعلن بدلا من السعر السائد •

وبتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٦١ صدر مرسوم بتعديل قانون البترول لسنة ١٩٥٥ وفقا للقواعد التي اشرنا اليها اعلاه ثم صدر تعديل تكميلي بناء على طلب بعض الشركات بتاريخ ٩ نوفمبر من نفس السنة وكما كان متوقعا قبلت شركة اسو هذا التعديل، وبهذا القبول تمكنت الحكومة من الغاء بعض الحوافز الرئيسية التي وضعت لاغراء الشركات في القانون الاصلي قبل ان تستفيد منها هذه الشركات على حساب حصة الحكومة من عائدات النفط • ولكن ظل العديد من الشركات يتردد في قبول التعديل الجديد ولولا رغبة هذه الشركات في الحصول على المزيد من المناطق او استرجاع ما تنازلت عنه بحكم القانون لما قبلت مثل هذا التعديل نظرا لما فيه من تنازل عن حقوق مكتسبة ولو كانت على حساب البلاد المنتجة للنفط • ان اصعب ما كان بالنسبة للشركات المستقلة هو التعديل الخاص باستعمال السعر المعلن مكان السعر السائد المتحقق في الاسواق • وبعد محاولات عديدة للتهرب من هذا التعديل اهتدت الشركات الى طريقة غير مباشرة للتخلص من أحكام هذا التعديل وذلك بالاستفادة من نص القانون الذي قال «السعر المعلن ناقصا مصروفات التسويق حسب تعريفها في اللوائح • وبهذه الطريقة انتظرت الشركات حتى صدرت اللائحة رقم ٦ وعرفت مصروفات التسويق بشكل يمكّن الشركات من التصرّف بما يحقق مصالحها ثم وافقت على التعديل مع اشتراط عدم سريان اي تعديل جديد قد يطرأ على القانون المعدل او اللوائح السارية على عقود امتيازاتها القائمة الا بموافقتها الخطية • وسنرى فيما بعد كيف ادى هذا الوضع الى تدهور الاسعار التي كانت

الشركات تحاسب بها الحكومة مما أثر تأثيرا كبيرا في حصتها من عائدات النفط الامر الذي استوجب تعديل قانون البترول بصورة جذرية في أواخر سنة ١٩٦٥ اي عشر سنوات بعد صدوره في شكله الاصلي .

هذا وكانت حصة الحكومة قد حددت في القانون الاصلي وكذلك بعد التعديل، مع المزيد من دقة التعريف ، بما يعادل نصف صافي أرباح الشركات من عملية استخراج وتصدير النفط الخام وتتكون هذه الحصة من جميع ما تستلمه الخزانة العامة من رسوم وايجارات عن مناطق عقود الامتياز وإتاوة وضرائب وغيرها مما قد تفرضه الحكومة على الشركات بأي شكل كان . فاذا زاد هذا المجموع في نهاية السنة الحسابية عن نصف صافي أرباح الشركات صاحبة الامتياز يرحل الفرق ويخصم من حصة الحكومة في السنوات التالية ، وأما اذا نقص هذا المجموع عن نصف صافي الارباح فتقوم الشركات بدفع الفرق في مواعيد نص عليها القانون وسنأتي لذكرها بشيء من التفصيل فيما بعد . وعلى هذا الاساس بدأت الحكومة تستلم حصتها من النفط وبالمبالغ المبينة في الجدول الآتي اعتبارا من سنة ١٩٦٢ . صحيح ان الحكومة احتجت على السعر الذي حددته شركة اسو للخام الليبي من حقل زليطن ولكنها استمرت في استلام حصتها ولو مع الاحتجاج .

جدول رقم (٣)

حصة الحكومة من دخل النفط (بآلاف الجنيهات)

السنة	حصة الحكومة ١	مجموع ايرادات الحكومة ٢	نسبة حصةالحكومة للمجموع ١ ـ ٢
٥٥ ـ ١٩٥٦	٥١	١٣،٣٣١	ـ،٣٨ـ
٥٦ ـ ١٩٥٧	٦٢	١٨،١٢٦	ـ،٦٢ـ
٥٧ ـ ١٩٥٨	٧٧	٢٠،٤٤٠	ـ،٣٧ـ
٥٨ ـ ١٩٥٩	٩١	١٦،٩٥٢	ـ،٥٣ـ
٥٩ ـ ١٩٦٠	٩٧	١٨،٣٦٣	ـ،٥٢ـ
٦٠ ـ ١٩٦١	١١٥	٢٢،٣٥٦	ـ،٥١ـ
٦١ ـ ١٩٦٢	٢،٠٠٠	٢٥،٧٠٣	٧،٧٧
٦٢ ـ ١٩٦٣	٧،٢٠٠	٣١،٢٥١	٢٣،٠٠
٦٣ ـ ١٩٦٤	٢٣،٨٠٠	٦٠،٣٠٠	٣٩،٤١
٦٤ ـ ١٩٦٥	٥٤،٧٠٠	٩٥،٩٠٠	٥٧،٠٣
٦٥ ـ ١٩٦٦	٨٣،٦٠٠	١٢٦،٠٠٠	٦٦،٣٤
٦٦ ـ ١٩٦٧	١٤١،٩٠٠(١)	١٩٤،٧٠٠	٧٦،٤٧
٦٧ ـ ١٩٦٨	١٩١،٠٠٦	٢٤٩،٤٧٩	٧٦،٥٦
٦٨ ـ ١٩٦٩	٢٧٥،٠٠٠	٣٤٥،١٠٠	٧٩،١٩

المصدر : وزارة النفط ومصرف ليبيا .

١ ـ في واقع الامر الحكومة استلمت قبل ٣١ مارس ١٩٦٧ مبلـــغ ٢٦٨،٥٠٠ مليون جنيه ولكن ١٢٧ مليون منهـا كانت تستحق في ابريل من نفس السنة اي في اول السنة المالية ٦٧ ـ ١٩٦٨ ولذلـك دخل هذا المبلغ الاخير في السنة الماليـة المشار اليها .

يتضح مما سبق ذكره ان حصة الحكومة من عائدات النفط ترتفع مع زيادة سعر النفط الخام في موانىء الشحن وانخفاض تكلفة وحدة الانتاج واستقطاعات الاستهلاك عن الاستثمارات الرأسمالية وتنخفض مع انخفاض السعر او زيادة التكلفة لوحدة الانتاج او زيادة استقطاعات الاستهلاك او جميع هذه التغيرات مشتركة . وعندما اكتشف النفط بكميات تجارية اتضح ان من ابرز عيوب قانون البترول الاصلي هو التهاون في تحديد نوعية وقيمة هذه العناصر التي تحدد حصة الحكومة من دخل النفط . فسعر النفط الخام ترك لنتيجة العرض والطلب في الاسواق الحرة وبالتالي عرضة للتقلب من سنة الى اخرى مما يجعل تقدير حصة الحكومة مقدما امرا صعبا للغاية ، كما ان نسبة الخصم عن استرداد رأس المال المستثمر في عقود الامتياز كانت عالية بالاضافة الى اعطاء الشركات حق خصم ٢٥ بالمئة من مجموع دخل النفط باسم علاوة الاستنزاف او العلاوة التعويضية . كل هذا جعل احتساب حصة الحكومة من عائدات النفط بالنسبة للمستقبل تتعرض لتقلبات كبيرة مع قلة نسبتها أصلا . ولكن من حسن الحظ ان تعديل القانون في صيف ١٩٦١ أزال بعض المزايا غير المعقولة التي منحها القانون الاصلي للشركات وكانت على حساب حصة الحكومة . وذلك مثل الغاء علاوة الاستنزاف وتخفيض نسبة الاستهلاك من ٢٠ الى ١٠ بالمئة . كما نص القانون على اعتماد الاسعار المعلنة وليس السائدة في احتساب حصة الحكومة . ان هذه التغيرات حسنت بلا شك من نصيب الحكومة . ولكن عندما بدأ التطبيق برزت مشاكل اخرى كان لها اثر ضار بمصلحة البلاد ونصيبها من عائدات النفط . فأول مشكلة كانت تحديد السعر الخام الليبي وفي هذا الامر تمسكت اول شركة بدأت في تصدير النفط الليبي بأن عقود الامتياز تعطيها وحدها حق تحديد السعر المناسب بينما تمسكت الحكومة بحقها في رفض قبول ما تحدده الشركة بدون اعتراض او تحفظ . الا

ان الشركة أصرت على ان سعر ٢،٢١ دولار للبرميل الواحد يمثل سعرا عادلا ومعقولا ، وأمام هذا الوضع استلمت الحكومة حصتها على هذا الاساس مع الاحتفاظ بحقها في المطالبة بالزيادة بتاريخ رجعي • ولكن عندما دخلت الشركات المستقلة في مرحلة الانتاج في سنتي ١٩٦٢–١٩٦٣ وما بعدهما نشأت مشكلة أخرى كانت اكثر صعوبة وتعقيدا من مشكلة السعر وذلك من حيث تأثيرها في حصة الحكومة من عائدات النفط • والفقرة التالية تلخص اهم عناصر هذه المشكلة •

سبق وأن أجلنا النظر في السبب الذي دعا الشركات الى الاصرار على صدور تعديل للائحة البترولية رقم ٦ قبل ان تقبل تطبيق التعديلات التي أجريت على قانون البترول في صيف سنة ١٩٦١ ، والتي أوجزناها اعلاه• ان السبب الرئيسي وراء هذا الاصرار هو الاستفادة من نص المادة ١٥ في اللائحة المعدلة والتي عرفت السعر المعلن بالسعر الذي تعلنه الشركة ناقصا مصروفات التسويق التي تشمل وكما نصت المادة المذكورة اي خصم يضطر صاحب عقد الامتياز منحه الى المشتري لمواجهة المنافسة في الاسواق الحرة • وهذا النص مكّن شركات النفط من ان تعود الى مبدأ السعر السائد او حتى ما أقل منه في محاسبة الحكومة بحجة ضرورة منح خصومات كبيرة لمواجهة المنافسة • وكانت الشركات الصغيرة المستقلة اول من بدأ بالاستفادة من تعريف مصروفات التسويق عن طريق منح خصومات كبيرة من السعر المعلن لصالح المشتري بحجة انها شركات غير متكاملة ومن ثم مضطرة الى البيع في الاسواق الحرة • وكلما ازداد الانتاج ودخلت شركات جديدة في مرحلة التصدير ازدادت الخصومات وظهر اثرها في حصة الحكومة من عائدات النفط • فمثلا عندما بدأت شركة اسو في تصدير النفط كانت حصة الحكومة حوالي ٨٠ سنتا امريكيا او ٢٨ قرشا ليبيا عن البرميل الواحد ، ولكن نزل هذا الرقم الى معدل ٦٠ سنتا في منتصف سنة ١٩٦٥ والى ٤٠ سنتا اي حوالي ١٤ قرشا

للبرميل الواحد بالنسبة لانتاج بعض الشركات التي لم تكن تملك اية وسائل للتسويق او التكرير . هذا وتمادت الشركات المستقلة في التنافس في منح الخصومات سعيا وراء اكتساب اسواق جديدة او الدخول في اسواق قديمة كانت تعتبر احتكارا للشركات الكبرى ، الامر الذي ادى الى بدء الشركات الكبيرة المتكاملة في ممارسة حقها في استقطاع الخصومات التي نصت عليها اللائحة مدعية انها اضطرت لهذا الاجراء لحماية اسواقها من منافسة الشركات الاخرى المستقلة التي تعمل في ليبيا . الا انه في واقع الامر كانت هذه الشركات تسعى من وراء مثل هذا الاجراء الى الضغط على الحكومة في اتخاذ التدابير اللازمة لايقاف الشركات المستقلة عن منح هذه الخصومات الكبيرة . ومع دخول الشركات الكبرى في منح الخصومات بالاضافة الى زيادة الانتاج تدهورت اسعار النفط الخام مما سبب في زيادة حجم الخصومات حتى اصبحت حصة الحكومة عن البرميل الواحد من النفط الخام لا تعادل ثمن كيلو من الموز المستورد من الصومال او جنوب امريكا . وكان الوضع مستمرا في المزيد من تدهور اسعار النفط الليبي وانخفاض حصة الحكومة منه .

ولكن من حسن الحظ بدأت اصوات ترتفع من داخل الحكومة وخاصة في مجلس البترول الاعلى بضرورة تعديل الوضع عن طريق الغاء حق الشركات في منح خصومات من السعر المعلن قبل محاسبة الحكومة. وفي بادىء الامر رؤي انه في الامكان تحقيق مثل هذا التعديل عن طريق اعادة تعريف مصروفات التسويق الواردة في اللائحة رقم ٦ بشكل لا يشمل الخصومات الا انه عند الدراسة والتمحيص اتضح ان مثل هذا الاجراء لا يكون ملزما لشركات النفط بالنسبة لعقودهم القائمة نظرا لاشتراطها عدم سريان اي تعديل في القانون او اللوائح السارية على عقود امتيازاتها الا بموافقتهم جميعا . ووقع انقسام خطير بين اعضاء

مجلس البترول الاعلى آنذاك حول جدوى السير في الغاء حق الشركات في منح الخصومات على حساب حصة الحكومة ، ولقد كانت الاسباب والدوافع التي ادت الى هذا الانقسام عديدة وجديرة بالاهتمام ولكن ليس هذا هو المكان للدخول فيها . يكفينا هنا ان نقول بأن الصراع ادى في النهاية الى انتصار دعاة التعديل حيث تمت الاستفادة من الاتفاقية التي أبرمت في جاكرتا بين شركات النفط الكبرى والدول الاعضاء في منظمة الاوبيك والتي نصت على تحديد مصروفات التسويق بنصف سنت امريكي عن كل برميل كما نصت على اعتبار الاتاوة التي تعادل ١٢٫٥ بالمئة من مجموع دخل النفط من ضمن المصروفات التي تخصم من الدخل قبل التوصل الى الارباح . هذا وتجدر الاشارة هنا الى ان مثل هذا الانقسام بين اعضاء مجلس البترول الاعلى ومجلس الوزراء حدث مثله بين شركات النفط الصغيرة المستقلة والشركات الكبيرة المتكاملة ، وكان الصراع بينها عنيفا ولكن كما نعلم انتهى الامر باصدار الحكومة للتعديل المشهور لقانون البترول في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٥ وطبق هذا التعديل اعتبارا من اول يناير من نفس السنة . وكانت نتيجته زيادة حصة الحكومة من عائدات النفط عن انتاج سنة ١٩٦٥ بحوالي ٤٣ مليون جنيه مما ادى الى ارتفاع دخل الحكومة من النفط من ٨٣٫٦٠٠ مليون جنيه في سنة ٦٥ ـ ١٩٦٦ الى ١٤١٫٩٠٠ في السنة التالية ٦٦ ـ ١٩٦٧ .

لم يحدث اي تغير في نصيب الحكومة من عائدات النفط بعد التعديل الرئيسي الذي صدر في نوفمبر سنة ١٩٦٥ حتى منتصف سنة ١٩٦٨ حيث نجحت الحكومة في التوصل الى اتفاق مع شركات النفط حول تعديل مواعيد استحقاق دفعات الاتاوة والضرائب الى الخزانة بشكل حقق زيادة حوالي ١٢ مليون جنيه سنويا كانت تستفيد بها الشركات عن طريق استثمار حصة الحكومة لمدد تتراوح بين شهرين وخمسة اشهر بالنسبة للاتاوة وأربعة اشهر وستة عشر شهرا بالنسبة

للضرائب • وبعد التعديل خفضت هذه المدد الى ما بين شهر واحد وأربعة اشهر بالنسبة للاتاوة والضرائب معا • وباضافة هذه التعديلات ارتفع نصيب الحكومة عن البرميل الواحد من حوالي ١٤ قرشا في تلك السنة الى ٣٥ قرشا في سنة ١٩٦٨ •

الانفاق العام

سبق وأن أشرنا الى ان اول تأثير للنفط في الاقتصاد الليبي كان عن طريق المصروفات المحلية لشركات النفط ، ثم جاء دور الانفاق العام الذي لم يبرز بشكل واضح الا بعد سنة ١٩٦٣ عندما اصبحت حصة الحكومة من عائدات النفط تكوّن نسبة ملحوظة من مجموع الايراد العام وقد زادت هذه النسبة على ٢٩ بالمئة (في السنة المالية ٦٢-١٩٦٣) ثم ارتفعت هذه النسبة الى حوالي ٨٠ بالمئة في سنة ٦٨-٦٩ • كان من الطبيعي ان يرتفع مستوى الانفاق العام كلما ارتفعت حاصلات الحكومة من النفط نظرا لما كانت تحتاجه البلاد من تحسينات في المرافق العامة مثل مياه الشرب والكهرباء والطرق والمجاري والمدارس وغيرها من الاحتياجات الضرورية، علاوةعلى ارتفاع نسبةالميل الحدي للاستهلاك العام والخاص وغيرها من الاحتياجات الضرورية• كل هذا سبّب في ارتفاع سريع وكبير في الطلب على السلع والخدمات مما ادى الى ارتفاع الاسعار حتى تكوّن اتجاه تضخمي قوي كان له اكبر الاثر في الاقتصاد الوطني • وحيث اننا سنحلل مشكلة ارتفاع الاسعار في الفصل القادم يكفي هنا ان نذكر ان الانفاق العام ازداد بنسب كبيرة بعد بدء الحكومة في استلام عائدات النفط • ولقد كان لهذا الانفاق الاثر الكبير في الاقتصاد الليبي حسب ما هو مبين في الابواب القادمة ، بل نجد انه بعد سنة ١٩٦٣ اصبح الانفاق العام في مستواه ونوعيته هو المحرك الاول للنشاط التجاري في القطاع الخاص • هذا وبالرغم مما سببه هذا الانفاق من

ضغط عنيف على الموارد الطبيعية والاسعار كان هنالك اتجاه قــوي لزيادة الانفاق في القطاعين العام والخاص لاسباب سنتعرض لها فيما بعده

جدول رقم (٤)

الانفاق العام (بآلاف الجنيهات) ٥٥–١٩٥٦ – ٦٨–١٩٦٩

السنة	مجموع الانفاق العام	نسبة الزيادة
٥٥ – ١٩٥٦	١٢٦٩٧٨	–
٥٦ – ١٩٥٧	١٥٠٤٣٣	١٨٬٩٠
٥٧ – ١٩٥٨	١٧٠٣١	١٠٬٤
٥٨ – ١٩٥٩	٢٠٠٣١ (تقديري)	١٧٬٦
٥٩ – ١٩٦٠	٢٠٦١٣ (تقديري)	٢٬٩
٦٠ – ١٩٦١	٢٨٣٤٢ (تقديري)	٣٧٬٥
٦١ – ١٩٦٢	٣٤٤٥٦ (تقديري)	٢١٬٦
٦٢ – ١٩٦٣	٤٤٤٣٢ (تقديري)	٢٩٬–
٦٣ – ١٩٦٤	٦٢٨٠٠	٤١٬٣
٦٤ – ١٩٦٥	٨٧٢٠٠	٣٨٬٩
٦٥ – ١٩٦٦	١٣٥٤٠٠	٥٥٬٣
٦٦ – ١٩٦٧	١٩٤٩٠٠	٤٣٬٩
٦٧ – ١٩٦٨(١)	٢٦٢٠٠٠ (تقديري)	٣٤٬٤
٦٨ – ١٩٦٩(١)	٣٤٥٠٠٠ (تقديري)	٣١٬٧

المصدر : الميزانية العامة وتقارير المراجع العام ٠

(١) باستثناء مخصصات الدفاع القومي والدعم العربي ٠

الانفاق العام بملايين الجنيهات

توسع الائتمان المصرفي

مصروفات محلية لشركات النفط

٢٨٠
٢٤٠
٢٠٠
١٦٠
١٢٠
٨٠
٤٠

٥٦ ٥٨ ٦٠ ٦٢ ٦٤ ٦٦ ٦٨ ٧٠

.. الائتمان التجاري المصرفي كان من ضمن العناصر التـــي ساهمت في التوسع النقدي الذي كان سببه الرئيسي نشاط شركات النفط . فعندما أدخلت شركات النفط أموالا جديدة للانفاق على التنقيب ولتأسيس مرافق الانتاج نتج عن ذلك ازدياد في الطلب على السلع والخدمات مما أدى الى تنشيط التجارة في البلاد . وحيث أن انشاء مؤسسات تجارية قادرة على تقديم الخدمات والسلع اللازمة فيالسوق يتطلب رأسمال لم يكن متوفرا لدى الافراد قبل اكتشاف النفط كان من الطبيعي أن يتجه القطاع الخاص الى المصارف للحصول على الائتمان اللازم لمرحلة التأسيس والاستيراد . ان السرعة التي ارتفع بها الائتمان المصرفي يعطي لنا فكرة عن مدى تأثير النفط على التوسع النقدي الذي كان السبب الاول في اخلال التوازن في الاقتصاد الليبي بشكل لم يكن من السهل معالجته .

ان الجدول التالي يبين الزيادة الكبيرة التي طرأت على الائتمـان المصرفي بعـد البدء في التنقيب عن النفط في سنة ١٩٥٦ وخاصة بعـد الدخول في مرحلة التصدير في سنة ٦١-١٩٦٢ . فنجد مثلا ان الائتمان المصرفي خلال فترة ما قبـل الشروع في التنقيب عن النفط لـم يتجاوز الخمس ملايين جنيه الا بشيء بسيط بينما ارتفع من هذا المستوى في سنة ١٩٥٦ الى اكثر من ١٤ مليون جنيه في نهاية سنة ١٩٦١ عندما بدىء في تصدير النفط بالاضافة الى اكثر من مليون جنيه كتسهيلات ائتمانية من مصرف ليبيا الذي لم يتأسس الا في سنة ١٩٥٦ . وكما نرى مـن الجدول التالي استمر الائتمان المصرفي في الارتفاع حتى بلغ في نهاية أغسطس سنة ١٩٦٩ مبلغا قدره ٨٨،٨٤٦ مليون جنيه منها أكثر من ٢٨ مليون جنيه منحت من قسم العمليات المصرفية التجارية التابـع لمصرف ليبيا الذي لم يتجاوز ما منحه من قروض في نهاية أغسطس سنة ١٩٥٩ مبلغ ٣٩٨ الف جنيه .

جدول رقم (٥)

توسع الائتمان المصرفي (بآلاف الجنيهات)
١٩٥٦ ـ ١٩٦٩

نهاية السنة	المصارف التجارية	القسم التجاري لمصرف ليبيا	المجموع	نسبة الزيادة
١٩٥٦	٥ر٩٧٩	ـر٠٥٢	٦ر٠٣١	
١٩٥٧	٦ر٦٤٧	ـر٢٩٦	٦ر٩٤٣	١٥/١
١٩٥٨	٨ر٣٧٥	ـر٣٨٩	٨ر٧٦٤	٢٦/٢
١٩٥٩	١٠ر٧٦٥	ـر٤٣٣	١١ر١٩٨	٢٧/٧
١٩٦٠	١٣ر٦٨٧	ـر٧٨٢	١٤ر٤٦٩	٢٩/٢
١٩٦١	١٤ر١٩٣	١ر١٠١	١٥ر٢٩٤	٠٥/٧
١٩٦٢	١٦ر٢٠٦	١ر٥٩١	١٧ر٧٩٧	١٦/٣
١٩٦٣	٢٠ر٦٠٠	٢ر١٧٠	٢٢ر٧٧٠	٢٧/٩
١٩٦٤	٢٣ر٥٩٧	٤ر٧٣٩	٢٨ر٣٣٦	٢٤/٤
١٩٦٥	٢٨ر٣١٣	٦ر٩٦٦	٣٥ر٢٧٩	٢٤/٥
١٩٦٦	٣٧ر١٤٥	١٠ر٢٤٤	٤٧ر٣٨٩	٣٤/٣
١٩٦٧	٤٠ر٦١٧	١٣ر٧٥٦	٥٤ر٣٧٣	١٤/٧
١٩٦٨	٥١ر٤٩٧	٢٢ر٠١٣	٧٣ر٥١٠	٣٥/٤
١٩٦٩ (سبتمبر)	٦٠ر٨١٧	٢٨ر٠٢٩	٨٨ر٨٤٦	٢٠/٨

المصدر : مصرف ليبيا : النشرة الاقتصادية لادارة البحوث الاقتصادية •

ان هذا التوسع الكبير في الائتمان المصرفي جاء كاستجابة لزيادة الطلب على التمويل في ميدان التجارة والمقاولات وقطاع البناء وخدمات النقل البري حيث نجد أن حوالي ٧٠ بالمئة من القروض الممنوحة كانت لصالح هذه القطاعات • وازداد الضغط على المصارف لمنح المزيد من الائتمان حتى اضطر مصرف ليبيا في عدة مناسبات ان يتدخل للحد من التوسع النقدي خوفا من تفاقم مشكلة التضخم الا انه لم يتمكن من فعل الكثير في هذا المجال نظرا لعدم امكانية تجاوب وتنسيق الانفاق العام وانفاق شركات النفط مع سياسة المصرف المركزي • وحتى المصرف المركزي لم تكن لديه السلطة القانونية لتوجيه المصارف التجارية بصورة فعالة حتى منتصف سنة ١٩٦٣ عندما صدر قانون البنوك وتم تأسيس قسم مراقبة المصارف التجارية في نفس السنة • وعندما وجد المصرف المركزي انه غير قادر على توجيه الائتمان بصورة فعالة بدأ في منافسة المصارف التجارية عن طريق منح القروض التجارية وخاصة للذين لم يتحصلوا على مثل هذه القروض من المصارف الاخرى • هذا وارتفعت القروض الممنوحة من مصرف ليبيا حتى كادت تصل الى نصف مجموع القروض الممنوحة من قبل جميع المصارف التجارية بينما لم تتجاوز هذه النسبة ١١ بالمئة في نهاية سنة ١٩٦٢ • كل هذا التوسع في الائتمان التجاري زاد من القوة الشرائية ومستوى الطلب الفعال على السلع والخدمات •

— اما الائتمان الانمائي لم يكن متوفرا الا في أضيق الحدود خلال السنوات الاولى من فترة ما بعد الدخول في مرحلة التنقيب عن النفط • فالمصرف الزراعي مثلا تأسس في سنة ١٩٦٧ • ومجموع القروض الزراعية التي كانت ممنوحة في نهاية مارس ١٩٥٨ بلغت ٣٦٦ الف جنيه وارتفعت الى ١٦١٣٢ مليون جنيه في نهاية مارس ١٩٦١ اي في نفس السنة التي بدأ فيها تصدير النفط • ثم ارتفعت الى ٣٥٢٨ مليون جنيه

في نهاية ١٩٦٤ ، منها ١،٦١٥ مليون جنيه قروض طويلة الاجل . وهذا الاخير يعد ضئيلا عندما يقاس باحتياجات قطاع انتاجي هام مثل الزراعة. وحتى هذا المبلغ لم يمكن التوصل اليه الا بعد البدء في تنفيذ الخطة الخمسية الاولى التي خصصت بندا للقروض الزراعية . ومنذ ذلك الوقت بدأت القروض الزراعية ترتفع حتى بلغت ٩،١٥٨ مليون في نهاية يونيو ١٩٦٩ ، منها حوالي خمسة ملايين قروض طويلة الاجل .

اما فيما يتعلق بالاقراض الصناعي فلم تكن هنالك مؤسسة لهذا الغرض حتى سنة ١٩٦٣ عندما أنشئت مؤسسة التنمية الصناعية التي حل محلها المصرف الصناعي العقاري في سنة ١٩٦٤ . هذا وقد تقرر الا تحمل القروض التي يقدمها هذا المصرف وكذلك المصرف الزراعي اية فوائد . بحجة ان الفائدة تمثل الربا ، وهكذا اصبحت القروض من الاموال العامة تمنح لصالح الافراد مجانا . ولقد زاد هذا الاعفاء من حدة الطلب على الاقتراض حتى بلغ مجموع ما منحه المصرف الصناعي العقاري ٥،٠٦٩ مليون جنيه في نهاية مارس ١٩٦٩ . و ١٤،٦٩٦ مليون جنيه منذ تأسيسه .

عرض النقود

ان التوسع النقدي الذي بدأ منذ سنة ١٩٥٦ كان اول مظهر من مظاهر آثار النفط على الاقتصاد الليبي . وكما رأينا فيما سبق كانت هنالك ثلاث مصادر رئيسية تغذي هذا التوسع النقدي . أولها طبعا المصروفات المحلية لشركات النفط ثم جاء دور الانفاق العام الذي ازداد مع ازدياد نشاط شركات النفط ثم ارتفع ارتفاعا كبيرا بعد البدء في تصدير النفط الخام ، وبعد هذا جاء دور الائتمان المصرفي التجاري . اما الانفاق المحلي لشركات النفط فكان في المرتبة الاولى وفي اول مراحله يعتمد على دخول اموال اجنبية من خارج البلاد حولت الى عملة محلية

أنفقت في شراء السلع والخدمات اللازمة للسوق المحلي • والانفاق الحكومي ارتفع اولا بسبب زيادة النشاط التجاري خلال مرحلة التنقيب عن النفط وبالتالي زيادة ايرادات الحكومة من الجمارك والضرائب المباشرة وغير المباشرة وبعد هذا ارتفع الانفاق العام بشكل غير عادي بسبب استلام الحكومة لمزيد من عائدات النفط حسب ما جاء في الجدول رقم ٤ • واما الائتمان المصرفي فقد ارتفع نتيجة لازدياد الودائع لدى المصارف من جهة وضغط الطلب على التسهيلات المصرفية من قبل المؤسسات والافراد من جهة اخرى • فالودائع مثلا في جملتها كانت في نهاية سنة ١٩٥٥ تبلغ ٩٫٣٧٨ مليون جنيه ثم ارتفعت الى ١٧٫١٥١ مليون جنيه في خلال خمس سنوات وفي نهاية سنة ١٩٦٥ وصلت الى ٤٠٫٩٢٦ مليون جنيه ثم ارتفع هذا الرقم الى ٨٦٫١٠٤ مليون جنيه في نهاية اغسطس ١٩٦٩ هذا فيما يتعلق بجميع انواع الودائع لدى المصارف التجارية ، اما ودائع ادارة العمليات المصرفية التجارية بمصرف ليبيا فقد ارتفعت من ٢٫٩٠٢ مليون جنيه في نهاية ١٩٥٦ الى ٧٫٦١٢ مليون في نهاية سنة ١٩٦٥ والى ٢٥٫٤٧٦ مليون جنيه في نهاية أغسطس سنة ١٩٦٩ • اما ودائع الحكومة فقد ارتفعت من ١٫٩٠٧ مليون جنيه في نهاية ١٩٥٦ الى ٣٢٫١٠٩ مليون جنيه في نهاية سنة ١٩٦٥ وبعد هذا وصلت الى ١٧٦٫٣٨٦ مليون جنيه في نهاية أغسطس سنة ١٩٦٩ • كل هذا الارتفاع في الودائع التجارية مكن المصارف من التوسع في الائتمان المصرفي وبالتالي المساهمة في التوسع النقدي الذي أثر في الاقتصاد الليبي تأثيرا جذريا •

هذا ومن المستحسن الان اعطاء فكرة موجزة عن التوسع النقدي الذي سببه النفط من خلال استعراض تطور عرض النقود منذ سنة ١٩٥٦ • ويجب أن نوضح للقراء غير المتخصصين ان تعريف عرض النقود يعني هنا مجموع العملة الورقية والمعدنية التي توجد في التداول

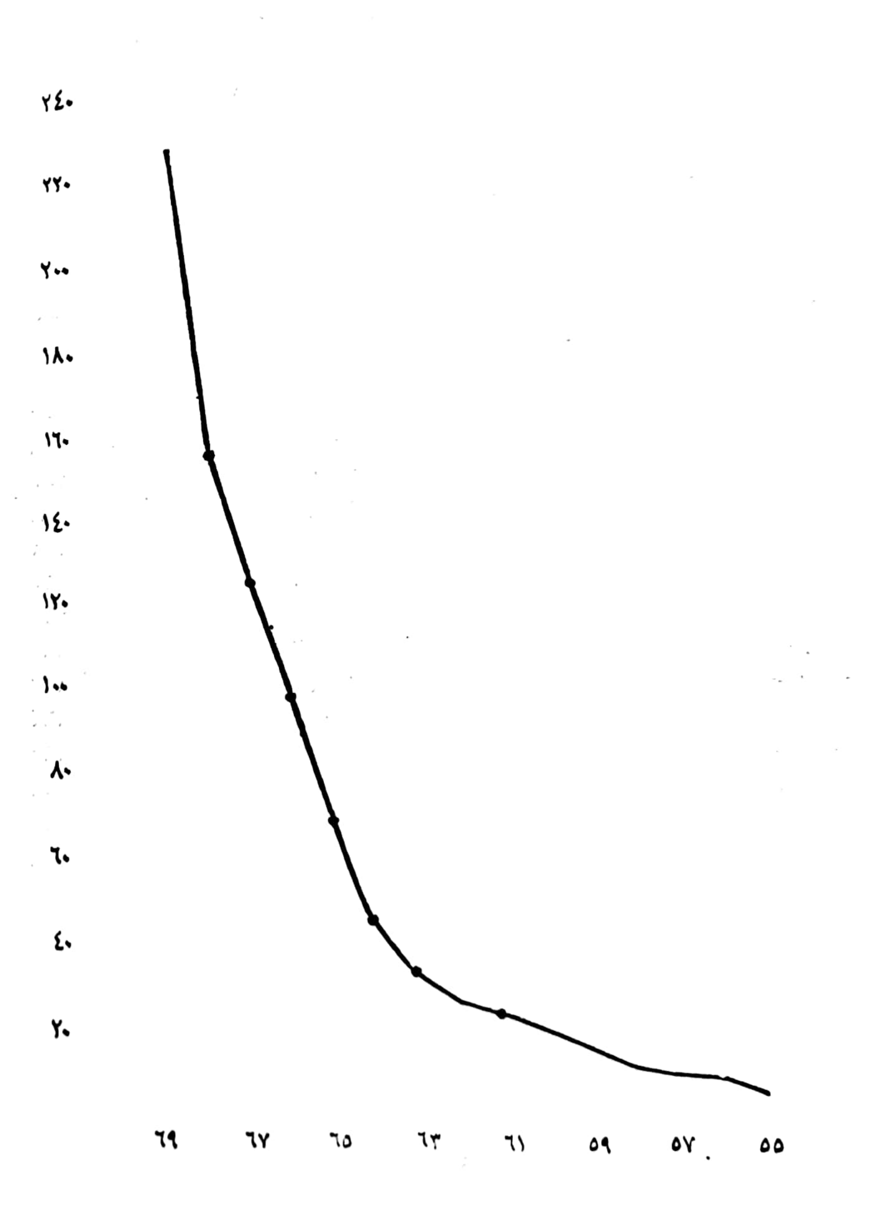
جدول رقم (٦)

عـرض النقـــود (بآلاف الجنيهات)

١٩٥٥ ـ ١٩٦٩

نهاية السنة	العملة لدى الجمهور	ودائع تحت الطلب لدى الجمهور	المجمـوع
١٩٥٥	٤ر٣٤٥	٥ر٥٣٧	٩ر٨٨٢
١٩٥٦	٥ر٠٠٠	٨ر٨٣٥	١٣ر٨٣٥
١٩٥٧	٦ر٢٢٣	٧ر٥٦٦	١٣ر٧٨٩
١٩٥٨	٧ر١٩٠	٧ر٤٧٧	١٤ر٦٦٧
١٩٥٩	٨ر٩٥٦	٩ر٨٩٢	١٨ر٨٤٨
١٩٦٠	١٠ر٣٤٨	١١ر٩٨١	٢٢ر٣٢٩
١٩٦١	١٢ر٨١٤	١٣ر٣٣٠	٢٦ر١٤٤
١٩٦٢	١٥ر١١٧	١٣ر٩٨٠	٢٩ر٠٩٧
١٩٦٣	١٧ر٨٤٢	١٧ر٨٦١	٣٥ر٧٠٣
١٩٦٤	٢٤ر٥٧٥	٢١ر٦٣٢	٤٦ر٢٠٧
١٩٦٥	٣٣ر٦٣٧	٣٥ر٥٧٨	٦٩ر٢١٥
١٩٦٦	٤٧ر٧٠٢	٥١ر٥١١	٩٩ر٢١٣
١٩٦٧	٦١ر٠٠٦	٦٥ر٤٢٢	١٢٦ر٤٢٨
١٩٦٨	٧٠ر٤٢٢	٨٧ر٦٩٢	١٥٨ر١١٤
١٩٦٩	١٠٢ر٣٨٢	١٢٥ر٥٧٧	٢٢٨ر٠٦١

المصدر : النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا ، المجلد ١٠ عدد ٢


عـرض النـقود بملايـين الجنـيهات
٢٤٠
٢٢٠
٢٠٠
١٨٠
١٦٠
١٤٠
١٢٠
١٠٠
٨٠
٦٠
٤٠
٢٠
٦٩
٦٧
٦٥
٦٣
٦١
٥٩
٥٧
٥٥

لدى الجمهور في تاريخ معين زائدا مجموع الودائع تحت الطلب التي يملكها الجمهور في المصارف التجارية في نفس التاريخ • اما النقود التي توجد في خزانة الحكومة او لدى المصارف بما في ذلك الودائع الحكومية وودائع التوفير والاجل فهي لا تدخل في احتساب ما يسمى بعرض النقود •

بناء على هذا التعريف يبين الجدول السابق تطور عرض النقود في البلاد خلال الفترة ١٩٥٥ – ١٩٦٩ •

نلاحظ من الجدول السابق أن عرض النقود ارتفع من حوالي عشرة ملايين جنيه في بداية عهد التنقيب على النفط الى اكثر من ٣٦ مليون جنيه في نهاية سنة ١٩٦١ عندما بدأ تصدير النفط ثم استمر عرض النقود في ازدياد سريع حتى نهاية سنة ١٩٦٦ وبهذا يكون قد ارتفع حوالي تسعة أضعاف خلال الفترة ١٩٥٥ – ١٩٦٦ وفي نهاية أغسطس ١٩٦٩ بلغ عرض النقود اكثر من ٢٠٦ مليون جنيه ثم وصل الى ٢٣٣،٨٠٤ مليون جنيه في نهاية عام ١٩٦٩ •

لا شك أن مثل هذا الارتفاع الهائل في عرض النقود ما كان ليحدث لولا تدفق عائدات النفط وانفاق شركات النفط الذي تحول الى عملة محلية وودائع لدى المصارف • ويتضح هذا الامر جليا عندما نقارن الزيادة في عرض النقود خلال الفترة ما قبل النفط حيث نجد ان عرض النقود خلال الاربع سنوات التي سبقت البدء في التنقيب عن النفط لم يزدد الا حوالي ٢ر٥ مليون جنيه بينما ارتفع من ٩ر٨٨٢ مليون جنيه في نهاية ١٩٥٥ الى ١٨ر٨٤٨ مليون خلال الاربع سنوات التالية • وهكذا استمر التوسع النقدي بقفزات سريعة حسب ما تظهره ارقام عرض النقود• هذا فيما يتعلق بعرض النقود اما ودائع التوفير وودائع الاجل والتي يمكن اعتبارها شبه نقود نظرا لسهولة تحويلها الى نقود قابلة للتداول فقد أظهرت هي الاخرى ارتفاعا كبيرا خلال نفس الفترة حيث ارتفع

مجموع ودائع الاجل وودائع التوفير من ٣،٣٢٧ مليون جنيه في نهايـة ١٩٥٥ الى حوالي ١٥٫٥ مليون بعد عشر سنوات . هذا بالاضافة لما كان لمصرف ليبيا من هذه الودائع التي ارتفعت من ٢٨٨ الف جنيه في نهاية ١٩٥٨ الى ١،٨٧٣ مليون جنيه في نهايـة ١٩٦٥ . كما ارتفع مجمـوع ودائع التوفير وودائع الاجل الى ٢٩،٤١٧ مليون جنيه في نهاية ١٩٦٩ .

اما العوامل الرئيسية التي سببت في هذا التوسع الهائل في عرض النقود فكانت اولا زيادة صافي الاصول الاجنبية التي ارتفعت من ١٣،٧٧ مليون جنيه في نهاية ١٩٥٦ الى ٨٧،١١ مليون جنيه في نهاية ١٩٦٥ ثم الائتمان المصرفي التجاري الذي ارتفع بشكل سريع خـلال الفترة قيد البحث حسب ما هو واضح من الجدول رقم (٥). هذا واستمرت الاصول الاجنبية في ارتفاع حتى بلغت ٣٢٤،٢٠ مليون جنيه في نهاية ١٩٦٩ .

ان هذا التوسع النقـدي غير المألوف تحت الظروف العادية كـان الوسيلة الاولى التي تشعبت من خلالها آثار النفط على الاقتصاد الليبي. وكان اول اثر لهذا التوسع النقدي ازديـاد الدخل الاجمالي وارتفـاع الاسعار ومشكلة التضخم المالي وهي المسائل التي سنتناولها في الفصل القـادم .

الفصل الخامس

الدخل والاسعار ومشكلة التضخم

لا شك ان الدخل القومي يعتبر من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تظهر بشكل واضح اثر النفط على الاقتصاد الوطني ، ويمكن تعريف الدخل القومي بانه يمثل القيمة الاجمالية لمجموع الانتاج من السلع والخدمات المحلية خلال فترة محددة مثل السنة . ومن الناحية الاحصائية غالبا ما يسمى هذا التعريف الاخير باجمالي الناتج المحلي بينما يعتبر اجمالي الناتج القومي معادلا لاجمالي الناتج المحلي ناقصا تكاليف عناصر الانتاج الاجنبية . واذا طرحنا قيمة الاستهلاك لرأس المال من اجمالي الناتج القومي نصل الى الدخل القومي .

حيث ان اجمالي الناتج القومي يتأثر باجمالي الانفاق العام والخاص على السلع والخدمات الاستهلاكية والرأسمالية فانه يمكن معرفة العناصر التي أثرت في اجمالي الناتج المحلي بالرجوع الى مستوى الانفاق في الاقتصاد الوطني . هذا وسبق ان تناولنا بشيء من التحليل عناصر الانفاق في قطاع النفط والقطاع الحكومي ومن الواضح ان اول عامل جديد حدث في هذا الميدان كان الانفاق المحلي لشركات النفط والذي تطور كما رأينا من ٤،٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ الى اكثر من ٦٠ مليون

في سنة ١٩٦٨ ثم جاء الانفاق الحكومي الذي ارتفع هو الاخر من حوالي ١٢،٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ الى حوالي ٣٤٥ مليون جنيــــه سنة ٦٨ــ١٩٦٩ ، وذلك بسبب ازدياد دخل الحكومة من عائدات النفط.

ان هذه العوامل الثلاث اي مصروفات شركات النفط المحلية وعائدات الحكومة من النفط والانفاق في القطاعين العام والخاص خلال الفترة ما بين ١٩٥٦ ــ ١٩٦٩ ، كوّنت في مجموعها مصدر التوسع النقدي الذي هيمن على الاقتصاد الليبي بعد البترول ، هذا وفي الوقت الذي توجد احصائيات كافية ودقيقة عن هذه المصادر الرئيسية لتمويل الانفاق خلال تلك الفترة فان الوضع ليس كذلك بالنسبة لاحصائيات الدخل القومي والاسعار رغم المجهودات المثمرة التي بذلت في هذا الميدان . جرت اول محاولة لتقدير الدخل القومي سنة ١٩٥٠ عندما قامت بعثة من هيئة الامم المتحدة بهذا العمل برئاسة المستر جون لينبرج وفي تلك المحاولة قــدر الدخل القومي بحوالي ١٥ مليون جنيه اي ما يعادل ١٥ جنيه للفـــرد الواحد في السنة . ثم قامت مصلحة الاحصاء والتعداد وبعدها البنك الدولي للانشاء والتعمير بتقدير الدخل القومي سنة ١٩٥٨ وتوصلت الى مبلغ يساوي ٥٢ مليون جنيه على اساس تكلفة عناصر الانتاج بالاسعار السائدة . هذا ولم تنتظم احصاءات الدخل القومي الا بعد سنة ١٩٦٢ عندما بدأت وزارة التخطيط والتنمية بالتعاون مع مصلحة الاحصـــاء والتعداد في اعداد الجداول الرئيسية للقطاعات المختلفة اللازمة لحسابات الدخل القومي . والآن يمكن القول بأن هذه الاحصاءات قد وصلت الى مرحلة مرضية من الشمول والدقة حتى اصبح الاعتماد عليها امرا سليما من الناحية النظرية والعملية مع الاعتراف بأنها لا تزال في حاجة الى المزيد من التطوير والتمحيص .

بعد هذه الملاحظات العامة يمكن ان ننتقل الى عرض عام لتطور الدخل القومي خلال الفترة التي يشملها هذا الكتاب .

جدول رقم (٧)

الدخل القومي (بملايين الجنيهات)

السنة	اجمالي الناتج المحلي	اجمالي الناتج القومي	اجمالي الدخل القومي	نسبة الزيادة في الدخل القومي
الاسعار الجارية				
١٩٥٧	٤٣			
١٩٥٨	٥٢			
١٩٥٩	٥٦			
١٩٦٠	٦١			
١٩٦١	٧٠			
اسعار ١٩٦٤				
١٩٦٢	١٨٢ر٧	١٤٦ر٢	١٣١ر٨	–
١٩٦٣	٢٢٦	٢١٥ر٩	١٩٤ر٤	٤٧ر٥
١٩٦٤	٣٧٧ر١	٣٠٠ر٠	٢٧١ر٩	٣٩ر٩
١٩٦٥	٤٧٧ر٤	٣٩٩ر٢	٣٦٤ر٦	٣٤ر١
١٩٦٦	٥٥٦ر٢	٤٦٠	٤٢١ر٦	١٥ر٦
١٩٦٧	٦٢٧	٥٠٢	٤٥٤ر٧	٧ر٩
١٩٦٨	٨٥٠ر٨	٦٣٦ر١	٥٨٥ر٧	٢٨ر٨

المصدر : مصلحة الاحصاء والتعداد ووزارة التخطيط والتنمية .

يلاحظ ان اجمالي الناتج المحلي ارتفع من حوالي ١٥ مليون جنيه سنة ١٩٥٠ الى ٤٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ اي بمعدل سنوي قدره ٤ ملايين جنيه • بينما كان معدل الزيادة السنوية خلال الخمس سنوات التالية حوالي ٢٠٫٢ مليون جنيه وذلك بسبب نشاط شركات النفط خلال تلك الفترة التي كان معظمها قبل الدخول في مرحلة انتاج النفط • اما فترة الخمس سنوات المبتدئة بسنة ١٩٦٣ فقد كان معدل الزيادة السنوية في اجمالي الناتج المحلي حوالي ١٠٠ مليون جنيه على اساس الاسعار الجارية • وبهذا يمكن ان نقول ان الناتج القومي ازداد قبل عهد النفط بمعدل ٤ مليون جنيه سنويا ثم رفع بحوالي ٢٠ مليون خلال فترة البحث والتنقيب عن النفط وبعد ذلك ارتفع المعدل السنوي للزيادة الى حوالي ١٠٠ مليون جنيه •

سبق وأن اشرنا الى الفرق بين اجمالي الناتج المحلي واجمالي الناتج القومي وهو يعادل ما يدفع لعناصر الانتاج الاجنبية مثل رأس المال والخدمات وغيرها من عوامل الانتاج • بالرغم من اهمية هذا الامر في حسابات الدخل القومي فان الاحصاءات المتوفرة عنه تبدأ من سنة ١٩٦٢ فقط • الا انه رغم هذا النقص الواضح في البيانات فان اهمية هذا العنصر في الدخل القومي لم تظهر بشكل خطير الا بعد الدخول في مرحلة انتاج النفط في أواخر سنة ١٩٦١ • ان صافي ما دفع الى الخارج مقابل تكاليف وأرباح عناصر الانتاج الاجنبية كان حوالي ٦٫٨ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ ثم ارتفع الى ٨١٫٦ مليون جنيه في سنة ١٩٦٥ والى ١٢٨٫٣ مليون جنيه سنة ١٩٦٧ وحوالي ٢١٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ • اما اجمالي الاستهلاك السنوي لرأس المال فكان حوالي ١٤٫٤ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ اي بنسبة ٩٫٤ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي ثم استمر في الارتفاع حتى وصل الى ٥٨٫٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٧ اي بنسبة ٧٫٧ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي • هذا وبعد خصم هذه المبالغ من

اجمالي الناتج المحلي نصل الى مجموع الدخل القومي الذي كان حوالي ١٣١٫٨ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ او ما يعادل ٨٦٫١ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي ثم استمر في الارتفاع السريع حتى بلغ ٤٥٤٫٧ مليون جنيه سنة ١٩٦٧ و٥٨٥٫٧ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ على اساس اسعار سنة ١٩٦٤ ٠ بينما انخفضت النسبة الى ٧٢٫١ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي وذلـك بسبب ارتفاع صافي دخل عناصر الانتاج الاجنبية والاستهلاك فـي الاستثمارات الرأسمالية ٠

واذا نظرنا الى توزيع انفاق اجمالي الناتج القومي بين القطاع الخاص والحكومة وبين الاستهلاك والاستثمار نجد الآتي : ان مجموع انفاق القطاع الخاص على السلع والخدمات الاستهلاكية بلغ ١٣٩٫٢ مليونجنيه سنة ١٩٦٢ ثم ارتفع الى ٣١٠٫٦ مليون جنيه سنـة ١٩٦٧ بينما بلغت المصروفات الجارية للحكومة ٢٥٫٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ ثم وصلت ١٠٥٫١ مليون جنيه سنة ١٩٦٧ ٠ اما اجمالي تكوين رأس المال المحلي فقد كان ٥٨ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ وارتفع الى ١٩٠٫٥ مليون جنيـه سنة ١٩٦٧ ٠

ان الشرح والتحليل في حسابات الدخل القومي يمكن ان يستمـر حتى يستغرق جزءا كبيرا من هذا الكتاب ولكن هذا ليس هو محـور اهتمامنا حيث ان الدخل القومي يهمنا هنا ليس في حد ذاته وانما كأحد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي اظهرت تأثير النفط على الاقتصاد الوطني بشكل واضح ٠ كما يهمنا الدخل القومي ايضا من حيث كونـه يمثل قوة شرائية تتحول الى طلب فعال على السلع والخدمات ٠ امـا مساهمة القطاعات المختلفة في تكوين الناتج المحلي فقد تغيرت مع تطور انتاج النفط حيث كانت الزراعة تساهم بنسبة ٢٦٫١ بالمئة في سنة ١٩٥٨ وقطاع النفط بنسبة ٦٫٩ بالمئة ثم تغيرت نسبة مساهمتهما في سنة ١٩٦٧ الى ٤ بالمئة لقطاع الزراعة و٥٣٫٣ بالمئة لقطاع النفط ٠ هـذا وارتفعت

نسبة مساهمة قطاع البناء من ٣،٤ بالمئة في سنة ١٩٥٨ الى ٧،١ بالمئة في سنة ١٩٦٢ ثم وصلت الى ٨،٧ بالمئة في سنة ١٩٦٧ ٠ اما مساهمة قطاع التصنيع فقد انخفضت من ١١،٥ بالمئة من الناتج المحلي سنة ١٩٥٨ الى ٥،٩ بالمئة في سنة ١٩٦٢ والى ٢،٢ بالمئة سنـــه ١٩٦٧ ٠ كما انخفضت نسبة مساهمة ملكية المنازل من ١٩،٢ بالمئة سنة ١٩٦٢ الى ٧،٣ بالمئـــة سنة ١٩٦٧ ٠ وفيما يتعلق بالقطاعات الاخرى مثـل المواصلات والتجارة والخدمات الاجتماعية فإما حافظت على نفس نسبة المساهمة او انخفضت قليلا ٠ الا انه يجب ان يكون واضحا ان انخفاض نسبة المساهمة بالنسبة لبعض القطاعات في اجمالي الناتج القومي لا يعني انخفاضا في مجموع الانتاج في هذه القطاعات ، بل نجد ان مجموع قيمة الانتاج في القطاع الزراعي قد ارتفعت بنسبة ٤ بالمئة سنويا خلال الفترة ٦٢ ــ ١٩٦٧ على اساس الاسعار الثابتة وفي قطاع الصناعة كانت النسبة السنوية ٩ بالمئة خلال نفس الفترة ٠ الا ان نسبة الزيادة في قيمة انتاج النفط كانت اكثر بكثير من هذه النسب بحيث طغت عليها وأظهرت هذه القطاعات بمظهر التخلف النسبي رغم التحسن الملحوظ في هذه القطاعات ، وخاصة خلال الاربع سنوات الاخيرة ٠ والآن نعود الى اجمالي الدخل القومي الذي يمثل القوة الشرائية في سوق السلع والخدمات حيث نجد ان اجمالــي هذا الدخل ارتفع من ٥٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ الى ١٤٦،٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ ثم بلغ ٦٣٣،١ مليون جنيه سنة ١٩٦٧ ٠ اما اجمالي صافــي الدخل الشخصي القابل للانفاق فقد كان ١٣٥،٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ ثم بلغ ٤٤٣،٣ مليون جنيه سنة ١٩٦٧ بما في ذلك وفورات القطـــاع الخاص التجاري ٠

هذا فيما يتعلق باجمالي صافي الدخل في الاقتصاد ككل ولكن اذا نسبنا هذه الزيادة في صافي الدخل القومي الى نسبة الزيادة في السكان لكي نصل الى معرفة معدل الدخل الفردي السنوي نجد ان هذا الدخل

كان حوالي ١٥ جنيه سنة ١٩٥٠ ثم ارتفع الى اكثر من ٤٢ جنيه سنة١٩٥٨ و٨٨،٢ جنيه سنة ١٩٦٢ ثم استمر في الارتفاع حتى وصل ٣١٩،١ جنيه سنة ١٩٦٧ وذلك رغم ازدياد السكان من ١،٢٥٧ مليون سنة ١٩٥٨ الى ١،٤٩٥ سنة ١٩٦٢ ثم الى ١،٨٠٠ سنة ١٩٦٧ .

توزيع الدخل

ان معرفة اجمالي الدخل القومي او متوسط الدخل الفردي السنوي لا يعني شيئا بالنسبة للدخل الذي يتحقق فعلا لكل فرد في المجتمع وذلك بسبب تفاوت درجات التوزيع في الدخل بين أفراد المجتمع. فمن المبادىء الاساسية في الفكر الاقتصادي نظرية توزيع الدخل القومي بين كل عناصر الانتاج التي ساهمت في تكوين ذلك الدخل . ان عناصر الانتاج التقليدية هي الارض والعمل ورأس المال والادارة او ارباب العمل . وتختلط هذه العناصر بنسب ودرجات مختلفة في عملية الانتاج للسلع والخدمات التي تمثل قيمة اقتصادية يمكن ان تقاس بمعيار نقدي مثل الجنيه الليبي او المصري او اي عملة نقدية أخرى وتحدد قيمة هذه السلع والخدمات حسب تكلفة الانتاج وظروف العرض والطلب في اسواق تلك السلع والخدمات . فالدخل الذي يتجمع خلال سنة واحدة من مساهمة عناصر الانتاج بشكل مشترك يتوزع تلقائيا بين هذه العناصر كمردود مقابل المجهود الذي يدخل في خلق الدخل القومي . ولكل عنصر من عناصر الانتاج مردود له اسم مختلف . فنصيب الارض من الدخل يسمى الايجار ونصيب العمل أجرا او مرتبا ونصيب رأس المال فائدةً ونصيب رب العمل او صاحب المشروع ربحا . واذا تركت هذه العناصر لوحدها توظف وتنتقل من جهة الى أخرى تحت ظروف العرض والطلب في السوق الحرة فهي سرعان ما تتجمع في أيد قليلة تملك رأس المال الذي يمكنها من امتلاك المزيد من عناصر الانتاج التي بدورها

تساهم في تكوين المزيد من رأس المال وهلم جرا • اذا استمر هذا التيار بدون تدخل الدولة فهو قادر على ان يجمع الدخل القومي في يد طبقة قليلة من الرأسماليين المستغلين ويترك الاغلبية العظمى من أفراد المجتمع تحت رحمة هؤلاء القلة • ان هذا هو الخلل الاساسي الذي جعل الفيلسوف والمفكر الاقتصادي كارل ماركس يبشر بانهيار النظام الرأسمالي الذي عاصره في اوروبا وبريطانيا • وبالفعل لولا تدخل الدولة في النظام الرأسمالي التقليدي منذ اول القرن الحالي وبصورة منتظمة ومدروسة بعد الحرب العالمية الاولى لما سلم هذا النظام من المصير الذي تنبأ به كارل ماركس• هذا ما حصل في اوروبا الغربية ودول اسكندينافيا والولايات المتحدة ولو بدرجة أقل وفي فترة متأخرة نسبيا • اما في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي التي تأخرت في تدخل الدولة لتهذيب وتنظيم الاقتصاد الرأسمالي فكان لا بد ان ينفجر الوضع الى صراع طبقي أدى في النهاية الى استيلاء الدولة على عناصر الانتاج وتوظيفها في خلق الدخل القومي وتوزيع ذلك الدخل بينها عن طريق الوسائل الادارية التي حلت محل السوق بصورة مباشرة •

ان الظروف الاقتصادية فيمعظم البلاد النامية كانت ولا زالت تختلف كثيرا عن الوضع في اي من المنطقتين المذكورتين اعلاه • والسبب في ذلك هو ان عناصر الانتاج نفسها لم تتطور بعد لدرجة تسمح بتنقلها وتوظيفها بين الاغراض المختلفة في الاقتصاد القومي سواء كان ذلك على اساس العرض والطلب في السوق الرأسمالي المعاصر الموجه او وفقا للنظم الاشتراكية الماركسية • لهذا نجد في البلاد النامية جزءا كبيرا من الاقتصاد يعيش على مستوى الكفاف والاكتفاء الذاتي بعيدا عن المساهمة الفعالة في سوق عناصر الانتاج والسلع والخدمات على حد سواء • ولا شك ان في معظم البلاد النامية يوجد بجانب هذا القطاع الكبير قطاع اخر في المدن تتوفر فيه بعض متطلبات الاقتصاد المعاصر

ولكن غالبا ما يكون مثل هذا القطاع معزولا في المدن ومرتبطا بعوامل اجنبية خارجة عن ارادة السواد الاعظم من أفراد الشعب وبعيدة كل البعد عن ظروف ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول ٠
ويعايش القطاع المتخلف لدرجة الكفاف القطاع المعاصر نوعا ما في المدن ويصبح هنالك ما يسمى بالاقتصاد المزدوج حيث تجد المتناقضات الاقتصادية والاجتماعية تربة خصبة للنمو والتغلغل ٠

وفي تطبيق فكرة الاقتصاد المزدوج على ظروف ليبيا قبل اكتشاف البترول جاء في تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير التي قامت بمسح شامل للاقتصاد الليبي سنة ١٩٥٩ ما يلي :

«يعتبر الاقتصاد الليبي مثالا واضحا لما يعرف أحيانا بالاقتصاد المزدوج » ٠

«فلا يزال معظم الليبيين يعيشون حياة بسيطة جدا ويقتاتون بأغذية بسيطة في تكوينها ٠ كما ان احتياجاتهم محدودة ومعرفتهم بتكنولوجية القرن العشرين ضئيلة وتقاليدهم القبلية عميقة الجذور ٠ ولم يصب هذا الجزء من الشعب الليبي سوى القليل من التقدم الذي احرز خلال الخمس سنوات الماضية ويقوم معظم السكان (نحو ٢٠٠،٠٠٠ عامل) بحرث الارض او رعي الماشية في أطراف الصحراء ويستهلكون معظم انتاجهم ويزودون انفسهم بما يحتاجون اليه ويسكنون اما في منازل منخفضة تتكوّن من حجرة او حجرتين او في أكواخ من الصفيح او في الكهوف ٠ ويكتسون بجرود مصنوعة من الصوف المغزول في المنازل ، ويستعملون الابل والخيل والحمير في تنقلاتهم ٠٠٠»

«ويتجلى الوجه الآخر للاقتصاد في مدينة طرابلس والى حد ما في مدينتي بنغازي وسبها وبعض المدن الاخرى حيث تشاهد الفيلات الحديثة والشوارع ذات الانوار البراقة والحوانيت ودور السينما والمطاعم ومحطات توزيع البنزين وغير ذلك٠ ويتجلى هذا الوجه كذلك في المزارع

الكبيرة في ولاية طرابلس الغرب التي يملك معظمها ويديرها الايطاليون او بعض المؤسسات الاجنبية او الليبيون الذين يمارسون التجارة بالاضافة الى الزراعة، كما يتجلى ايضا في ذلك العدد الكبير من المكاتب الحكومية وفي المدارس والمستشفيات الجديدة الفخمة وفي الطرق الحديثة وفي الاشغال العامة الاخرى (١) ٠

ان هذه الازدواجية في الاقتصاد الوطني التي نشأت مع الاحتلال الايطالي والاستعمار التوطني الفاشيستي هيات الظروف لتركيز نشاط شركات النفط في القطاع الصغير والمتطور نسبيا والموجود في مدينتي طرابلس وبنغازي ، فأول ما ظهرت آثار النفط على الاقتصاد الليبي كانت في شكل زيادة السيولة النقدية في هاتين المدينتين ثم تحولت هذه السيولة الى زيادة في الطلب على السلع والخدمات في السوق المحلي ٠ مما ادى الى اجتذاب عناصر الانتاج وخاصة اليد العاملة من القطاع الريفي المتخلف الى مراكز التجمع السكانية على الساحل وخاصة في طرابلس وبنغازي ٠ غير ان مقدرة الاستيعاب في قطاع النفط لليد العاملة كانت أقل بكثير من التيار الذي خلقه هذا القطاع في اتجاه العمال من الدواخل الى المدن ٠ وفي نفس الوقت الذي كان فيه هذا الاتجاه سائرا بدأ اتجاه آخر في تكوين رأس المال لدى فئة قليلة من الاجانب والليبيين في المدن والذين كانت لديهم المقدرة والاستعداد للاستجابة الى الحركة التجارية التي نشأت مع دخول شركات النفط في الاسواق المحلية ٠ استمر هذا الوضع بدون تدخل من الدولة حتى تحول الى عملية استقطاب بين القلة الثرية التي تزداد ثراء مع مرور الزمن والاغلبية العظمى التي تزداد فقرا نسبيا ولو ان دخولهم في اغلب الاحيان كانت في ازدياد ٠

---

١ ــ التنمية الاقتصادية في ليبيا : تقرير بعثة البنك الدولي سنة ١٩٥٩ ص ١ــ٢ من النص العربي ٠

وبالطبع كانت النتيجة الاولى لهذا الوضع هي سوء توزيع الدخل بين عناصر الانتاج وفئات الشعب . وكلما زادت الاموال في البلاد كلما زادت الهاوية بين القلة الثرية وغيرهم من أفراد الشعب نظـــرا لان الشؤون الاقتصادية كانت في الغالب متروكة للقواعد التقليدية في الســـوق الرأسمالي حيث يغلب القوي الضعيف والغني الفقير مثل ما كان عليـه الحال في اوروبا في القرن التاسع عشر .

ورغم ان تخلف اعداد وتطوير حسابات الدخل القومي التي اشرنا اليها سابقا لم تمكننا من معرفة توزيع الدخل بشكل دقيق او منتظم الا انه هنالك ما يكفي من دلائل لاعطاء فكرة عامة ــ ولو انها ناقصة من الناحية العملية ــ عن توزيع الدخل القومي بين أفراد الشعب . ولقد رأينا في الباب الثاني كيف كان الوضع الاقتصادي قبل دخول شركات النفط الى البلاد يعتمد على الزراعة وتربية الماشية وكان متوسط الدخل للفرد الواحد حوالي ١٥ جنيها في سنة ١٩٥٠ ثم ارتفع الى حوالي ٢٥ جنيها سنة ١٩٥٥ عندما بدأ في منح عقود امتيازات النفط . ان التغيرات الاقتصادية لم تكن تذكر خلال فترة ما قبل النفط ، وكان متوسط دخل الاغلبية العظمى من أفراد الشعب قريبة من المتوسط العام ولم تكن هنالك الا نسبة قليلة جدا ممن كانوا يعتبرون اغنياء من بين الليبيين وحتـى هؤلاء لم يصل الا القليل منهم الى دخل يزيد عن الفي جنيه سنويا ، وكان هؤلاء جميعا اما يعتمدون في الحصول على هذا الدخل المرتفع نسبيا على التجارة التقليدية التي تكونت اثناء الحرب العالمية الثانية او امـلاك زراعية وعقارية وغالبا ما كان هؤلاء يشتركون مع عناصر اجنبية مـن اليهود او الطليان الذين كانت لديهم الخبرة العملية في السوق والنفوذ الاجتماعي بين افراد الجالية الاجنبية وحتى لدى بعض المسؤولين على الاقل . هذا بالنسبة للوضع قبل النفط ، اما بعد الدخول في مرحلـة استكشاف وتصدير النفط فقد بدأ اتجاه سوء توزيع الدخل يأخذ مجراه

وفقا لنظم الاقتصاد الرأسمالي التقليدي في البلاد المتخلفة التي اكتشفت فيها ثروة طبيعية ثمينة مثل النفط او الذهب وغالبا ما يكون اهم اثر لمثل هذا الاكتشاف هو ان تتكون وبسرعة مدهشة مجموعة قليلة من الاثرياء الذين سرعان ما يشكلون طبقة من الرأسماليين التقليديين الذين يطمحون في القيادة الاقتصادية والسياسية في وقت واحد ، ويرون ان المال هو المؤهل الاساسي الذي يخولهم احتلال هذا المركز الحيوي في المجتمع • وبسبب وجود هذه الفئة التي تتغلغل في الصفوف الامامية تعجز او تهمل الدول واجباتها في التدخل لتوجيه الاقتصاد بغية التوصل الى توازن بين الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة • ونتيجة لهذا العجز او الاهمال من قبل الدولة تكون حتمية انهيار هذا الوضع الاقتصادي المفترس •

وقد قامت مصلحة الاحصاء والتعداد في سنة ١٩٦٢ بدراسة حقلية لميزانية الأسرة في مدينة طرابلس بغية التوصل الى موازين احصائية سليمة لاستعمالها في تكوين الرقم القياسي لتكاليف المعيشة • ومن الدلائل الهامة بالنسبة لتوزيع الدخل كان قرار مصلحة الاحصاء والتعداد باعتبار ٤٠ جنيها من الدخل الشهري للاسرة الواحدة يمثل فئات الدخل المتوسط والمنخفض • احتوت دراسة ميزانية الاسرة المشار اليها أعلاه على عينة من ٢٨٨ أسرة تشمل في مجموعها ١٥٣٢ شخصا من بينهم ٣٣٥ يكتسبون الدخل والبقية يعتمدون عليهم • وكان توزيع هذه الأسر حسب حجم الدخل الشهري كالآتي : ١١٫٨ بالمئة تحت ١٥ جنيها و٥٤٫٩ بين ١٥ و٣٠ جنيها و٢٣٫٣ بالمئة بين ٣٠ و٤٥ جنيها ثم ١٠ بالمئة فوق ٤٥ جنيها • اما متوسط دخل الفرد الواحد السنوي في هذه المجموعة من الاسر التي كانت تمثل السواد الاعظم من الشعب فكانت حوالي ٦٣ جنيها في سنة ١٩٦٢ ، بينما كان متوسط دخل الفرد الشهري بصورة عامة اكثر من ٩٠ جنيها اي اكثر من المتوسط السنوي لاغلبية أفراد

الشعب بـ ٢٧ جنيها وهذا يعني ان جزءا كبيرا من الدخل كان متجمعا في أيد قليلة من السكان وهو عكس ما كان عيه الوضع قبل النفط عندما كان يعيش على مستوى الكفاف والاكتفاء الذاتي • بدأت هذه الفوارق الواضحة والخطيرة في توزيع الدخل تبرز الى حيز الوجود كأثر من اهم آثار النفط على الاقتصاد الليبي ثم استمرت تلك الفوارق في الازدياد كلما ازدادت صادرات النفط وتوسع الانفاق العام والخاص نتيجة لذلك• هذا وفي سنة ١٩٦٩ عندما بلغ متوسط الدخل للفرد بالاسعار السائدة حوالي ٤٠٠ جنيه كانت هنالك تخمينات عامة تشير الى ان حوالي ٧٠ بالمئة من الدخل القومي كان موزعا بين حوالي ٢٠ بالمئة من أفراد الشعب ، الامر الذي يشير الى درجة عالية من سوء توزيع الدخل • وعلى كل حال رغم ان هذه النسب بالذات غير مؤكدة احصائيا الا انني اعتقد بأن الواقع لم يكن بعيدا منها • وكان التفاوت في متوسط الدخل السنوي للفرد في الأسر الفقيرة والغنية يتراوح ما بين ٦٠ جنيها و١٠ آلاف جنيه •

وعلى العموم كان اثر النفط على الدخل الفردي بالنسبة لجميع فئات المجتمع بالزيادة الا ان التفاوت كان منحصرا في نسبة وسرعة تلك الزيادة• فمثلا نجد انه في الوقت الذي ارتفع فيه متوسط دخل العامل اليومي من ١٠ قروش الى جنيه خلال الفترة ٥٥ ــ ١٩٦٩ كان هناك من المحظوظين القلائل الذين ارتفع دخلهم من ٥٠ قرشا الى مئات الجنيهات يوميا • وكان الدخل القومي يتجمع أصلا في يد شركات النفط والحكومة ثم يدخل السوق في شكل انفاق واستثمار ومنها يتوزع بين فئات الشعب بدرجات متفاوتة حسب ما بينا أعلاه • والفئات القليلة التي كانت تستلم نصيب الأسد في السنوات الاخيرة كانت تتكون من اجانب وليبيين يعملون في التجارة وسوق العقارات والمقاولات والسمسرة وحتى في التجارة باليد العاملــة •

سبق وأن أوضحنا ان الزيادة في انفاق القطاع الخاص التي طرأت مع دخول شركات النفط الى ميدان التنقيب على البترول ثم الزيادة في الانفاق العام التي بدأت منذ ذلك الوقت وتوسعت بشكل كبير بعد الدخول في مرحلة تصدير النفط بالاضافة الى التوسع في الائتمان المصرفي الذي جاء استجابة لتوسع النشاط التجاري والعقاري وقطاع الخدمات أدت الى زيادة في اجمالي الدخل بالنسبة للمجتمع ككل وللفئات المختلفة من أفراده مع الاخذ في الاعتبار درجات التفاوت الكبيرة في توزيع الدخل حسب ما ورد أعلاه . ان هذه الزيادة السريعة في الدخل والمتركزة في مدينتي طرابلس وبنغازي بصورة خاصة تحولت الى زيادة في الطلب الفعال على مختلف السلع والخدمات ، وكان من الطبيعي نظريا وعلميا وتحت ظروف اقتصاد متخلف يعاني من عدم المرونة في الانتاج والعرض ان يكون اول اثر لمثل هذا التغير المفاجيء في الطلب هو ارتفاع الاسعار بشكل سريع ومفاجيء ايضا . وكانت هذه التغيرات في الدخل والاسعار بداية واضحة لسلسلة من التغيرات في العلاقات الاقتصادية كان لها اكبر الأثر على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في البلاد . ليس هذا هو المجال للتوسع في شرح وتحليل مثل هذه التغيرات ولكن الامر الذي يهمنا الان هو تغيرات الاسعار في السوق المحلية وما يترتب عليها من آثار اقتصادية .

هنا لا بد من الاعتراف مرة اخرى ان احصاءات الاسعار لا تتوفر بشكل مرض في بلادنا . بل يمكن القول مع الأسف انها تعتبر أقل المؤشرات الاقتصادية تطورا من حيث الشمول والدقة والاستمرارية . رغم الجهود الحميدة التي بذلتها مصلحة الاحصاء والتعداد في سبيل تحسين الوضع لاعداد احصاءات الاسعار في المستوى اللازم للتحليل

العلمي • ورغم كل هذا فاننا سنستـــدل بما هو متوفر من احصاءات الاسعار حتى نكوّن فكرة عامة على التغيرات التـــي طرأت عليها تحت ضغط التوسع في قطاع النفط •

من اول المحاولات التي بذلت في جمع وتحليل احصاءات الاسعار كانت الدراسة التي قام بها قسم البحوث الاقتصادية بمصرف ليبيا (البنك الوطني الليبي آنذاك) ، بعنوان «التضخم المالـــي في ليبيـــا» • أجريت الدراسة سنة ١٩٦٠ واعتمدت على ما كان متوفرا من احصاءات للاسعار في مصادر مختلفة وغير منظمة وقد اظهرت تلك الدراسة ان متوسـط اسعار الجملة للمواد الغذائية ارتفع بأكثر من ٢٠ بالمئة خلال الفتـــرة ١٩٥٥ ــ ١٩٥٩ • هذا من حيث اسعار المواد الغذائية ككل ولكـــن اسعار الحبوب والتمور انخفضت بحوالي ١٨٫٦ بالمئة خلال نفس الفترة بينما ارتفعت اسعار اللحوم بأكثر من ٥١ بالمئة وأسعـــار الخضراوات بحوالي ٢٧ بالمئة • كما ارتفعت اسعار التجزئة بمدينة طرابلس بالنسبة للمواد الغذائية والآلات المنزلية ووجبات الطعام وأجور الفنادق بحوالي ٣٠ بالمئة ما بين ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ وارتفعت اسعار الملابس خلال الفتـــرة ١٩٥٥ ــ ١٩٦٠ بحوالي ٣٣ بالمئة وأسعار الوقود والنور بنسبة ٤٥٫٥ بالمئة والايجارات بحوالي ٤٠ بالمئة خلال نفس الفترة (٢) •

وبتتبع للاحصاءات الواردة في دراسة مصرف ليبيا يتضـح بصورة عامة ان متوسط الزيادة السنوي في اجمالي الاسعار كان حوالي ٨ بالمئة خلال الفترة ٥٥ ــ ١٩٦٠ وهي فترة ما قبل الدخول في تصدير النفط • اما فيما يتعلق بفترة ما بعد البدء في تصدير النفط فان المعلومات المتوفرة تشير الى ان اتجاه ارتفاع الاسعار تحت ضغط الطلب العالي والسيولة

---

٢ ــ التصميم المالي في ليبيا ــ البنك الوطني الليبي ــ مارس ١٩٦١ •

النقدية استمر بقوة وازداد حدة • ويظهر الرقم القياسي لاسعار التجزئة لمجموعة المواد الغذائية في مدينة طرابلس الاتجاه الآتي :

جدول رقم (٨)

الرقم القياسي لاسعار التجزئة بطرابلس
يناير ١٩٥٥ = ١٠٠

نهاية السنة	الرقم القياسي
١٩٦١	١٣٦
١٩٦٢	١٤٤
١٩٦٣	١٤٦
١٩٦٤	٢٥٥
١٩٦٥	١٦٦
١٩٦٦	١٩٧
١٩٦٧	١٧٨
١٩٦٨	١٩٦
١٩٦٩ (أغسطس)	٢٠٦

المصدر : النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا .

كما يظهر الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة في مدينة طرابلس والارقام القياسية المجموعات الرئيسية للانفاق حسب ما جاء في

المجموعة الاحصائية الصادرة عن مصلحة الاحصاء والتعداد لسنة ١٩٦٨ ارتفاعا ملحوظا في الاسعار يبين الجدول الآتي مدى توزيع هذا الارتفاع بين بنود الانفاق الرئيسية .

جدول رقم (٩)

توزيع ارتفاع الاسعار بين بنود الانفاق الرئيسية
١٩٦٤ = ١٠٠

بنود الانفاق	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
مواد غذائية	١١٣ر٦٠	١٣٤ر٨٦	١٢١ر٩٦	١٣٤ر٥٤
سلع استهلاكية أخرى	١٠٤ر٦١	١٠٥ر١٨	١٠٤ر٤٧	١١٠ر٥٥
ملابس	١٢٦ر٣٧	١٢٨ر٤٥	١٢٤ر٩١	١٢٣ر٨٤
السكن وملحقاته	١٣٢ر٦٩	١٥٨ر٥٨	١٧٦ر٠٠	١٦٦ر٩٤
خدمات ونفقات أخرى	١١١ر٥٢	١١٥ر٠٠	١٢١ر٦٣	١٢٦ر٦٤
الرقم القياسي العام	١١٨ر٧٣	١٣٣ر٧٦	١٣٢ر١٦	١٣٦ر٦٠

المصدر : مصلحة الاحصاء والتعداد .

وبناء على هذه المعلومات وغيرها من بيانات متفرقة تقدر الزيادة السنوية في الاسعار خلال الفترة ١٩٦١ ــ ١٩٦٨ بحوالي ١٠ بالمئة وهذا يساوي اثنين بالمئة اكثر من متوسط الزيادة السنوية خلال فترة التنقيب واكتشاف النفط وأعلى بكثر من متوسط الزيادة خلال فترةما قبل النفط.

ان هذه الادلة وان كانت متقطعة وناقصة من الناحية الاحصائية فهي تكفي لاعطاء فكرة عامة عن الاتجاه التصاعدي للاسعار خلال الفترة التي يشملها هذا الكتاب • انه من الواضح ان هذا الاتجاه في الاسعـــار وتكاليف المعيشة ما كان ليحدث بهذا الشكل لولا تدفق الاموال وزيادة الانفاق العام والخاص بسبب اكتشاف واستغلال النفط • واذا كان هذا الامر واضحا فانه يتحتم علينا الآن ان ننتقل الى شرح وتحليل النتائج الاقتصادية التي ترتبت على هذا الارتفاع في الاسعار ، ومن اهم هذه النتائج كانت مشكلة التضخم المالي •

من المعروف ان التضخم المالي يعني من الناحية الفنية ارتفاع فـــي مستوى اسعار السلع والخدمات بصورة مستمرة وبنسبة اعلى من نسبة ارتفاع مستوى الانتاج والكفاءة الانتاجية يأتي هذا التعريف من نظرية السعر التي تقول اذا كانت الزيادة في الدخل تعادل الزيادة في الانتاج واذا وزعت هذه الزيادة بين أفراد المجتمع بنسبة متساوية واذا ظلت كل العوامل الاخرى التي تحدد الطلب غير متغيرة واذا كان السوق تسوده ظروف المنافسة التامة فان اسعار السلع والخدمات التي تخضع لهـــذه الشروط والافتراضات لا يمكن ان ترتفع بل تظل مستقرة في مستوى ثابت • غير ان هذه النظرية البسيطة لموضوع الاسعار المعقد وهـــذه الافتراضات العديدة لا توجد الا في كتب مبادىء الاقتصاد لأن الوضع على الطبيعة وفي واقع الحياة تتدخل فيه عوامل عديدة ومتغيرة بصورة مستمرة مما يجعله لا يخضع الى افتراضات ثابتة او نظرية واحدة • لذلك نجد اسعار السلع والخدمات تتقلب بصورة مستمرة استجابـــة لظروف العرض والطلب وما يحيط بالسوق من مؤثرات اقتصادية ونفسيـــة وسياسية • فقبل الحرب العالمية الثانية كان تقلب الاسعار يأتي بالهبوط والصعود بصورة غير منظمة حتى ادى في الثلاثينيات الى الازمـــة الاقتصادية الكبرى التي عمت اوروبا وأمريكا ومنها تسربت الى كافة

انحاء العالم . ومن خلال تلك الازمة تعلمت الدول كيف تتدخل في توجيه الاقتصاد للحيلولة دون هبوط الاسعار بشكل مضر يؤدي الى انكماش الاقتصاد وزيادة البطالة وبالفعل نجحت تلك الدول لدرجة كبيرة في تحقيق هذا الغرض غير انها اصبحت تواجه بعد ذلك وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما اتبعها من انفاق هائل في سبيل الاعمار والدمار في آن واحد اصبحت تواجه مشكلة التضخم المالي المتمثلة في الارتفاع المستمر في مستوى الاسعار مما ادى الى انخفاض مستمر ايضا في القيمة الشرائية للنقود . هذا ورغم المجهودات الكبيرة التي بذلت من الناحية النظرية والعملية في سبيل السيطرة على مشكلة التضخم في كافة بلاد العالم رأسمالية كانت او اشتراكية متقدمة او متخلفة اقتصاديا ، ورغم ان نسبة الزيادة السنوية في الاسعار تختلف من بلد الى آخر ومن وقت لآخر فان الاتجاه بالنسبة للاسعار السائدة في كل بلاد العالم ظل في الصعود خلال الثلاثين سنة الماضية حتى في البلاد التي تحدد فيها الاسعار بطريقة ادارية .

ان اهم الاسباب التي ادت الى هذا الاتجاه التصاعدي في الاسعار هي ارتفاع مستوى الانفاق المدني والعسكري والانمائي بالنسبة لزيادة الناتج القومي الذي ظهر الى حيز الوجود منذ الحرب العالمية الثانية . وكنتيجة لهذا الوضع فان معظم دول العالم تقبل وتتوقع نسبة معينة من الزيادة في مستوى الاسعار كضرورة لا مفر منها في ظل ارتباطاتها العسكرية والتزاماتها الاقتصادية والاجتماعية وفي كثير من هذه الدول تعتبر الزيادة السنوية في مستوى الاسعار التي لا تزيد عن ثلاثة بالمئة مقبولة ولا تدعو الى القلق ، الا ان هذه الدول سرعان ما تنزعج وتعلن خطر التضخم اذا فاقت الزيادة في الاسعار هذه النسبة .

ان الاسباب التي تؤدي الى خلق وضع تضخمي تختلف اختلافا

جوهريا بين مجموعة البلاد المتقدمة اقتصاديا والبلاد النامية • ففي الوقت الذي يظهر فيه التضخم في المجموعة الاولى بعد الوصول الى مستوى توظيف جميع عناصر الانتاج بصورة كاملة اذا استثنينا مشكلة الأجور نجد ان التضخم في المجموعة الثانية يأتي لأي زيادة في الطلب الفعال حتى ولو كانت عناصر الانتاج عاطلة وغير مستقرة في عملية الانتاج والامر الذي قل ما يحدث في المجموعة الاولى نظرا لمرونة العرض في الاستجابة لظروف الطلب بسبب المستوى المتطور الذي توجد فيه عناصر الانتاج •

بعد هذه المقدمة الموجزة لفكرة التضخم المالي وكيف انه اصبح من اهم مشاكل الاقتصاد المعاصر نعود الان الى مشكلة التضخم في ليبيا • ان اكبر دليل على وجود التضخم المالي في بلادنا هو الاتجاه التصاعدي في الاسعار الذي بدأ بصورة واضحة منذ ١٩٥٦ حسب ما بينت الارقام السابقة التي اظهرت ان نسبة الزيادة السنوية في مستوى الاسعار خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٩ كانت تتراوح ما بين ٨ و١٠ بالمئة وهي نسبة تمثل التضخم المالي في أوضح صورة • وفي الواقع ان الظروف الاقتصادية المتخلفة التي كانت سائدة وقت دخول شركات النفط الى البلاد جعلت ظهور مشكلة التضخم مسألة طبيعية ومتوقعة كنتيجة لدخول الامـوال الاجنبية عن طريق قطاع النفط • غير انه رغم حقيقة وبساطة هذا الامر فان الوعي العام على الصعيد الشعبي والقومي لم يكن متوفرا وخاصة في الحكومة الاتحادية والولايات حيث كان ينظر الى زيادة الانفاق العام والخاص كمظهر من مظاهر التقدم الاقتصادي دون الالتفات الى ما قد يسببه من تضخم مالي • ان اول جهة رسمية نبهت الى مشكلة التضخم المالي كان البنك الوطني الليبي الذي يعرف الان بمصرف ليبيا •

لقد تأسس هذا البنك سنة ١٩٥٦ ومنذ ذلك الوقت وحتى الان ظل مشغولا بمشكلة ارتفاع الاسعار ومسبباتها ويدعو الحكومة الى معالجتها

بصورة فعالة ومستمرة (٣) • فمثلا نجد هذا البنك يشير الى مشكلة التضخم في تقريره السنوي الثاني حيث يقول الآتي :

«ليس هنالك شك في وجود انسياق الى التضخم المالي وقد كانت زيادة سعر الخصم في البنك الوطني بمعدل ١ بالمئة في بداية أكتوبر من العام الماضي بمثابة تحذير من العواقب التي يمكن ان يؤدي اليها الانفاق بدون تبصر ومحاولة القيام بأعمال كثيرة بطريقة مستعجلة ومع ان سياسة الحكومة بخصوص الائتمان هي عدم اثقال كاهل الجديرين بالاقتراض الا انه يجب على المقترضين ان يراعوا بدورهم كافة العوامل التي تمس المصالح الوطنية» (٤) •

واستمر البنك الوطني وحده آنذاك يتحدث عن مشكلة التضخم ويدعو الحكومة الى ضرورة الاهتمام بها حتى جاءت بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير وقامت بمسح عام للاقتصاد الليبي بناء على طلب الحكومة وكان ذلك سنة ١٩٥٩ • وبعد اشهر من الدراسة والتحليل توصلت البعثة الى نتيجة مفادها ان التضخم المالي اصبح يمثل احد المشاكل الاساسية في الاقتصاد الليبي وأوصت البعثة الحكومة الليبية بضرورة الحد من هذه المشكلة الصعبة بشتى الوسائل النقدية والاقتصادية والادارية المتوفرة • وخصص تقرير البعثة جزءا كاملا لمشكلة التضخم المالي يبين فيه اسباب هذه المشكلة وطريقة معالجتها • ونكتفي هنا بما جاء في الفقرة الآتية كدليل على اهتمام البعثة بمسألة التضخم المالي :

---

٣ ـ لمعرفة ظروف تأسيس هذه المؤسسة المالية الهامة وأعمالها راجع موجز تاريخ بنك ليبيا ٥٦ ـ ١٩٦٦ ، اعداد ادارة البحوث الاقتصادية ، مصرف ليبيا .

٤ ـ التقرير السنوي الثاني لمجلس الادارة عن السنة المنتهية في ٣١ مارس ١٩٥٨ ، ص ١٠ .

«يلمس التفاعل بين «تضخم الطلب» و«تضخم التكاليف» في الضغط الكبير الذي تفرضه اعمال الزيت والذي يتسبب في ارتفاع الاجور والمرتبات . وقد ادى هذا الضغط وكذلك تضخم الارباح الى رفع تكاليف الانتاج والى رفع الاسعار في ميادين الصناعة والبناء والخدمات .. » (٥)

بعد هذه الاشارة الواضحة من مؤسسة دولية لمشكلة التضخم المالي في ليبيا والتي عززت وأكدت موقف البنك الوطني في هذا الشأن نجد ان اهتمام البنك بهذا الموضوع ازداد صراحة وتفصيلا حيث جاء في التقرير السنوي الرابع للبنك ما يلي :

«ان السياسة الاقتصادية في ليبيا يجب ان تقوم على برامج طويلة الأجل ، وأخرى قصيرة الاجل ، يتخصص كل منها لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية بأقصى سرعة مع المحافظة على حالة الاستقرار النقدي ، ويجب ان تتخذ الاجراءات في المستقبل العاجل لمعالجة الاتجاهات التضخمية المشاهدة حاليا في كل أرجاء البلاد . اذ بالرغم من انه لا توجد ارقام قياسية للاسعار والانتاج يمكن قياس معدل على اساسها ومدى القوى الحالية للتضخم الا ان اغلب المراقبين متفقون على ان هذه القوى تزيد الان اندفاعا وأن آثارها ستكون أسوأ ان لم تتخذ بعض الاجراءات لضبطها ، والمشاهد الان ان اسعار جميع السلع في ارتفاع مستمر ، اما بالنسبة للايجارات فقد اصبح من العسير على الطبقة المتوسطة وما دونها ان تجد لها مأوى لائقا في الوقت الحاضر والحكومة من ناحيتها تنفق مبالغ ضخمة على بدل السكن للموظفين بينما لا زالت مشكلة نقص

---

٥ ــ التنمية الاقتصادية في ليبيا : البنك الدولي للانشاء والتعمير ، واشنجتون ١٩٦٠ ص ٢٠٥ النص العربي .

المساكن تزداد حدة يوما بعد يوم» (٦) •

واستمر البنك الوطني في اهتمامه بموضوع التضخم المالي وتنبيه الحكومة للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج من استفحال مشكلة التضخم ولمساعدة الحكومة والرأي العام في تفهم أبعاد هـذه المشكلة والعمل على استعمال الوسائل المتوفرة للتغلب عليها • وفي سبيل ذلك أعد البنك دراسة خاصة لمشكلة التضخم المالي حلل فيها الادلة الاحصائية المتوفرة والعوامل الرئيسية المسببة في التضخم وكيفية تطوره وتمويله ثم انتقلت الدراسة الى الآثار الاقتصادية والاجتماعية وللتضخم والسياسات النقدية والمالية وغيرها للسيطرة على التضخم (٧) • وحددت الدراسة هذه السياسات في ٢٣ نقطة اساسية وأوضحت ان تنفيذ جميع هـذه النقاط في وقت واحد وبصورة منتظمة يمكن ان يؤدي الى التغلب على الاتجاه التضخمي الذي ظهر في عهد النفط •

غير انه لسوء الحظ رغم اهمية تلك الدراسة وما احتوت عليه من اشارات وانذارات حول النتائج الوخيمةالتي تترتب على استفحال مشكلة التضخم لم‌تهتم الاوساط الرسمية المسؤولة عن‌توجيه السياسة الاقتصادية آنذاك بمشكلة التضخم الا بشكل عابر وغير مجد • بل نجد ان رئيس الحكومة وقتذاك لم يكن مقتنعا ان هنالك تضخما ماليا في البلاد اصلا حيث صرح في مؤتمر صحفي عقد في نفس الفترة التي نشرت فيها دراسة البنك عن التضخم صرح بأنه لا يعتقد ان هنالك تضخما ماليا وأنه على كل حال قام بتشكيل لجنة لمكافحة هذه المشكلة اذا ما برزت الى حيز

---

٦ ـ التقرير السنوي الرابع للبنك الوطني الليبي للسنة المنتهية في ٣١ مارس ١٩٦٠ ، ص ٣٦ .

٧ ـ التضخم في ليبيا ـ ادارة البحوث بالبنك الوطني الليبي ، مارس ١٩٦١ .

الوجود في المستقبل • وكان من الطبيعي ألا يهتم جهاز الحكومة بمشكلة التضخم بعد مثل هذا التصريح لرئيس الوزارة وبالفعل لم تتخذ اجراءات تذكر خلال تلك الفترة لمواجهة التضخم سواء تشكيل لجان وتحديد بعض الاسعار بطريقة ادارية والمزيد من الاعتماد على الاستيراد لزيادة العرض من السلع والخدمات • ولكن البنك الوطني الليبي واصل اهتمامه بمشكلة التنظيم ومعالجتها وبحث الحكومة على اتخاذ الاجراءات المالية والاقتصادية الفعالة في هذا الخصوص كما حاول البنك ان يساهم في هذا السبيل بما كان يتوفر لديه من وسائل قليلة في مجال النقود والمصارف ولكنه لم يفلح في هذا السبيل الا بقدر ضئيل ومحدود المدى•

برزت مشكلة التضخم المالي مرة أخرى في تقرير البنك السنوي السادس حيث جاء فيه ما يلي :

«ان اكتشاف البترول واستغلاله ربما مكن البلاد منذ الان من تسديد جميع ما تحتاجه من العملات الاجنبية لحساب الواردات الا انه الى جانب ذلك سوف تبرز جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كثيرا ما ترتبط باقتصاديات البلاد المنتجة للبترول والمتخلفة اقتصاديا ومن هذه المشاكل مشكلة التضخم الناتج عن تزايد الدخل النقدي دون ان تقابله زيادة في الانتاج الحقيقي من السلع والخدمات • اما المشكلة الرئيسية الاخرى فهي الانتقال السريع وغير المنتظم لسكان الريف من مجتمعهم الاصلي الى مراكز النشاط التجاري الرئيسية بحثا عن دخل أوفر وحياة أيسر ، حيث يخشى ان يترتب على هذه الهجرة المستمرة ارتفاع درجة البطالة في المدن واتساع رقعة الارض الزراعية المهجورة • كما ان التدهور الاقتصادي والاجتماعي من جراء ذلك سيكون بالغ الخطورة بالنسبة لنمو المجتمع نموا طبيعيا سليما • والمشكلة الثالثة التي تعانيها اقتصاديات البلاد التي تعتمد اعتمادا كبيرا على انتاج البترول الخام هي اتجاه المستثمرين نحو تركيز نشاطهم في اعمال العقارات وبعض

المشروعات الاخرى حيث يكون عائد رأس المال المستثمر عاليا جدا • وتبدو هذه الحقيقة الان في الاقتصاد الليبي وهي تعمل على توجيه رأس المال بعيدا عن خطط الاستثمارات الزراعية والصناعية التي نحن في أمس الحاجة اليها كي نحقق توظيفا فعالا لمواردنا الطبيعية والبشرية • ان البترول يمكن فقط ان يوفر سيلا من النقود لكننا جميعا نعلم ان خلق اقتصاد منتج وحيوي يتطلب توفر عوامل أخرى الى جانب النقود » •
ويستمر التقرير قائلا :

«ومن حسن الحظ ان جميع هذه المشاكل يمكن التغلب عليها بالعمل الجاد والتعاون المثمر مع الصبر والتنظيم في كلا القطاعين العام والخاص • فمشكلة التضخم يمكن علاجها معالجة صحيحة عن طريق السياسات النقدية والمالية والتجارية • وقد عمل البنك الوطني الليبي قدر المستطاع في حدود امكانياته القانونية على مجابهة الاتجاهات التضخمية وتحذير السلطات العامة وأرباب الاعمال من المخاطر الحقيقية للتضخم المتزايد ، وللمساهمة في توضيح هذه المخاطر نشر قسم البحوث بالبنك الوطني دراسة بعنوان «التضخم في ليبيا» حاول فيها تحليل أصول وعناصر الاتجاهات التضخمية الحالية كما اقترح سياسات معينة لضبطها » (٨) •

وبعد نشر هذا التقرير استمر البنك في تجميع وتحليل البيانات الاحصائية المتوفرة حول مشكلة التضخم المالي ولم يترك فرصة الا ودعا الحكومة الى ضرورة الاهتمام بتلك المشكلة بصورة فعالة ومستمرة • هذا وبعد ثلاث سنوات من تاريخ نشر التقرير المشار اليه اعلاه وخمس

---

٨ ـ التقرير السنوي السادس للبنك الوطني الليبي عن السنة المنتهية في ٣١ مارس ١٩٦٢ ، ص ٩ـ١٠ •

الوجود في المستقبل • وكان من الطبيعي ألا يهتم جهاز الحكومة بمشكلة التضخم بعد مثل هذا التصريح لرئيس الوزارة وبالفعل لم تتخذ اجراءات تذكر خلال تلك الفترة لمواجهة التضخم سواء تشكيل لجان وتحديد بعض الاسعار بطريقة ادارية والمزيد من الاعتماد على الاستيراد لزيادة العرض من السلع والخدمات • ولكن البنك الوطني الليبي واصل اهتمامه بمشكلة التنظيم ومعالجتها وبحث الحكومة على اتخاذ الاجراءات المالية والاقتصادية الفعالة في هذا الخصوص كما حاول البنك ان يساهم في هذا السبيل بما كان يتوفر لديه من وسائل قليلة في مجال النقود والمصارف ولكنه لم يفلح في هذا السبيل الا بقدر ضئيل ومحدود المدى•

برزت مشكلة التضخم المالي مرة أخرى في تقرير البنك السنوي السادس حيث جاء فيه ما يلي :

«ان اكتشاف البترول واستغلاله ربما مكن البلاد منذ الان من تسديد جميع ما تحتاجه من العملات الاجنبية لحساب الواردات الا انه الى جانب ذلك سوف تبرز جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كثيرا ما ترتبط باقتصاديات البلاد المنتجة للبترول والمتخلفة اقتصاديا ومن هذه المشاكل مشكلة التضخم الناتج عن تزايد الدخل النقدي دون ان تقابله زيادة في الانتاج الحقيقي من السلع والخدمات • اما المشكلة الرئيسية الاخرى فهي الانتقال السريع وغير المنتظم لسكان الريف من مجتمعهم الاصلي الى مراكز النشاط التجاري الرئيسية بحثا عن دخل أوفر وحياة أيسر ، حيث يخشى أن يترتب على هذه الهجرة المستمرة ارتفاع درجة البطالة في المدن واتساع رقعة الارض الزراعية المهجورة • كما ان التدهور الاقتصادي والاجتماعي من جراء ذلك سيكون بالغ الخطورة بالنسبة لنمو المجتمع نموا طبيعيا سليما • والمشكلة الثالثة التي تعانيها اقتصاديات البلاد التي تعتمد اعتمادا كبيرا على انتاج البترول الخام هي اتجاه المستثمرين نحو تركيز نشاطهم في اعمال العقارات وبعض

المشروعات الاخرى حيث يكون عائد رأس المال المستثمر عاليا جدا •
وتبدو هذه الحقيقة الان في الاقتصاد الليبي وهي تعمل على توجيه
رأس المال بعيدا عن خطط الاستثمارات الزراعية والصناعية التي نحن في
أمس الحاجة اليها كي نحقق توظيفا فعالا لمواردنا الطبيعية والبشرية •
ان البترول يمكن فقط ان يوفر سيلا من النقود لكننا جميعا نعلم ان خلق
اقتصاد منتج وحيوي يتطلب توفر عوامل أخرى الى جانب النقود » •
ويستمر التقرير قائلا :

«ومن حسن الحظ ان جميع هذه المشاكل يمكن التغلب عليها بالعمل
الجاد والتعاون المثمر مع الصبر والتنظيم في كلا القطاعين العام
والخاص • فمشكلة التضخم يمكن علاجها معالجة صحيحة عن طريق
السياسات النقدية والمالية والتجارية • وقد عمل البنك الوطني الليبي قدر
المستطاع في حدود امكانياته القانونية على مجابهة الاتجاهات التضخمية
وتحذير السلطات العامة وأرباب الاعمال من المخاطر الحقيقية للتضخم
المتزايد ، وللمساهمة في توضيح هذه المخاطر نشر قسم البحوث بالبنك
الوطني دراسة بعنوان «التضخم في ليبيا» حاول فيها تحليل أصول
وعناصر الاتجاهات التضخمية الحالية كما اقترح سياسات معينة
لضبطها » (٨) •

وبعد نشر هذا التقرير استمر البنك في تجميع وتحليل البيانات
الاحصائية المتوفرة حول مشكلة التضخم المالي ولم يترك فرصة الا ودعا
الحكومة الى ضرورة الاهتمام بتلك المشكلة بصورة فعالة ومستمرة •
هذا وبعد ثلاث سنوات من تاريخ نشر التقرير المشار اليه اعلاه وخمس

---

٨ ــ التقرير السنوي السادس للبنك الوطني الليبي عن السنة المنتهية
في ٣١ مارس ١٩٦٢ ، ص ٩ــ١٠ •

سنوات من نشر الدراسة الخاصة بالتضخم المالي عاد البنك ونبه بشكل واضح وقوي لهذا الموضوع البالغ الاهمية في تقريره السنوي العاشر الذي جاء فيه :

«ويبدو ان الاتجاه التضخمي ازداد خطورة خلال الربع الاول من السنة الجارية واذا ما استمر هذا الاتجاه فسوف يكون من العسير على البلاد ان تنمو نموا سليما وذلك لانه من طبيعة التضخم في المدى البعيد ان يمتص كل فوائد التنمية ووفرات الافراد السائلة ولمشاركة الحكومة في معالجة هذا الموضوع يقوم البنك الان بدراسة التدابير النقدية اللازمة التي يمكن ان تساعد على الحد من الاتجاه التضخمي علما بأنه لا يمكن علاج الموقف عن طريق التدابير النقدية فقط ولذلك لا بد من تنظيم الانفاق العام وانفاق القطاع الخاص وشركات البترول بطريقة التقليل من الانفاق غير المنتج والتشجيع على المزيد من انتاج السلع والخدمات المحلية مع اتباع نظام ضرائبي يساعد على مكافحة التضخم وتوزيع الدخل القومي بصورة عادلة وكذلك تمويل الجزء الاكبر من نفقات الحكومة المتكررة على ألا يكون الاعتماد على ايرادات البترول يشمل تسيير دفة الامور اليومية ولكي تكون هذه الاجراءات فعالة يجب انجازها من الان بطريقة تضمن التنسيق بينها وبين سياسة التنمية» (٩) ٠

والى حد كبير بقي بنك ليبيا وحده خلال العشر سنوات الاولى من عهد النفط يدرس ويجادل في مشكلة التضخم المالي ٠ اما موقف الحكومة الرسمي من هذا الموضوع خلال تلك الفترة فكان يتأرجح بين نفي وجود التضخم اصلا واصدار بعض القرارات والتشريعات المحيلولة دون تفاقم التضخم المالي مثل اصدار قانون التسعير الجبري وغيره من

---

٩ ـ التقرير السنوي العاشر للسنة المالية ٦٥ـ١٩٦٦ ، ص ٢١ـ٢٢ ٠

الاجراءات التي سنفصلها فيما بعد • اما الان فيجدر بنا ان ننتقل الى شرح الاسباب التي تجعل من مشكلة التضخم ظاهرة اقتصاديـــة مضرة بمصلحة المجتمع • ان الاضرار الاقتصادية والاجتماعية التي يسببهـــا التضخم المالي المستمر يمكن ان نوجزها في النقاط التالية :

اولا ـ من أهم الاضرار الاقتصادية التي يسببها التضخم المالي مسألة سوء توزيع الدخل الذي ينتج عن تفاوت أثر ارتفاع الاسعار على فئات المجتمع المختلفة فعندما ترتفع اسعار السلع والخدمات بشكل تضخمي تستفيد الفئات التي تملك او تتاجر في تلك السلع والخدمات عن طريق زيادة الارباح بنسبة اكبر من زيادة تكاليف المعيشة وبهذا تتجمع الاموال بأيدي فئات رجال الاعمال والتجار وملاك العقارات والذين يعملون في سوق المضاربة الامر الذي يمكنهم من اكتساب المزيد من السلـــع والخدمات والعقارات لانتاج المزيد من الربح والدخل ومع مرور الوقت تتكوّن طبقة من الاثرياء الذين استفادوا من ظروف التضخم المالي بشكل واسع النطاق وبسرعة مدهشة • هذا وفي نفس الوقت الذي تتكوّن فيه هذه الطبقة الثرية نجد ان فئة الذين يعملون بأجر او مرتب محـدد او يتقاضون في معاشات تقاعدية او اعانات اجتماعية اول من يتضرر مـــن جراء التضخم المالي بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة دون ارتفاع مناسب في دخولهم لانها لا تعتمد على مستوى الارباح الذي يرتفع في اوقات التضخـم •

ان أثر ارتفاع الاسعار على الدخل وكما هو معروف يتمثل فـــي انخفاض القيمة او القوة الشرائية للنقود التي تقاس بها الاسعار على حد سواء • فعلى سبيل المثال نجد ان اجمالي الناتج المحلي في ليبيا للفرد الواحد بلغ ٤٢٢،٩ جنيه سنة ١٩٦٧ محسوبا بالاسعار السائدة آنذاك ولكن عندما يحسب هذا الناتج المحلي بالاسعار التي كانت سائدة سنة ١٩٦٤ ينخفض الى ٣٤٦،٩ جنيه للفرد الواحد ايضا ، كما ان معـــدل

الزيادة السنوية خلال الفترة ٦٣ ـ ١٩٦٧ كان ٣٢،٨ جنيها للفرد الواحد في الحالة الاولى و٢٣،١ جنيها في الحالة الثانية • وان الفرق بين هذه الارقام يتمثل في ارتفاع الاسعار ومشكلة التضخم وفيما يتعلق بمسألة توزيع الدخل ينحصر في ان هذا الفرق تتحمله الفئات ذات الدخل المحدود بينما تستفيد فئة الملاك والتجار وأرباب العمل من هذا الفرق في شكل ارتفاع دخلها الناتج من ارتفاع الطلب الفعلي على السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع نسبة الارباح • اذا كان هذا الوضع السيء في توزيع الدخل يعتبر من مساوىء التضخم المالي بصورة عامة فان هذه القاعدة تنطبق في ليبيا بشكل اكثر حدة وتعقيدا بسبب التجمع في النشاط التجاري الذي أحدثه النفط والذي انحصر بصورة رئيسية كما رأينا في مدينتي طرابلس وبنغازي • ان ذلك التجمع في حد ذاته سبب في سوء توزيع الدخل بين المدن والقرى وبين العمال والملاك وأرباب العمل في المدن نفسها ولكن الاتجاه التضخمي الذي نشأ مع اكتشاف النفط زاد من حدة سوء توزيع الدخل خاصة بعد سنة ١٩٦٠ •

ثانيا : عندما يتجمع الدخل بنسب متفاوتة بين أفراد المجتمع وتتكون من جراء ذلك فئات ثرية وأخرى فقيرة يؤثر هذا الوضع على مستوى ونوعية الطلب على السلع والخدمات حيث يتجه السوق الحر الى تلبية رغبات الذين لديهم دخول عالية لانهم قادرون على دفع الاسعار العالية• كل هذا يؤثر بشكل سيء على توزيع وتوظيف عناصر الانتاج بين فرص الاستثمار المختلفة •

ان مثل هذا الوضع ظهر في بلادنا بشكل واضح عندما تحولت عناصر الانتاج من رأس مال وأرض وعمال الى تلبية طلبات الذين يملكون الدخول العالية دون الاعتناء بحاجيات الفئات ذات الدخول المحدودة لانها لم تكن مربحة مثل ما كان عليه الوضع في الحالة الاولى •

وخير دليل على هذا الوضع الذي ظهر في ليبيا مع اكتشاف البترول

ما جاء في التقرير الرابع للبنك الوطني الليبي لسنة ١٩٥٩ – ١٩٦٠ حيث قال التقرير ما يلي :

«هذا وتمثل واردات الاغذية والمشروبات بنسبة أعلى من ٤٠ بالمئة ويحتمل ان تكون السلع الاستهلاكية عموما أكثر من ٩٠ بالمئة من مجموع قيمة الانفاق على الواردات . ومعظم هذه السلع ، وبالتحديد غير الاساسية منها ، يستهلكها القائمون بالنشاط في القطاع الثالث ثم المحيطون بهم من اهل المدن .

«وهذا يعني بعبارة أخرى اننا نستنفد نسبة كبيرة من العملات الاجنبية لنستورد بها حاجات طبقة معينة من المستهلكين من ذوي الدخول الكبيرة ، يحدث هذا في نفس الوقت الذي نغرق فيه أسواقنا بالسلع المستوردة وكثير منها يمكن انتاجه محليا لو خصصنا جهودا اكثر لدفع عجلة الانتاج الوطني ورفع مستوى الانتاجية عن طريق التحسينات الفنية والحوافز المالية . اما اذا تركت الاتجاهات المذكورة تسيرها قوى السوق الحرة فلا شك ان مواردنا الزراعية وصناعاتنا المحلية ستكون اكثر عرضة للتلف والبوارة وسيضطر عدد اكبر من الناس للهجرة الى مدينتي طرابلس وبنغازي وفي ذلك ما فيه من خطر القضاء على المدن الصغيرةوالريف كما ان المشاكل الاقتصاديةوالاجتماعية التي تترتب على هجرة أناس أغلبهم من الأميين وناقصي الخبرة ، الى المدن المزدحمة يمكن ان تكون عامل تدمير وضياع من الناحيتين المادية والمعنوية ، وخلاصة أثر تلك البوادر المتوقعة ستكون القضاء على قطاعي الزراعة والصناعة بينما يتوسع قطاع التجارة والخدمات توسعا سريعا ، معتمدا في ذلك كلية على حركة الاستيراد ، وكما سبق ان اشرنا من قبل، هناك من الأدلة ما يؤكد ان هذا الاتجاه قد اخذ طريقه فعلا (١٠) .

---

١٠ – البنك الوطني الليبي ، التقرير السنوي الرابع للسنة المنتهية في ٣١ مارس ١٩٦٠ ص ٣٤–٣٥ .

ثالثا : حيث ان مجالات الاستثمار في البلاد المتخلفة محدودة فـان الاموال التي تدخل تلك البلاد بصورة مفاجئة وسريعة بسبب اكتشاف البترول مثل ما حصل في بلادنا لا تجد مجالات كافية للاستثمار المثمر والمضمون • لذلك تتجه هذه الاموال الى مجال العقارات حيث تؤدي الى ارتفاع اسعارها وخلق مجال واسع للكسب السريع والاربـــاح الفاحشة • وينتج عن هذا الوضع آثران رئيسيان مضران بمصلحـــة المجتمع وهما خلق طبقة من الأثرياء المضاربين في سوق العقارات الذين يتحصلون على أرباح فاحشة بدون مجهود يذكر وهذا كله يسبب في رفع سعر الارض بصورة غير مقبولة مما يجعل امتلاكها فوق قدرة الفئات ذات الدخـل المحدود وفي نفس الوقت يساعد علـى تراكمها في أيـد قليلة من الاثرياء الذين يستعملونها كوسيلة للمضاربة والمزيد من الكسب السهل الذي يؤدي الى تجميدها وحرمان المجتمع منها بدلا من استغلالها كعنصر اساسي في عملية الانتاج • وهذا ما حدث في ليبيا بالفعل بعد اكتشاف البترول حيث كان رجال الاعمال يشترون الارض الزراعيـــة والبساتين ويحولونها الى مساحات سكنية لموظفـــي شركات البترول وغيرهم من ذوي الدخول المرتفعة • ومن المؤسف ان نرى الارض المنتجة والاشجار تدمر فجأة لتصطف مكانها طرق وفيلات وميادين اللعب • يحدث هذا في نفس الوقت الذي نستورد فيه كميات ضخمة نحتاجها من مواد الغذاء والخضراوات والفواكه • والأمر الذي لا شك فيه ان القضاء على الارض الزراعية بهذه الطريقة يعتبر خسارة فادحة لهذه البـــلاد خصوصا بعد كل تلك الجهود والاموال والخبرات التي بذلت لاحياء الارض وزراعتها وبينما نعلم ان رجال الاعمال يدفعهم عامل الربح ان يكفوا عن هذا الاتجاه الا اننا لا نستطيع تبرير السماح بهذا التدمير في الوقت الذي لا تزال مساحات كبيرة من الارض غير منتجة تحيط بمدينة

طرابلس ويمكن استخدامها للأغراض السكنية (١١) .

كان هذا وضع المضاربة في سوق الاراضي حسبما جاء في التقرير السنوي الرابع للبنك الوطني الليبي وكان ذلك قبل البدء في تصدير البترول وحيث ان الحكومة لم تتدخل للحد من تيار المضاربة والجشع في ميدان العقارات كان من الطبيعي ان يستمر هذا الوضع السيء ويزداد قوة كلما ازدادت الاموال الناتجة من قطاع البترول والاعمال المتصلة به بالاضافة لأرباح التجارة والمقاولات والعقارات والمضاربة نفسها ، حتى صار هذا التيار يغذي نفسه بنفسه بعوامل الجشع والكسب السريع والابتعاد عن مفهوم المسئولية الاجتماعية للملكية الخاصة وكيفية الاستفادة منها . لا شك ان هذا الوضع كان من أسوأ الآثار التي برزت في عهد البترول .

رابعا : عندما يكون الاقتصاد يعاني من التضخم المالي بسبب ارتفاع الطلب على السلع والخدمات ، الناتج من ارتفاع الدخل بنسبة أعلى من زيادة الطلب ينشأ في السوق وخاصة في البلاد النامية ، ظروف تساعد على احتكار السلع والخدمات والمضاربة فيها بغية الحصول على أرباح عالية والوصول الى مركز تحكمي في الاسعار مما يزيد من حدة التضخم المالي وسوء توزيع الدخل بين فئات المجتمع .

خامسا : تسعى كل الدول المعاصرة الى تنمية اقتصادياتها عن طريق الاستثمار في تطوير مواردها الطبيعية والبشرية وزيادة مقدرتها الانتاجية ولنجاح هذه العملية ينبغي في المدى الطويل ان يكون مستوى الاسعار لعناصر الانتاج والسلع والخدمات مستقر نسبيا ولكن وجود التضخم المالي يجعل تحقيق هذه الغاية امرا عسيرا لان ارتفاع اسعار السلع

---

١١ ــ البنك الوطني الليبي ــ التقرير السنوي الرابع للسنة المنتهية في ٣١ مارس ١٩٦٠ ص ٣١ .

والخدمات ترفع من تكليفة التنمية ، وعلى المدى البعيد يمكن ان يمتص كل وفورات المجتمع ويهزم كل المجهودات النبيلة التي قد تبذل في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما حدث في كثير من البلاد النامية مثل اندونيسيا وأمريكا اللاتينية وغرب افريقيا والى حد ما في ليبيا ايضا . حيث ارتفع سعر بناء الفصل المدرسي الواحد من ٨٠٠ جنيه سنة ١٩٥٨ الى ثمانية آلاف جنيه سنة ١٩٦٨ وهذا على سبيل المثال لا الحصر .

ان النقاط الخمسة التي أوجزناها سابقا تعطي فكرة عامة عن الاضرار الاقتصادية للتضخم المالي لا من الناحية النظرية فحسب بل الأهم من ذلك من الناحية العملية حيث نجد انها تحققت في بلادنا بالفعل بعد اكتشاف البترول وما نتج عنه من توسع نقدي ومالي . هذا من حيث الواقع اما ما كان عليه موقف الحكومة من هذا الوضع فاننا سنوجز الامر في الصفحات المتبقية من هذا الفصل .

كان البنك الوطني الليبي كما رأينا جهة رسمية اهتمت بموضوع التضخم ونبهت بصورة متكررة الى أضراره الاقتصادية والاجتماعية وذلك منذ بداية عهد البترول . كما حاول البنك ان يستعمل ما كان لديه من وسائل نقدية محدودة منذ تأسيسه لمواجهة تيار التضخم ، غير ان البنك رغم محاولاته العديدة كان مقتنعا منذ البداية بالدور المحدود الذي يمكن ان تلعبه السياسة النقدية وحدها في ظروف الاقتصاد الليبي بصورة خاصة حيث جاء في التقرير السنوي الرابع للبنك التعبير الآتي:

«ومهما يكن من امر لا بد ان نؤكد ان السياسة النقدية وحدها ، حتى ولو تطورت ووصلت الى أرفع مستوى كأداة للاصلاح ، لا يمكنها تماما ضبط الاتجاهات التضخمية او توجيه كل الاموال نحو المشروعات المنتجة ، اي لا بد لمواجهة وعلاج هذا النوع من المشاكل وجود سياسات مالية وتجارية الى جانب السياسة النقدية ، وعليه فاننا نهيب بالحكومة ان تتخذ الخطوات العاجلة لرسم واتباع السياسات المالية والتجارية التي

تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الى الامام ، وسيسر البنك الوطني الليبي غاية السرور ان يقدم كل ما في استطاعته من معلومات ونصائح عند رسم مثل تلك السياسات او تطبيقها » (١٢) •

ومن الواضح ان مواجهة التضخم المالي بصورة فعالة يحتاج الى تنفيذ عدة اجراءات مدروسة ومنسقة في ميدان النقود والمصارف المالية العامة والتجارة وسياسة الاستثمار والاستهلاك في القطاعين العام والخاص ، غير ان تنفيذ مثل هذا البرنامج يحتاج الى وعي اقتصادي ناضج على مستوى المسؤولين السياسيين مع وجود جهاز فني لجمع البيانات وتحليلها والتقدم بالتوصيات المناسبة مع تقييم مراحل التنفيذ ودراسة النتائج المترتبة عى سياسة مكافحة التضخم واقتراح التعديلات اللازمة بغية الوصول الى الهدف المنشود • ولكن مع كل أسف ان هذه الظروف اللازمة لنجاح سياسة الحد من التضخم المالي لم تكن متوفرة في ليبيا في اي وقت مضى بصورة عامة وفي بداية عهد البترول بصفة خاصة • وحيث ان البترول هو الذي سبب في بداية التوسع النقدي فان الوضع لم يكن يسمح لرسم وتنفيذ سياسة متوازنة لمواجهة التضخم المالي والحد من إضراره على الاقتصاد الوطني • فالوعي اللازم لتعقيدات واخطار هذه المشكلة لم يكن متوفرا بالقدر الكافي في المراكز القيادية لا على المستوى الرسمي ولا الشعبي ولا بين أرباب العمل • بل العكس كان هو الصحيح ، كما ذكر سابقا عندما صرح رئيس الوزراء آنذاك بعد صدور دراسة البنك الوطني الليبي عن التضخم في ليبيا صرح بأنه لا توجد مشكلة من هذا النوع • اما أرباب العمل كانوا في الغالب ينظرون الى موجة التضخم كفرصة للحصول على اكبر قدر ممكن من الارباح

---

١٢ ـ التقرير السنوي الرابع للسنة المنتهية في ٣١ مارس ١٩٦٠. البنك الوطني الليبي ص ٥٥ .

وخاصة في ميدان العقارات والمقاولات مع الحكومة الامر الذي شجعهم على خلق اوضاع احتكارية في هذه الميادين (خاصة اليهود والايطاليين الذين كانوا يملكون نسبة كبيرة من العقارات ومواد البناء) مما أدى الى المزيد من حدة التضخم المالي ٠

ان هذه الظروف التي أوجزناها سابقا كانت هي السبب في عدم استجابة الحكومات المتتالية الى نداءات البنك الوطني الليبي وتوصياته بخصوص مشكلة التضخم المالي وضرورة مواجهتها بطريقة علمية ومنسقة ٠ بل يمكن القول بدون مبالغة ان البنك الوطني الليبي (بنك ليبيا) بقي منذ تأسيسه سنة ١٩٥٦ وحتى سنة ١٩٦٨ وحيدا ومنعزلا في موقفه من خطر التضخم المالي في البلاد ٠ فاذا استثنينا بعض الاجراءات غير الفعالة مثل صدور قانون مراقبة الاسعار وتشكيل لجان مختلفة لتنفيذ او التوسع في سياسة الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية لم يكن هنالك اي محاولة لمواجهة التضخم بصورة شاملة او جدية ٠ ولم يغفل بنك ليبيا ان ينبه الحكومة بأن مثل هذه الاجراءات وحدها لا تكفي بل غالبا ما تأتي بنتائج عكسية ٠ فمثلا نجد في دراسة بنك ليبيا عن التضخم الجملة الآتية :

«هناك اهتمام كبير في الوقت الحاضر بامكانية تحديد الاسعار كوسيلة لمحاربة التضخم ويدل التحليل الاقتصادي والتجارب العملية لدول عديدة بأن تطبيق الرقابة على الاسعار عملية شائكة وصعبة جدا ، فهي تنطوي على تعقيدات احصائية بالاضافة الى الصعوبات الادارية التي لا نستطيع في الوقت الحاضر تذليلها» (١٣) ٠

وأما بالنسبة لفكرة فتح باب الاستيراد كوسيلة لمحاربة التضخم

---

١٣ ــ التضخم المالي في ليبيا ــ مارس ١٩٦١ ٠

فانها صحيحة من الناحية النظرية وتحت ظروف معينـــة أهمها توفير المنافسة الكاملة في السوق • ولم يهمل البنك الوطني الليبي هذه الحقيقة في دراسته لمشكلة التضخم حيث قدم دلائل احصائية في السوق الليبية•

وفي هذا الخصوص جاء في دراسة البنك ان زيادة الواردات تعني الزيادة في العرض لاشباع الطلب المتزايد وبالتالي تقليل الضغط على الاسعار ، وقد أوصت بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير باتباع سياسة استيراد اكثر حرية كوسيلة لمحاربة التضخم ولكننا نرى ان هذا الرأي يتطلب دراسة دقيقة على ضوء معلومات حقيقية عن حالة سوق الاستيراد عندنا ، بالاضافة الى ذلك يجب تقييم هذه السياسة على اساس مـدى تأثيرها في زيادة او عرقلة تنمية مواردها الاقتصادية • ان سياسة فتح باب الاستيراد كقاعدة مطلقة لتخفيض الاسعار يبدو برأينا سطحية ومضرة في نفس الوقت • وان اهم عامل يجب اخذه بعين الاعتبار في تكوين مثل هذا الرأي هو دراسة تركيب سوق الاستيراد •• وشملت دراسة البنك لهيكل السوق على اربع عشرة سلعة كعينة لأهم بنود الاستيراد وكانت النتيجة ان في بعض السلع يسيطر مستورد واحد او اثنان على نسبة ٥٠ الى ٧٥ بالمئة من السوق وفي كثير من الحالات كان عدد الذين يسيطرون على ٧٥ بالمئة من السوق لا يزيد عن عشرة تجار • هذا وبعد ان لخصت الدراسة الوضع الاحتكاري في سوق الاستيراد اختتمت تحليلها لهذا الموضوع بالفقرة الآتية :

«ان ما أمكننا استنتاجه من ذلك بخصوص سياسة الاستيراد هو انه في ظل ظروف المنافسة المحدودة تكون سياسة حرية الاستيراد المقصودة لتخفيض اسعار المنتجات المستوردة معرضة للفشل ، فهي يمكن ان تؤدي الى زيادة أرباح المستوردين اكثر مما تعمل على تخفيض اسعار البيـع للمستهلك ، وبايضاح الخطأ الذي تنطوي عليه فكرة الباب المفتوح في الاستيراد كسياسة لمقاومة التضخم علينا ان ننبه لرسم سياسة الاستيراد

لا على اساس قضية محاربة الضغط التضخمي فقط بل على اساس قضية التنمية الاقتصادية العامة للاقتصاد القومي ايضا» (١٤) ٠

ورغم هذه الادلة الواضحة نجد ان الحكومات المختلفة خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ استمرت في الاعتماد على مجرد تشريعات ولوائح للتسعيرة الجبرية مع التوسع في تحرير الاستيراد ٠ واما الاجراءات الاخرى التي يمكن ان تكون فعالة لمواجهة التضخم او التقليل منه مثل الحد من الانفاق الحكومي وزيادة كفاءة وتنظيم الجهاز الاداري واستعمال الضرائب وغيرها من اجراءات غير المباشرة لتوجيه الاقتصاد الوطني فانها لم تجد قبولا ولا عناية في تلك الفترة لعدة اسباب ليس هنا المجال لذكرها ولكن يكفي القول بأنه جرى تشكيل ست حكومات وعشرات من التعديلات الوزارية خلال نفس الفترة مما جعل الاستمرارية في الاجراءات الاصلاحية امرا مستبعدا ٠

وحتى المحاولات التي جرت سنة ١٩٦٨ لتنظيم الاقتصاد على أسس سليمة كان مصيرها العجز نظرا لما واجهت من معارضة من اصحاب المصالح المكتسبة مثل أرباب العمل وغيرهم من اصحاب النفوذ ٠ فقانون الضريبة التصاعدية الذي كان يهدف الى محاربة سوء توزيع الدخل الفاحش الذي سبقت الاشارة اليه مع توجيه عناصر الانتاج الى الميادين المثمرة اجتماعيا مثل الزراعة واجهته معارضة شديدة قبل وبعد اصداره٠ ونفس الشيء كان بالنسبة لقانون التأمين الاجتماعي الذي رفع من التزامات رب العمل مقابل زيادة كبيرة في نصيب المؤمن عليهم وكذلك الحال بالنسبة لتنظيم عرض اليد العاملة ومحاربة روح الاتكالية بين أفراد الشعب والحد من الاحتكار والجشع في سوق العقارات والمقاولات

---

١٤ ـ التضخم المالي في ليبيا ص ٦١ ٠

والتوكيل التجاري والسمسرة وحتى الرشوة •

هذا وكانت النتيجة ان ظل تيار التضخم يسلك مجراه ويحدث مفعوله السيء في الاقتصاد الوطني رغم كل المحاولات التي يبذلها البنك الوطني سواء في مجال الدراسة والتحليل والتوصية حول مشكلة التضخم او على الصعيد الرسمي في ميدان النقود والمصارف • ولم يكن البنك يملك من أدوات النقود التقليدية مثل الاحتياطي الالزامي للمصارف وسياسة السوق المفتوحة في بيع وشراء السندات المالية وسعر اعادة الخصم سوى الادارة الاخيرة • لقد حاول البنك ان يستعمل هذه الاداة مرة بالتخفيض ومرة بالزيادة ولكن بدون جدوى نظرا لان المصارف لم تكن تلجأ الى المصرف المركزي للاقتراض • بل كانت المصارف التجارية لا تحتاج لمثل هذا الاجراء ، اما لتوفير السيولة او لامكانية الاستعانة بأموال المكاتب الرئيسية للفروع الاجنبية التي كانت سائدة في السوق قبل ١٩٦٣ •

ولكن في أوائل سنة ١٩٦٣ عدل قانون بنك ليبيا والذي كان يسمى بالبنك الوطني ، بشكل أعطاه لمصرف ليبيا السلطات المألوفة لدى البنوك المركزية عامة وذلك مثل حق الاشراف على المصارف التجارية واستعمال الاحتياطي الالزامي ومرونة تغطية العملة وسعر اعادة الخصم وغيرها من أدوات نقدية تستعمل في مواجهة التوسع النقدي والحد من الانكماش الاقتصادي حسب الاحوال • غير ان البنك لم يتمكن من استعمال هذه الاداة بصورة فعالة بسبب انعدام سياسة مالية وتجارية وانمائية ذات قواعد ثابتة واستمرارية في التنفيذ والتقييم ، الامر الذي ادى الى استمرارية الاتجاه التضخمي الذي كان من اهم أثار البترول على الاقتصاد الليبي •

الفصل السادس

الانتاج والعمالة

لقد استعرضنا في الفصول السابقة أثر البترول على التوسع النقدي والمالي . وسنحاول في هذا الفصل استعراض أهم التغيرات التي حدثت في قطاع الانتاج والعمالة بعد دخول صناعة البترول في الاقتصاد الليبي. غير ان مثل هذه المحاولة تواجهها صعوبات كثيرة بسبب قلة البيانات الاحصائية السليمة عن كمية الانتاج بصورة مستمرة حتى يمكن الاعتماد عليها من الناحية العلمية . ولكن رغم هذه الحقيقة ونظرا لاهمية هذا الجانب من الاقتصاد الوطني وعلاقته بصناعة البترول فاننا سنستعمل البيانات المتوفرة لاعطاء فكرة عامة عن أثر البترول على الانتاج والعمالة كل ما أمكن ذلك .

كان واضحا من الفصول السابقة ان اثر البترول ظهر بالدرجة الاولى في توسع سريع في قطاع البنوك والمصارف والمالية العامة . والان يجدر بنا ان نبحث اثر البترول على الانتاج الزراعي والصناعي بالمقارنة مع النشاطات الاخرى ثم ننتقل بعد ذلك الى اثر البترول على نمو وتوزيع القوى العاملة في الاقتصاد القومي .

ان الاحصاءات المتوفرة عن الانتاج في قطاعي الزراعة والصناعة كما ذكرنا سابقا تعتبر قليلة وغير منتظمة بالنسبة للبيانات المتعلقة بالقطاعات

التي استعرضناها • فلا توجد مثلا سلاسل احصائية زمنية يمكن بواسطتها قياس وتحليل مستوى الانتاج مثل ما هو الحال بالنسبة للنواحي النقدية والمالية والتجارية وذلك بسبب عدم وجود جهاز منظم ومنتج للاحصاءات الزراعية والصناعية وخاصة خلال العشر سنوات الاولى من الفترة التي يتناولها هذا الكتاب • لقد كان في الامكان بناء احصائيات سليمة للقطاع الزراعي بناء على التعداد الزراعي الذي تم سنة ١٩٦٠ ولكن مع الاسف لم ينجز مثل هذا العمل وظل التعداد الزراعي لسنة ١٩٦٠ مقياسا لما كانت عليه الزراعة في تلك السنة دون الاستفادة من ذلك المقياس لبناء احصاءات زراعية سليمة • ومع كل هذا توجد بعض البيانات التي عندما تضاف الى التعداد الزراعي يمكن ان تعطينا فكرة عامة عن مستوى الانتاج قبل البترول وبعده •

ان حسابات الناتج المحلي المتوفر خلال الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨ يمكن ان تساعدنا على معرفة اهم التغيرات التي طرأت على الانتاج القومي خلال تلك الفترة • ويلاحظ من الجدول الآتي ان مجموع الناتج المحلي ارتفعت قيمته من ٥٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ باسعار تلك السنة الى ١٨٣ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ و ٨٥١ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ على أساس أسعار سنة ١٩٦٤ • غير ان الانتاج الزراعي والصناعي لم يساهم الا بنسبة قليلة في هذه الزيادة الكبيرة التي جاءت كنتيجة لاكتشاف وتصدير البترول بشكل هائل وسريع •

يلاحظ من الجدول التالي ان جميع عناصر الناتج المحلي أظهرت زيادة ملحوظة خلال الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢ ثم بدأ التفاوت في الزيادة بشكل واضح بعد ذلك الفترة اي بعد الدخول في مرحلة تصدير البترول وما سببه من أثار نقدية ومالية وتجارية • كما ان نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في زيادة الناتج المحلي تأثرت بشدة من جراء اكتشاف واستغلال البترول • فمثلا كان قطاع الزراعة والغابات وصيد الاسماك يساهم

جدول رقم (١٠)

المنشا الصناعي لمجمل الناتج المحلي حسب تكاليف عوامل الانتاج عن الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨ (١)

بملايين الجنيهات

القطاع	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٨
(١) الزراعة والغابات والصيد البحري	١٣ر٦	١٧ر٤	٢٣ر١	٢١ر٧
(٢) التنقيب عن البترول	٣ر٦	٥١ر٥	٢٥٦ر٣	٥١٤ر٤
(٣) الموارد الطبيعية الاخرى	٣ر٦	٠ر٧	٠ر٩	١ر١
(٤) الصناعة	٦ر٠	١٠ر٠	١٢ر٣	١٨ر٩
(٥) الانشاء	١ر٨	١٢ر٢	٣٤ر٩	٦٢ر٧
(٦) الكهرباء والغاز	٠ر٨	٠ر٩	١ر٥	٢ر٩
(٧) النقل والمواصلات	٢ر٩	١٠ر٠	١٦ر٨	٢٩ر٨
(٨) التجارة بالجملة والتجزئة	٧ر٣	١٥ر٩	٣١ر٩	٥٣ر١
(٩) المصارف والتأمين	—	٢ر٠	٦ر٦	غيرمتوفر
(١٠) ملكية المساكن	٩ر٥	٣٠ر٧	٣٥ر٢	٤٠ر٣
(١١) الادارة العامة والدفاع	٦ر٧	١٦ر٦	٣٣ر٤	٥٦ر٣
(١٢) الخدمات التعليمية	★	٥ر٦	١٢ر٣	٢١ر٤
(١٣) الخدمات الصحية	★	٢ر٨	٤ر٢	٨ر٧
(١٤) خدمات أخرى	★	٥ر٩	٨ر٠	٩ر٤
المجموع الاجمالي	٥٢ر٢	١٨٢ر٧	٤٧٧ر٤	٨٥٠ر٨

---

١ ـ حسبت قيمة الناتج المحلي على اساس الاسعار الجارية بالنسبة لسنة ١٩٥٨ وبأسعار ١٩٦٤ بالنسبة لفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٨ .

★ ضمن البند التاسع والعاشر .

المصدر ـ تقرير البنك الدولي عن ليبيا واحصاءات وزارة التخطيط والتنمية سابقا .

بحوالي ٦٠ بالمئة من الناتج المحلي في أوائل الخمسينات بينما نزلت هذه النسبة الى ١ر٢٦ بالمئة سنة ١٩٥٨ والى ٥ر٩ بالمئة سنة ١٩٦٢ و ٨ر٤ بالمئة سنة ١٩٦٥ و ٦ر٢ بالمئة سنة ١٩٦٨ . اما قطاع الصناعة فقد هبطت مساهمته في الناتج الكلي من ٥ر١١ بالمئة سنة ١٩٥٨ الى ٥ر٥ بالمئة سنة ١٩٦٢ و ٦ر٢ بالمئة سنة ١٩٦٥ و ٢ر٢ بالمئة سنة ١٩٦٨ . كما هبطت نسبة مساهمة جميع القطاعات الاخرى بسبب الزيادة الهائلة في قيمة مساهمة قطاع البترول التي ارتفعت من لا شيء يذكر سنة ١٩٥٨ الى ٢ر٢٨ بالمئة سنة ١٩٦٢ و ٣ر٥٣ بالمئة سنة ١٩٦٥ و ٥ر٦٠ بالمئة سنة ١٩٦٨ . بحيث اصبح البترول يحتل نفس الاهمية في الناتج المحلي التي كان يحتلها قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري في أوائل الخمسينات.

غير انه من الواضح ان جميع القطاعات قد سجلت زيادة في الانتاج خلال الفترة ١٩٥٨ ــ ١٩٦٨ بما في ذلك قطاعي الزراعة والصناعة ولكن كان للبترول اثر كبير في نسبة تفاوت هذه الزيادة بين قطاع وآخر، وهذا ما سنتناوله بالتحليل في الفقرات القادمة .

ان التوسع النقدي الذي خلقه البترول في المدن الرئيسية سبب جلب الانتباه وتجمع عناصر الانتاج وخاصة اليد العاملة في هذه المدن على حساب قطاع الزراعي وتربية المواشي والامر الذي ادى الى هبوط الانتاج الزراعي بالنسبة لقطاعات التجارة والخدمات وفوق كل ذلك قطاع البترول الذي سجل متوسط نمو قدره ٤٥،٥ بالمئة سنويا خلال الفترة ١٩٦٢ ــ ١٩٦٧ . اما القطاعات الاخرى التي تأثرت بالتوسع من جراء اكتشاف البترول فقد كانت كالآتي : قطاع البناء سجل نموا سنويا قدره ٣٠ بالمئة ثم قطاع التجارة والمصارف الذي توسع بمعدل ٢٣،٦ بالمئة سنويا وجاء بعد ذلك قطاع الخدمات والتعليم والصحة والادارة العامة وقطاع المنافع والمواصلات التي توسعت بمعدل سنوي يتراوح ما بين ١٨ و ٢٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٦٢ ــ ١٩٦٧ .

وفي خضم هذا التوسع السريع الذي سببه البترول لم تنم الزراعة الا بمعدل ٤،٥ بالمئة سنويا والصناعة بمعدل ٩،٦ بالمئة الامر الذي أظهر هذين القطاعين مظهر التخلف والاضمحلال في الاقتصاد الليبي بعد البترول . وذلك رغم النمو الذي تحقق في هذين القطاعين خلال الفترة ١٩٦٢ – ١٩٦٩ .

ومن أهم العقبات التي تعترض سبيل الباحث في تتبع أثر البترول على الانتاج الزراعي هي قلة الاحصاءات الدقيقة وعدم استمرار بيانها فيما يتعلق بالانتاج الزراعي . ان التعداد الزراعي الذي تم سنة ١٩٦٠ كان يمثل نقطة هامة في بداية سلسلة زمنية سليمة للانتاج الزراعي وقطاع الفلاحة بصورة عامة ولكن مع الاسف لم يتوفر الوعي الكافي والامكانيات الفنية لدى وزارة الزراعة آنذاك للاستفادة من الفرصة التي تمثلت في التعداد الزراعي ورغم هذه الحقيقة المؤسفة لا بد لنا أن نستعرض بعض البيانات المتوفرة عن الانتاج الزراعي من واقع التعداد نفسه والتقديرات التي أجريت بعد ذلك .

أظهر التعداد الزراعي لسنة ١٩٦٠ أن مجموع انتاج الحبوب كان حوالي ١٥٣ الف طن منها ١١٦ الف طن من الشعير و ٣٤ الف طن من القمح وكان معدل الانتاج في تلك السنة « تعتبر سنة عادية من حيث الاحوال الطبيعية » ١،٧ قنطار للهكتار في الزراعة البعلية وكان هذا الانتاج بالنسبة للشعير يكفي لحاجة البلاد اما بالنسبة للقمح فان الانتاج لم يكن يكفي الا حوالي ٤٣ بالمئة من الاستهلاك في تلك السنة . وكان مجموع انتاج الخضراوات الطازجة حوالي ٢٦ الف طن منها أكثر من النصف يمثل الطماطم والفلفل كما كان مجموع انتاج الفواكه الطازجة باستثناء التمور حوالي ٣٢ الف طن واللوز حوالي ١٣ الف طن .

ان الاحصاءات المتوفرة كما سنوضح في الباب الخاص بقطاع الزراعة ، تشير الى ان الانتاج الزراعي كان أفضل من ذلك خلال

السنوات التي سبقت دخول البلاد في عهد البترول وان كانت الدقة العلمية غير متوفرة في هذه الاحصاءات بالقدر اللازم • الا انه على أية حال يمكن ان يلاحظ ان الارتفاع الهائل الذي حدث في الواردات الليبية من المواد الغذائية بعد بدء عهد البترول لا تشير الى زيادة في السلع الزراعية كما أن هنالك أدلة أخرى تساعد على استنتاج تدهور الانتاج الزراعي في البلاد خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦١ وهي الفترة التي كان فيها أثر البترول على القطاع الزراعي في آشد ذروته من حيث انسحاب اليد العاملة في هذا القطاع وارتفاع تكاليف الانتاج وتسهيل الاستيراد كبديل للانتاج الزراعي المحلي • اما بعد تلك الفترة وعندما بدأت ارادات البترول تدخل الخزانة في سنة ١٩٦٢ ومع الشروع في تنفيذ الخطة الخمسية الاولى سنة ١٩٦٣ بدأ الانتاج الزراعي يتحسن وخاصة بعد سنة ١٩٦٥ حيث رفعت المساعدات المباشرة وغير المباشرة لتشجيع الانتاج الزراعي في شكل ضمان الاسعار في مستوى مربح والمساهمة في تكلفة عناصر الانتاج مثل الاسمدة والآلات والبذور وغيرها من أدوات التحسين • وكان أثر هذا التحسن في انتاج بعض المحاصيل من الطماطم الذي ارتفع انتاجه من عشرة آلاف طن سنة ١٩٦٠ الى ٤٨ الف طن سنة ١٩٦٣ و ٨٦ الف طن سنة ١٩٦٦ والبطاطس التي زاد انتاجها من ١٫٣٠٠ طن سنة ١٩٦٠ الى ١٢ الف طن سنة ١٩٦٤ كما ارتفع انتاج الكاكاوية والبصل والحمضيات •

ويلاحظ ان جميع هذه المحصولات تعتمد على الري في زراعتها بينما ظل انتاج الحبوب والتمور وزيت الزيتون يتقلب من سنة الى أخرى حسب جودة مواسم الامطار وخلوها من الآفات • وعلى العموم كان للبترول أثر فعال في زيادة الطلب على المنتوجات الزراعية ذات القيمة الغذائية العالية مثل الخضراوات واللحوم ومنتوجات الحيوانات والفواكه بينما قل الاستهلاك الفردي للحبوب مثل الشعير والقصب وكذلك التمور

ومشتقاتها . لقد كان لهذا التطور انعكاس واضح على النمو الزراعي خلال السنوات الاخيرة وخاصة في المناطق التي تتوفر فيها مياه الري الصالحة .

اما أثر البترول على الانتاج الصناعي فقد كان سلبيا ايضا مثل ما كان الحال في الزراعة وذلك خلال السبع سنوات التي تلت البدء في التنقيب عن البترول . وكان السبب في هذا سهولة استيراد السلع المصنعة وعدم توفر النظم والخبرة اللازمة في قطاع الصناعة للاستفادة من فرص التسويق التي أتاحها اكتشاف البترول . هذا بالاضافة الى ارتفاع الاجور وضرورة استيراد العديد من العناصر الفنية ووسائل الانتاج وبعض المواد العامة . كما ان وضع الدولة لم يكن يسمح بالتدخل المباشر او غير المباشر لمعالجة الوضع وذلك بسبب قلة الامكانيات المادية والفنية آنذاك. كل هذا أدى الى تدهور نسبي في الانتاج الصناعي خلال الفترة ١٩٥٦ — ١٩٦٢ .

ولكن يبدو من واقع البيانات المتوفرة ان الوضع قد تغير بشكل ملحوظ بعد تلك الفترة وخاصة في بعض الصناعات الغذائية ومواد البناء . يتضح من الجدول السابق ان القيمة الاجمالية للانتاج الصناعي قد ارتفعت من عشرة ملايين جنيه سنة ١٩٦٢ الى ١٨،٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ وذلك على أساس أسعار سنة ١٩٦٤ . هذا وبناء على الدراسة التي قامت بها مصلحة الاحصاء والتعداد للمنشآت الكبيرة العاملة في الصناعة التحويلية في سنة ١٩٦٦ يتضح ان عدد المنشآت التي يعمل بكل منها ٢٠ عاملا فأكثر بلغ ١٨٧ منها ٥١ منشأة تعمل في ميدان الصناعات الغذائية و ١٢ مؤسسة تعمل في صناعة الغزل والنسيج بينما كانت الاغلبية الباقية تعمل في الصناعات الكيماوية والمعدنية وغيرها . هذا وقد ساهمت الصناعات الغذائية والمشروبات بحوالي ٥٩ بالمئة من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية سنة ١٩٦٦ . اما صناعة ومواد البناء فقد

وجدت سوقا هائلا بعد اكتشاف البترول وذلك بسبب توسع صناعة البناء في القطاعين العام والخاص • وسنعود لهذا الموضوع بالمزيد من التفاصيل والتحليل عندما تتناول قطاعي البناء والصناعة في الابواب القادمة •

العمالة والتشغيل

ان أهمية اليد العاملة في الاقتصاد القومي لا تستند على كونها عنصرا من عناصر الانتاج فحسب بل تشكل المصدر الاساسي للانفاق من اجل الاستهلاك والانتاج • من ثم يجب النظر الى اليد العاملة كعنصر من عناصر الانتاج وفي نفس الوقت مصدر للطلب على السلع والخدمات التي تساهم تلك اليد العاملة في انتاجها ولذلك تعتبر القوة العاملة فيما يتعلق بعملية الانتاج والتوزيع والاستهلاك وسيلة وغاية في آن واحد • هذه الحقيقة جعلت لمستوى العمالة والتشغيل أهمية خاصة في تتبع النشاط الاقتصادي والتقدم التكنولوجي في كل من الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي على حد سواء • بل ان مستوى العمالة والتشغيل يعتبر الان من أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يقاس بها مستوى الازدهار او الركود في النشاط الاقتصادي وكذلك فعالية الدولة في توجيه الاقتصاد القومي بشكل يحقق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية • فكل ما كان دور الدولة فعالا في هذا المجال كل ما حافظ الاقتصاد القومي على نسبة كافية من النمو والتطور لاستيعاب اليد العاملة الجديدة التي تدخل السوق كنتيجة لعملية النمو السكاني والعكس صحيح ايضا • كما انه من أهم الحقائق التي تميز البلاد المتقدمة من البلاد المتخلفة هي مستوى العمالة والتشغيل حيث نجد هذا المستوى مرتفعا في المجموعة الاولى ومنخفضا في المجموعة الثانية وذلك بسبب قلة فرص العمل التي

تحتاج الى رأسمال وادارة وأسواق • بل ان مجهود التنمية الاقتصادية من حيث الاصل هو عملية الرفع من مستوى العمالة والتشغيل في اليد العاملة بما يحقق زيادة في الانتاج والدخل والتوفير والاستهلاك عن طريق خلق فرص جديدة للعمل في قطاعات الانتاج والخدمات من جهة وتنمية مهارات وخبرة اليد العاملة نفسها من جهة أخرى •

اذا ما أخذنا هذه المبادىء العامة بالاعتبار ونظرنا الى الوضع في ليبيا نجد ان اهمية اليد العاملة تحتل المرتبة الاولى في تنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا وذلك نظرا لقلة عدد السكان نسبيا وانخفاض مستوى المهارات والخبرات بصورة عامة • هذا ما كان عليه الوضع حتى ما قبل البترول ولكن سبب اكتشاف البترول في تغييرات جوهرية في مستوى وهيكل العمالة والتشغيل مما كان له اكبر الاثر على سير ونوعية نمو الاقتصاد الوطني •

قبل اكتشاف البترول وما سببه من تحسن في مستوى المعيشة والعناية الصحية كان نمو السكان أقل من اثنين في المئة سنويا وذلك رغم النسبة العالية للولادة (حوالي ٥ بالمئة سنويا) ولكن رغم هذه النسبة المنخفضة لنمو السكان كانت هنالك بطالة مستمرة في المدن وبطالة في الريف مستترة طول السنة وظاهرة خلال سنوات الجفاف والمواسم الغير زراعية مثل الشتاء والنصف الثاني من الخريف • لقد كان حوالي ٧٠ بالمئة من القوة العاملة في الزراعة والمراعي والغابات والباقي في التجارة والادارة العامة وقطاع الخدمات بصورة مع القلة في قطاع الصناعة والبناء والتشييد • غير ان هذا الوضع قد تغير بشكل واضح بعد اكتشاف البترول حيث كانت اليد العاملة من اول واهم عناصر الانتاج التي أثر فيها البترول تأثيرا عميقا من حيث التوزيع والتشغيل والانتاجية وحتى الناحية النفسية • كان ذلك واضحا منذ ان دخلت شركات البترول ميدان الاستكشاف والتنقيب ثم ازداد تأثير البترول على اليد العاملة كل

ما توسعت اعمال الشركات وخاصة بعد دخولها في مرحلة الانتاج حيث بدأت الخزانــة العامة تستفيد مــن عائــدات النفط وتنفق في أغراض الاستهلاك والاستثمار مما أدى الى جلب اهتمام المزيد من اليد العاملة وكان اول اثر للبترول على اليد العاملة هو نزوح المواطنين من الدواخل الى المدن علـى الساحل حيث كان الجميع يتوقـع وجود العمل وفرص الكسب السريع والسهل • وفي بداية الامر كان الانتقـال لا يشمل في الغالب الا الافراد القادرين على العمل ثم تغير فيما بعـد وشمل جميـع أفراد الاسرة الذين انتقلوا للمعيشة في المدن مع آبائهم او اقربائهم الامر الذي أدى الى ازدحـام المدن وخاصـة في طرابلس وبنغازي وزيـادة الضغط علـى مرافق الاسكان والمنافـع العامة والخدمات التعليميـة والصحية • كل هذا حدث قبل ان تتمكن الحكومة من الحصول علـى عائدات النفط وتوجهها الى الاستثمار في الاقتصاد الوطني •

وكان نزوح اليد العاملة من الريف الى المدن يتكون مــن مرحلتين رئيسيتين هما مرحلة النزوح من الريف الى أقرب مركز تجمع سكاني ثم مرحلة الانتقال من هــذا المركز الى المدن الاخرى حتى الوصـول الى طرابلس او بنغازي • استمر هذا الاتجاه حتى تغير توزيع السكان مــن حوالي ٨٠ بالمئة في الريف سنة ١٩٥٤ الى ما يقدر بنصف هذه النسبة سنة ١٩٦٩ • اما اليد العاملة فقد تأثرت من حيث الكم والكيف والتوزيع بسبب هذا التحول المفاجىء في الوضع السكاني بعد اكتشاف البترول• فمن حيث الكم كان التأثير في انخفاض عدد القصر الذين يدخلون فـي احتساب القوة العاملة وذلك بسبب انتشار التعليم الذي وصل الى كل قرية • فبينما كانت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية لا تزيد عن ٢٥ بالمئة من مجموع الاطفال الذكور الذين كانوا في سن هذه المرحلة مــن الدراسة في سنة ١٩٥٤ ارتفعت هذه النسبة الى ٨٥ بالمئة سنة ١٩٦٨ • اما في حالة الاناث فقد ارتفعت النسبة مــن لا شيء يذكر في أوائـل

الخمسينات الى ٣٥ بالمئة سنة ١٩٦٨ • وحدث هذا في نفس الفترة التي انخفضت فيها نسبة الوفيات بين الاطفال مما ادى الى زيادة نسبة النمو السكاني من حوالي ١،٥ بالمئة في سنة ١٩٥١ الى أكثر من ٣ بالمئة سنة ١٩٦٨ •

كان عدد العاملين من القصر الذين تتراوح اعمارهم من ٥ الى ١٤ سنة في سنة ١٩٥٤ حوالي ٢٠ الف في قطاع الزراعة والغابات وحوالي ٥٠ الف في قطاع الخدمات والتجارة • بينما انخفض هذا النوع من العاملين الى لا شيء يذكر سنة ١٩٦٨ وذلك بسبب انتشار التعليم في المرحلة الابتدائية بصورة خاصة والاعدادية والثانوية العامة • ويمكن مقياس هذا التطور بالرجوع الى عدد التلاميذ الذي ارتفع من ٤٥ الف سنة ١٩٥٠ الى حوالي ٣٠٠ الف سنة ١٩٦٨ اي بزيادة قدرها حوالي سبعة اضعاف في حين ان زيادة السكان في تلك الفترة كانت اقل من خمسين بالمئة •

الان ننتقل الى تحليل بعض الارقام المتعلقة بالقوة العاملة التي لم تتوفر مع الاسف الا بعد تعداد السكان لسنة ١٩٦٤ اي حوالي ثمان سنوات بعد البدء في مرحلة التنقيب عن البترول •

يلاحظ ان نمو السكان الذي يعتبر المصدر الاول لنمو القوة العاملة قد ارتفع بحوالي نصف مليون خلال الفترة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٤ ، واستمرت زيادة السكان بعد ذلك حتى قدرت بحوالي ١،٨٧٠ الف في سنة ١٩٦٨ وهذا يعني ان مجموع السكان كان يزداد بمعدل ٧٥ الف نسمة سنويا خلال الاربع سنوات التي تلت تعداد السكان في سنة ١٩٦٤ • لا شك ان المصدر الرئيسي لهذه الزيادة جاء من صافي النمو السكاني الذي كان ولا يزال ينمو بمعدل يزيد قليلا عن ٣ بالمئة سنويا • وكانت هذه النسبة قبل تحسن مستوى المعيشة في البلاد تقدر بأقل من اثنين بالمئة فمن هذه الناحية يمكن القول ان البترول كان له أثر غير مباشر في زيادة نسبة

جدول رقم (١١)

القوى العاملة بآلاف الافراد

بآلاف الافراد	١٩٦٤	١٩٦٧	١٩٦٨
عدد السكان	١ر٥٦٤	١ر٧٤٤	١ر٨٧٠
عدد اليدالعاملة (١٢ سنةفمافوق)	٣٦٥ر٣	٤٢٤ر٠	٤٦٥ر٧
(ا) ليبيـون	٣٤٨ر٣	٣٨٣	٤١٩ر٩
(ب) اجانب	١٧ر٠	٤١	٤٥ر٨
نسبة الاجانب	٣ر٤٪	٩ر٦ ٪	١٠ ٪

نمو السكان عن طريق المساهمة في الرفع من مستوى المعيشة والخدمات الصحية والتعليمية التي أنفقت الدولة عليهـا قسطا هاما مـن عائدات النفط • اما المصدر الآخر لزيادة السكان خلال الفترة ما بعـد اكتشاف البترول جاء من عودة المواطنين المهاجرين منـذ الغزو الايطالي ودخول عدد كبير من اليد العاملة الاجنبية مع شركات البترول وكذلك الشركات التي تعمل لحساب قطـاع البترول وشركات المقاولات وغيرهـا مـن المؤسسات الاجنبية والليبية التي كانت تستخدم اليـد العاملة الاجنبية لسد العجز بين الطلب والعرض في سوق اليد العاملة الوطنية • ويلاحظ من الارقام السابقة ان عدد اليد العاملة ارتفع بحوالي مئة الف خـلال الفترة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٨ وساهمت اليد العاملة الاجنبية بأكثر من ٢٨ بالمئة في تلك الزيادة ولذلك نلاحظ ان نسبة اليد العاملة الاجنبية في مجموع القوة العاملة ارتفعت من ٤٫٣ بالمئـة سنة ١٩٦٤ الى عشرة بالمئـة سنة ١٩٦٨ • ان هذا الاتجاه الذي يعتمد علـى اليـد العاملة الاجنبية جاء كنتيجة لازدياد الطلب على اليد العاملة في قطـاع البناء والتجارة وفي

السنوات الاخيرة حتى في الزراعة بعد ان هاجر منها العامل الليبي سعيا وراء الكسب السهل في الدوائر الحكومية وغيرها من اعمال الحراسة والاشغال البسيطة التي لا تتطلب مجهودا عضليا ٠

كان المعدل السنوي لنمو اليد العاملة الاجنبية خلال الفترة ١٩٦٤ — ١٩٦٩ يقدر بحوالي ١٣،٤ بالمئة بينما كان معدل نمو اليد العاملة المحلية حوالي ٣،٢ بالمئة خلال نفس الفترة ، وهذا يعني انه اذا ما استمر هذا الاتجاه ستصبح مع مرور الزمن اغلبيه اليد العاملة في البلاد تتكون من العنصر الاجنبي وذلك من الناحية النظرية على الاقل ٠ ان هذا الاتجاه كان من أهم الآثار التي سببها اكتشاف البترول بالنسبة لتشغيل وانتاجية اليد العاملة الوطنية اذ ان فرص العمل العديدة التي تفتحت بعد البترول والتوقعات والمبالغات الكبيرة التي تكونت في اذهان الناس حول سهولة الحياة في المستقبل جعلتهم يتهربون من الاعمال الجدية المثمرة حتى لو كانت لدفع اجور غالية ويسعون للعمل في المدن ومع الحكومة بصورة خاصة ٠ نتج عن هذا الوضع فائض في اليد العاملة الليبية في الدوائر الحكومية ونقص واضح في قطاع البناء والزراعة مما أدى الى انخفاض انتاجية العامل الليبي ٠

من أهم الاخطاء التي وقعت فيها الحكومة في ميدان العمالة والتشغيل كان فتح الباب لتشغيل اعداد كبيرة من العمال غير المهرة في الدوائر الرسمية كغفراء ومباشرين وعمال غير منتجين ٠ لربما كان لهذه السياسة ما يبررها في بداية الامر عندما كانت فرص العمل محدودة في أوائل عهد البترول ولكن تغير الوضع بصورة جذرية بعد ان بدأت الحكومة تستثمر عائدات البترول في تنفيذ العديد من مشروعات التنمية والانشاء بواسطة القطاع الخاص ، مما أدى الى زيادة الطلب على اليد العاملة ٠ لقد نشأ عن هذا الوضع تناقض واضح بين زيادة الطلب على اليد العاملة لتنفيذ مشاريع الحكومة بواسطة القطاع الخاص من جهة واحتفاظ

الحكومة باعداد كبيرة من العمال غير المنتجين من جهة أخرى • كان من الطبيعي ان يؤدي هذا التناقض الى المزيد من الاعتماد على اليد العاملة الاجنبية في القطاع الخاص وفي نفس الوقت انخفاض انتاجية العامل الليبي • بل في الوقت الذي كانت فيه اليد العاملة الاجنبية تنمو بمعدل ١٣،٤ بالمئة سنويا أظهرت احصاءات مكتب العمل ان البطالة في اليد العاملة الليبية كانت تقدر بحوالي ٥،٥ بالمئة • ان السبب في هذا الوضع الغريب هو اصرار العامل الليبي على ان ينتظر بدون عمل فترة من الزمن للحصول على عمل مع الحكومة او مع شركات البترول •

توزيع اليد العاملة

من أهم التغييرات التي سببها البترول في قطاع اليد العاملة كانت مسألة توزيع العمالة بين القطاعات المختلفة للانتاج • فبينما كان حوالي ٧٠ بالمئة من اليد العاملة تعمل في قطاع الزراعة والغابات في سنة ١٩٥٤ نجد هذا التوزيع قد تغير بصورة جوهرية في سنة ١٩٦٤ وما بعدها حيث انخفضت نسبة العمالة في قطاع الزراعة الى ٣٩،٦ بالمئة في تلك السنة والى ٣٢،٥ بالمئة سنة ١٩٦٨ واذا ما استمر هذا الاتجاه يتوقع ان تنزل هذه النسبة الى ٢٥ بالمئة سنة ١٩٧٣ • بينما نجد أن قطاع البناء والتشييد الذي لم يكن يشغل الا نسبة ضئيلة قبل البترول ارتفعت نسبة العمالة فيه الى ٨،٩ بالمئة سنة ١٩٦٤ و ١١،٧ بالمئة سنة ١٩٦٨ وعلى هذا الاساس يمكن ان تصل الى ٢٠ بالمئة في سنة ١٩٧٣ ، كما ارتفعت نسبة العمال خلال الفترة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٨ في الصناعة والخدمات الصحية والمرافق العامة والنقل والمواصلات والمخازن وكذلك الحال بالنسبة للخدمات الاخرى • بينما هبطت نسبة العمالة في قطاع التعدين وقطاع التجارة ولو بدرجة قليلة •

جدول رقم (١٢)

التغييرات في توزيع العمالة في خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨

النشاط الاقتصادي	النسبة المئوية للعمالة الاجمالية	
	١٩٦٤	١٩٦٨
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	٣٩ر٨	٣٢ر٥
التعدين ومقاطع الحجارة والجبس	١ر٤	٣ر٤
الصناعـة	٨ر٣	٨ر٤
البناء والتشييد	٨ر٩	١١ر٧
الكهرباء والغاز والمياه والخدمات الصحية	١ر٧	١ر٨
التجـارة	٧ر٦	٧ر٤
النقل والمواصلات والمخازن	٦ر٤	٨ر٣
الخدمات الاخرى	٢٣ر٢	٢٥ر٦

المصدر ــ مصلحة الاحصاء والتعداد ووزارة التخطيط والتنمية سابقا .

ان الزيادة الطفيفة التي ظهرت في نسبة العمال في قطاع التعدين لم تكن بسبب البترول لان هذا القطـاع لم يستوعب الا القليل مـن اليد العاملة منذ البداية . بل نجد ان نسبة العاملين فيه انخفضت من حوالي ٥ بالمئة من اليد العاملة في أواخر الخمسينات الى أقل من ثلاثة بالمئة في سنة ١٩٦٨ . ولكن الزيادة التي أظهرتها الارقام السابقة كانت في مقاطع الحجارة والجبس كنتيجة للتوسع الهائل في قطاع البناء بعـد اكتشاف البترول . وهكذا نلاحظ أن البترول في حد ذاتـه حينما يكتشف في

بلاد متخلفة يسبب تغيرات أساسية في تكوين وتوزيع القوة العاملة دون ان يستوعب في قطاعه العدد الكافي من العاملين الامر الذي يؤدي الى تجمع اليد العاملة حول نشاط البترول بحجم اكبر من ما يستوعبه هـذا القطاع • ان هذه الحقيقة كان لهـا في نظر المؤلف اكبر الاثر في سوء توزيع اليد العاملة الليبية وهبوط انتاجيتها بعد اكتشاف البترول •

ان الزيادة التي ظهرت في نسبة العمالة في قطاع الخدمات الاخرى ترجع الى ارتفـاع مستوى التشغيل في قطـاع الحكومة الذي سبقت الاشارة اليه • وكان معظم الذين دخلوا قطاع الحكومة بعـد اكتشاف البترول من الفئات التي تركت الريف سعيا وراء ثروة البترول وانتهت في الدوائر الحكومية بدون عمل جاد ومنتج وبهذا تحولت الى طاقـة عاطلة تستلم دخلهـا بصورة روتينية وتنفقه علـى السلع والخدمات المستوردة • اما الاعمال الجدية في قطـاع البناء والزراعة والمنازل فقد اصبحت تعتمد على اليد العاملة الاجنبية • والجانب الآخر لزيـادة اليد العاملة في قطاع الخدمات الاخرى فانه يرجع الى زيـادة افراد الشرطة والقوات المسلحة بعد سنة ١٩٦٤ •

ان وضع العمالة الذي ظهر بعد البترول كان يتسم بزيادة هائلة في الطلب على اليد العاملة الفنية والمهنية مع استمرار مستوى الطلب علـى ما هو عليه بالنسبة لليد العاملة غير الفنية ولكن العرض من هذه الفئـة لم يزد بسبب سوء التوزيع بين القطاعين الخاص والحكومـي والذي ظهر بشكل واضح بعد البترول • وكنتيجة لهذا الوضـع ازدادت نسبة العجز في اليـد العاملة الفنية على كافـة انواعها في القطاعين العـام والخاص • اما بالنسبة لفئة العمال غير الفنيين فقـد كان هنالك فائض مستمر ومتزايد في القطاع العام ، بينما القطاع الخاص وخاصة الزراعة والبناء كانت تشكو من نقص دائم في العرض من هذه الفئة وكنتيجـة لذلك كان القطاع الخاص يستورد هـذه الفئة مـن العمال من البـلاد

المجاورة ويستفيد من الذين كانوا يدخلون البلاد عبر الحدود وبدون اتمام عمليات المهاجرة واجراءات العمل •

اما في القطاع العام كان النقص واضحا في العمال الفنيين والمتخصصين الجامعيين في جميع الميادين خاصة في مجال الزراعة والصحة والتعليم حيث ظل الطلب على توسع هذه القطاعات والرفع من مستواها في ازدياد مستمر • هذا وقد كان من الطبيعي ان يؤثر هذا التوسع في نوعية اليد العاملة من حيث التعليم ومستوى الاحوال الصحية حيث ارتفع عدد التلاميذ في المدارس بشكل هائل بين الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٩ كما ازداد عدد الخريجين الجامعيين من لا شيء يذكر الى عدة آلاف منهم العديد من حملة الشهادات العالية مثل الطب والهندسة وغيرها من ميادين العلم والتخصص • كما ان نسبة الامية بين الكبار قد انخفضت بشكل ملموس خلال فترة ما بعد اكتشاف البترول •

غير انه رغم هذه التحسنات الواضحة في نوعية اليد العاملة خلال العشر سنوات الماضية لم نلاحظ لها بعد أي أثر يذكر على مستوى الانتاجية والتنظيم الاداري وذلك لحداثتها من جهة وسوء توزيعها من جهة أخرى • ولكن ينتظر ان يتحسن هذا الوضع مع مرور الزمن وانتشار الوعي العام في ميدان العمل والتنظيم •

والان يجدر بنا ان نختتم هذا الموجز عن العمالة باستعراض سريع لوضع الاجور وتطورها خلال الفترة التي يتناولها هذا الكتاب •

كانت أجور العمال غير المهرة قبل عهد البترول تتراوح بين سبعة وعشرة قروش يوميا ثم بدأت ترتفع بعد ذلك حتى اصبح الحد الادنى للاجور ٣٢ قرشا في سنة ١٩٦٠ ثم استمر في الارتفاع حتى الى ما يزيد عن خمسين قرشا في سنة ١٩٦٣ عندما ارتفع الحد الادنى للاجور الى خمسين قرشا تمشيا مع اتجاه السوق • هذا وبعد ان شرعت الحكومة في انفاق عائدات البترول على مشروعات التنمية ازداد الطلب على اليد

العاملة وارتفعت اجور العمال حتى وصلت متوسط جنيه يوميا في قطاع الزراعة وذلك في سنة ١٩٦٨ وحوالي ١٢٠ في قطاع البناء و ٨٠ قرشا في قطاع الحكومة ٠

هذه هي أهم التغيرات التي سببها البترول في تكوين وتوزيع اليد العاملة في البلاد ويلاحظ ان سوء التوزيع في اليد العاملة بين القطاع العام والخاص كان من أبرز المساوىء التي ساعد عليها البترول ولقد حصلت عدة محاولات لتصحيح هذا الوضع بشكل يخدم الانتاج والتنمية ولكن جميع هذه المحاولات لم تظفر بالتوفيق اما لمعارضة الفئات المتأثرة او لعدم استقرار الحكومة لفترة كافية حتى تتوصل الى نتيجة في هذا المضمار ٠ ولقد كانت احدى المحاولات الجادة في هذا السبيل سنة ١٩٦٨ حيث تقرر اعادة توزيع عمال الحكومة بشكل يخدم الانتاج ويحافظ على العدالة الاجتماعية ولكن لم تثمر تلك المحاولة بسبب تغير الحكومة بعد شهور قليلة من اتخاذ ذلك القرار الهام ٠

الفصل السابع

قطاع الزراعة

لقد رأينا في الفصل الثاني كيف كانت الزراعة وتربية الحيوانات تكونان القاعدة الاساسية والرئيسية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة التي سبقت البترول ولهذا يسهل علينا ان نفهم الان لماذا كانت الزراعة من اول القطاعات التي تأثرت باكتشاف البترول . هذا وقبل ان ندخل في تحليل الكيفية التي أثر بها البترول في هيكل ونمو القطاع الزراعي يجدر بنا أن نلخص ما كان عليه وضع هذا القطاع قبل البترول .

في تلك الفترة كانت الزراعة تستوعب حوالي ٨٠ بالمئة من سكان البلاد و ٧٠ بالمئة من اليد العاملة التي كانت تعمل بشكل موسمي واثناء سنوات الجفاف او خلال المواسم غير الزراعية مثل الشتاء كان الكثير من هذه اليد العاملة عاطلا . بل وحتى في غير هذه الفترات كانت هناك شبه بطالة مقنعة مستديمة . وكان الانتاج يتقلب من سنة الى أخرى حسب هطول الامطار واحوال الطقس والآفات الزراعية ولكن في سنة ١٩٥٠ التي يمكن اعتبارها سنة عادية كان انتاج الشعير ٨٥ الف طن وزيت الزيتون ٨ آلاف طن واما عدد الحيوانات الرئيسية فقد كان يتكون في

تلك السنة من ٧٦٧ الف رأس منهم ٢٩٠ الف معز و ٨٣ الف ابل . هذا وفي الوقت الذي لا توجد فيه بيانات عن مستوى الانتاجية يمكن القول عموما بان تلك الانتاجية كانت في اغلب الاحيان واطية للغايـة بسبب انعدام الوسائل العصرية المفلاحة وقلة الخبرة الفنية والاداريـة . فاذا استثنينا بعض المزارع الكبيرة العصرية والتي كانت ملكا للايطاليين فان زراعة البـلاد كانت تعيش علـى مستوى الكفاف فيما عـدا الحبوب والحيوانات حيث كـان هنالك فائض ملموس في بعض السنوات يجد طريقه الى السوق . وعلى العموم كان مستوى المعيشة يدور حول توفير الغذاء الضروري لدرجةانه من٦٥ الى ٧٠ بالمئة من الانفاق الفردي كانعلى المواد الغذائية .

هذا ما كان عليه الوضع قبل عهـد البترول . اما بعـد ذلك فان الوضع قد تغير بشكل واضح حسب ما سنرى فيما بعد . ان اول تعداد زراعي تم انجازه كان في سنة ١٩٦٠ ومن ذلك التعداد يمكن ان نوجز المعلومات الآتية حول هيكل ومستوى الزراعة في تلك السنة .

كان مجموع الوحدات (١) الزراعية في البـلاد اكثر من ١٤٥ الف موزعة بين ١٠٧ آلاف في المنطقة الغربية و٢٨ الف في المنطقـة الشرقية و ٨ آلاف في المنطقة الجنوبية . من هذه المجموعة كان هناك اكثر من ٦ آلاف وحدة لا تملك اية ارض ولكنها تتكون من حيوانات فقط . وكان حوالي ٨٠ بالمئة من الوحدات الزراعية يتراوح حجمها بين هكتار واحد وخمسين هكتارا وكان معدل الحجم حوالي ٣٠ هكتارا في المنطقـة الشرقية و٢٩ هكتارا في المنطقة الغربية و٥،٤ هكتار في المنطقة الجنوبية. هذا وقد كان مجموع المساحـة الزراعية لانتـاج الحبوب والعلف

---

١ ـ تعريف الوحدة الزراعية حسب التعداد الزراعي الاول لسنة ١٩٦٠ .

والخضراوات في تلك السنة حوالي مليـون هكتار بما في ذلك حوالي ١٢١ الف هكتار تحت الري • اما المساحة المزروعة بالفواكه فقد كانت حوالي ٨٧ الف هكتار كما ان مساحة المراعي كانت تقدر بحوالي ١٫٢ مليون هكتارا • وكان مجموع الحيوانات الزراعية حوالي ثلاثة ملايين رأس منها ما يزيد عن ٢٫٥ مليون رأس مـن الغنم والمعز وحوالي ٢٥٥ الف رأس من الابل و ٣٠٥ الف رأس من الدواجن • وكان عدد النخيل يزيد عن ثلاثة ملايين شجرة اكثر من نصفها غيرمنتج او من النوع الرديء •

اما كثافـة الاراضي الزراعية بالنسبة لسكان الريف حسب بيانات التعداد فقد كانت ١٫٢ هكتار للفرد الواحد في المنطقة العربية و ١٫٧ في المنطقة الشرقية و ٠٫١ في المنطقة الجنوبية وفي حالـة الاراضي المروية كـانت الكثافة ٠٫١٦ هكتار و ٠٫٠٦ هكتار و ٠٫٠٨ هكتار في نفس المناطق على التوالي • ونظرا لظروف البلاد الطبيعية وبالاضافة الى آثار البترول على الانتاج الزراعي خلال الفترة ١٩٥٦ ــ ١٩٦٥ كان من الطبيعي أن نجد انتاجية الزراعة في ليبيا أقل بكثير من المعدلات العالميـة وحتى بالنسبة لمعدلات الانتاج في البلاد الافروآسيوية • فمثلا كان معدل انتاج الشعير في سنة ١٩٦٠ ١٫٧ قنطارا للهكتار الواحد و ٦٫٧ قنطار في حالة الزراعة المروية بينما كان المعدل العالمي ١٣ قنطارا والمعدل الآفرو أسيوي عشرة قناطير ويلاحظ نفس الفرق بالنسبة للقمح وبقيـة أنواع الحبوب وكذلك بالنسبة للخضراوات والفواكه • وكانت الملكية الزراعية موزعة كالآتي : ٥٩ بالمئة مملوكة للافراد الذين يعملون بها و ٣٥ ملك مشاع أو قبلي و ٣٫٤ بالمئة مؤجرة من الافراد والحكومة • وكانت نسبة الملكية من قبل الحائز على الارض بنسبة ٦٤ بالمئة في المنطقة الغربية و ٣٧ بالمئة في المنطقة الشرقية و ٩٣ بالمئة في المنطقة الجنوبية بينما كانت الاراضي القبلية تكون حوالي ٣٣ بالمئة و ٤٫٤٧ بالمئة في نفس هذه المناطق على التوالي •

هذا بالنسبة للاراضي الزراعية وتوزيع ملكيتها . اما سكان الريف حسب ما جاء في تعداد سنة ١٩٦٠ فقد كان هنالك حوالي ٨٥٥ الف نسمة او حوالي ٧٠ بالمئة من سكان البلاد يسكنون الريف منهم ٣٥٥ الف كانت اعمارهم اقل من ١٥ سنة وكان عدد العاملين في القطاع الزراعي في تلك السنة حوالي ٢٨٠ الف اي حوالي ٦٠ بالمئة من مجموع اليد العاملة بينما كان عدد العاملين في قطاع البترول لا يزيد عن ١٥ الف فرد . يجدر بنا ان نلاحظ هنا ان نسبة العاملين في قطاع الزراعة انخفض من حوالي ٨٠ بالمئة من مجموع اليد العاملة في أوائل الخمسينات اي قبل البترول الى ٦٠ بالمئة في سنة ١٩٦٠ اي بعد اربع سنوات من دخول شركات البترول وسنرى فيما بعد كيف نزلت هذه النسبة حتى اصبحت تقدر بحوالي ٣٠ بالمئة في سنة ١٩٦٩ وذلك بسبب التغيرات التي احدثها البترول في توزيع اليد العاملة والهيكل الاقتصادي بصورة عامة .

وعلى العموم يمكن القول بأن التعداد الزراعي لسنة ١٩٦٠ أظهر بعض الحقائق التي توضح مدى التخلف الذي كانت تعيشه الزراعة اذا ما استثنينا بعض المزارع الحديثة التي كانت في الغالب ملكا للايطاليين او لغيرهم من الاجانب . ان النقاط التالية توجز أهم هذه الحقائق التي كانت ولا زالت تعوق النمو الزراعي .

(١) تفتيت ملكية الاراضي الزراعية الى اجزاء صغيرة غير قابلة للنمو والتطوير حسب الاساليب الحديثة فبينما كان متوسط حجم الوحدة الزراعية حوالي ٣٠ هكتارا كانت هذه الوحدات الزراعية مكونة من اجزاء كثيرة تتراوح ما بين ٤،٢ جزءا في المنطقة الغربية وبمعدل ١٩ جزءا في نفس المنطقة وجزئين في المنطقة الشرقية وثلاثة اجزاء في المنطقة الجنوبية ... ان هذه الارقام تظهر ان مشكلة الملكية الزراعية في ليبيا تختلف كل الاختلاف عن الوضع في كثير من البلاد النامية في الشرق الاوسط وافريقيا وامريكا اللاتينية حيث كانت ولا تزال

مشكلة الاقطاع والعمال الزراعيين والفلاحين الذين يملكون الارض وليس امامهم الا العمل في مزارع الاقطاعيين والاثرياء • لذلك نجد ان مشكلة الملكية الزراعيه في ليبيا تدور حول الاقلال من تفتيت الاراضي الزراعية وتجميع ما امكن منها في وحدات قابلة للنمو والتطور الحديث وكذلك مسألة فض المنازعات حول عقود وحجج التملك •

(٢) ان الاساليب الزراعية المختلفة والتي كانت سائدة وقت التعداد وسوء استغلال الاراضي الزراعيه كانت السبب الرئيسي لتبذير موارد التربة والمياه التي يعتمد عليها مستقبل الزراعة •

(٣) كان هنالك عدد كبير من الاشجار وخاصة النخيل غير المنتجة التي كانت تشغل اراضي زراعية قيمة وتستهلك في الكثير من المياه النادرة •

(٤) قلة استعمال الآلات والاسمدة والموريدات ووسائل الري الحديثة •

(٥) وجود اكثر من ٦٠ بالمئة من اليد العاملة في الزراعة اكثرهم من الاميين الذين لا ينتجون الا القليل الامر الذي يؤدي الى ضياع كبير للثروة البشرية الثمينة •

هذه أهم الخصائص التي أظهرها اول تعداد زراعي تم في البلاد •

الان يجدر بنا ان ننتقل الى تحليل آثار البترول على الزراعة وخاصة بعد سنة ١٩٦٠ عندما اجري التعداد الزراعي •

لقد أوضحنا ما فيه الكفاية في الاجزاء السابقة من هذا الكتاب كيف أدى نشاط القطاع البترولي الى التوسع النقدي والمالي الذي ادى بدوره الى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات وكيف كانت هذه التغيرات مركزة في المدن الرئيسية وخاصة في طرابلس وبنغازي • وكان من الطبيعي لهذه التغيرات المادية أن تجلب انتباه سكان الريف الذين كانوا يعانون الكثير من الحاجة والحرمان وخاصة في سنوات الجفاف • الا انه رغم ذلك الحرمان لم يكن امامهم اي بديل للعمل في قطاع الزراعة •

اما بعد دخول شركات البترول فقد اصبح الكثير من سكان الريف يطمعون في العمل السهل والاقامة الملائمة في المدن .

ولذلك بدأت موجة الهجرة من الريف الى المدن حتى انخفضت نسبة سكان الريف لمجموع السكان من ٨٠ بالمئة سنة ١٩٥٤ الى ٧٠ بالمئة سنة ١٩٦٠ وحوالي ٣٠ بالمئة سنة ١٩٦٩ وهي نسبة لا توجد الا في البلاد المتطورة اقتصاديا . ان ظاهرة الهجرة من الريف الى المدن على نطاق واسع حدثت في اوروبا وبريطانيا بعد الانقلاب الصناعي وكذلك في الولايات المتحدة واليابان خلال فترات النمو والتطور التي مرت بها هذه البلدان خلال القرن التاسع عشر وحتى وقتنا هذا . غير ان السبب وراء تلك الهجرة في تلك الاقطار كان يدور حول دخول التكنولوجية والادارة الحديثة في الزراعة مما أدى الى زيادة الانتاج والاقلال من الحاجة الى اليد العاملة . هذا من جهة القطاع الزراعي اما من جانب قطاع الصناعة والخدمات فقد كان هنالك توسع كبير في هذه المجالات جميعها يحتاج الى اليد العاملة . لذلك كانت الهجرة من الريف الى المدن في الدول التي تعتبر الان متقدمة نتيجة طبيعية لنمو القطاع الزراعي وزيادة انتاجية الفرد فيه مما أدى الى الاستغناء عن الكثير من اليد العاملة والتوسع والنمو في قطاع الصناعة والخدمات الامر الذي أدى الى زيادة الطلب على اليد العاملة في المدن ومراكز التجمعات السكانية حيث توجد هذه النشاطات .

ان مثل هذه الهجرة كانت ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية حيث ساهمت في زيادة انتاجية الفلاح ووفرت اليد العاملة لقطاع الصناعة والخدمات وفي نفس الوقت نشأ سوق كبير للمواد الغذائية في المدن بسبب هجرة العمال للعمل في الصناعة وقطاع الخدمات مما أدى الى زيادة أسعار المواد الغذائية وشجع الانتاج الزراعي الذي ينتج بكثافة أكثر وبعدد أقل من اليد العاملة . وذلك بفضل ادخال الوسائل الحديثة

في ميدان الفلاحة وهجرة الكثير من سكان الريف الى المدن ٠

هذا ، ما كان عليه الوضع في البلاد التي تعتبر الان في مقدمة الدول المتطورة اقتصاديا ٠ اما في بلادنا فان هجرة السكان من الريف الى المدن لم تكن ناجمة عن اي تحسن في اساليب الزراعة او توسع في قطاع الصناعة والخدمات باستثناء البترول ٠ وبعبارة أخرى لم تكن هذه الهجرة نتيجة للاستغناء عن اليد العاملة في الزراعة بسبب ادخال الوسائل الحديثة وانما كانت ناتجة عن اعتقاد الكثير بان البترول قد خلق فرصا للعمل السهل والمريح في المدن وكانوا يسرعون للحصول على نصيبهم من هذه الفرص ٠ غير ان السعي وراء مظاهر الذهب الاسود قد جلب انتباه المواطنين باعداد اكثر بكثير من قدرته على استيعاب اليد العاملة حيث كان من المعروف انه من القطاعات التي تعتمد على رأس المال اكثر من العمال في نشاطها وحتى ما تحتاجه من عمال كلهم من المهنيين والفنيين ٠ لذلك كانت اول نتيجة لهجرة السكان من الريف الى المدن في ليبيا ازدحام المدن وما سببه هذا الازدحام من ضغط على المرافق العامة والاسكان وفي نفس الوقت تركت الاراضي الزراعية خالية من السكان مما أدى الى اهمالها وانسحابها من الانتاج حتى على المستوى المنخفض الذي كان قبل البترول ٠

وفي نفس الوقت سبب تزاحم السكان في المدن المزيد من الطلب على المواد الغذائية التي كان يجب ان ينتجها القطاع الزراعي ٠ فزيادة السكان في المدن مع زيادة الدخل الفردي أدت الى زيادة الاستهلاك مما أدى الى زيادة الطلب والاسعار وخاصة في المواد الغذائية ٠ هذا من جهة ومن جهة أخرى كان الاثر المباشر لانسحاب اليد العاملة من الريف باعداد كبيرة هو انخفاض الانتاج الزراعي في المناطق التي خسرت تلك اليد العاملة ٠ وهكذا أدت هجرة السكان من الريف الى المدن بسبب نشاط قطاع البترول الى زيادة الطلب على المواد الغذائية وانخفاض في عرض هذه

المواد بسبب هبوط الانتاج الزراعي الذي كان يعتمد على اليد العاملة وأساليب الفلاحة التقليدية .

ولو كان التوسع الذي حدث في المدن وما سببه من هجرة من الريف نتيجة لمرحلة نمو طبيعية لادى هـذا الوضع الى زيـادة في الانتـاج الزراعي للاستفادة من ارتفاع الطلب والاسعار في المواد الغذائية . ولكن هذا لم يحدث في ليبيا بعد الدخول في مرحلة البترول مباشرة لان كل الذي جاء به البترول هو مبلغ من المال انفق فـي البلاد وسبب توسعـا نقديا في القطاع التجاري ومجال الخدمات دون ان يحدث اي تطور في موارد البلاد الاخرى او زيادة في انتاجية اليد العاملة ورأس المال . لذلك لم تستفد الزراعة من التوسع النقدي الذي حدث في المدن مثل مـا استفادت زراعة البلاد التي مرت بمراحل نمو طبيعي في اوروبا وامريكا وغيرها من المناطق التي نمت فيها الزراعة وكان لذلك النمو اكبر الاثر في تنمية الاقتصاد الوطني ككل بفضل ما وفرته الزراعة من انتاج يكفي لاستهلاك المناطق الحضرية مع الاستغناء عن اعداد كبيرة من اليد العاملة التي استغلت في الانتـاج الصناعي وتطوير المرافق العامـة والخدمات الاقتصادية والاجتماعية في المدن والريف .

ولكن في ليبيا كل ما فعله قطاع البترول خـلال المرحلة الاولى من نشاطه كان هجرة اليد العاملة من الريف وتجمعها في المدن بدون عمـل مثمر مع انخفاض الانتاج الزراعي وهذا ما يحدث عندما تنفق أموال كبيرة في الاقتصاد لا تكون نتيجة للنمو الطبيعي لذلك الاقتصاد وانما يكون مصدرها خارجيا او نتيجة لاكتشاف مفاجىء لثروات ثمينة مثل البترول او الذهب .

ان الفترة الواقعة بين تاريـخ دخـول شركات البترول سنة ١٩٥٥ وبداية استلام الحكومة لعائدات النفط في سنة ١٩٦٣ كان لهـا اسوأ النتائج من حيث تأثير البترول على الزراعة والمرافق الانتاجية للاقتصاد

الوطني بصورة عامة . والسبب في ذلك كان ما أحدثته نفقات شركات البترول خلال تلك الفترة من تغيرات في مستوى وهيكل الطلب والعرض على السلع والخدمات من جهة وتوزيع اليد العاملة بشكل لا يخدم الانتاج الوطني من جهة اخرى . فمن ناحية الطلب على كافة انواع السلع والخدمات الحديثة كانت هنالك زيادة كبيرة في المدن من قبل العاملين في قطاع البترول من أجانب وليبيين ومن جانب العرض كان هنالك هبوط بسبب قلة الانتاج الوطني اصلا ثم ما سببه البترول من انخفاض في الانتاج الزراعي وسوء توزيع لليد العاملة مما زاد في عدم انتاجيتها . ومثل ما اتجهت اليد العاملة الى المدن سعيا وراء الاجور العالية والكسب السريع اتجه رأس المال الخاص الذي تجمع في القطاع التجاري والخدمات بعد دخول شركات البترول اتجه الى الاستثمار في العقارات والتجارة بدلا من الزراعة وبهذه الصورة كان الاثر الاول للبترول على قطاع الزراعة هو حرمانه من اليد العاملة ورأس المال في وقت واحد . الامر الذي أدى الى تخلف الزراعة بالنسبة لقطاع العقارات والتجارة .

من الواضح ان مثل هذا الوضع كان يتطلب تدخلا حاسما من جانب الدولة لصالح الزراعة وكافة مجالات الانتاج لكي يستفيد الاقتصاد الوطني بشكل دائم من التوسع النقدي والمالي الذي سببه البترول . ولكن لم يكن هنالك تدخل من هذا النوع بسبب انعدام الوعي الكافي للآثار البعيدة المدى التي تترتب على دخول البلاد في مرحلة التنقيب على البترول وكذلك عدم استقرار الحكومات في ذلك الوقت لفترة كافية لمعالجة الموقف حتى ولو كان الوعي اللازم متوفرا . بالاضافة الى هذه النواحي البشرية كانت هنالك اسباب مادية تحول دون تدخل الحكومة بشكل فعال في الميدان الزراعي . فالمرافق العامة مثل الكهرباء والمواصلات التي تعتمد عليها التنمية الزراعية الحديثة كانت اما معدومة

في بعض المناطق او موجودة في مناطق أخرى بقدر قليل وعلى مستوى واطي من الجودة •

لا شك ان تنمية هذه المرافق يحتاج الى أموال كبيرة ووقت كافي للدراسة والاعداد والتنفيذ ثم اليد الفنيه اللازمة للادارة والتسيير وحيث أن جميع هذه العناصر لم تكن متوفرة لدى الدولة خلال فترة ما قبل الدخول في انتاج البترول فانها لم تتمكن من التدخل لحماية الانتاج الزراعي من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي احدثها البترول والتي كانت في مجموعها لا تساعد على تنمية الزراعه في الظروف التي كانت سائدة وقت ذاك •

من المعروف ان الزراعة حتى في البلاد المتطورة مثل اوروبا وامريكا تعتبر ضعيفة من ناحية مقدرتها على المنافسة في السوق الحرة وذلك بالنسبة للصناعات والخدمات المتكاملة الحديثة • لقد اكتشفت هذه البلدان منذ الثلاثينيات انه اذا ما ترك الامر للسوق الحرة للقيام بوظيفة توجيه عناصر الانتاج وتوزيع الدخل فان الزراعة لا تستطيع ان تقف على قدميها نظرا للفوارق الرئيسية بين الزراعة وهذه القطاعات من حيث طبيعة الانتاج وعدد الوحدات الانتاجية وحجمها وطريقة استعمال اليد العاملة • ان هذه الفوارق وغيرها تجعل من الزراعة قطاعا اقتصاديا لا يستطيع ان ينافس الصناعة والخدمات الحديثة مهما بلغت درجة النمو وكفاءة الانتاج في هذا القطاع • ان معرفة هذه الحقائق من قبل البلاد التي سبقتنا في معركة النمو أدت الى تدخل الدولة لضمان الاسعار الزراعية وحماية دخل المزارع بشكل يساعد على الاستقرار وزيادة الانتاجية • فاذا كان الامر كذلك بالنسبة لزراعة البلاد المتطورة فان الوضع بالنسبة للزراعة الليبية التي كانت ولا زالت تعاني من ضعف الانتاج بسبب التخلف التكنولوجي وقلة رأس المال وعوامل البيئة المتقلبة التي تعتبر من صفات هذا الجزء من منطقة البحر الابيض •

يتطلب تدخل الدولة بامكانيات كبيرة وبشكل مستمر غير انه لـم تكن لدى الدولة الامكانيات الفنية والمالية اللازمة قبل استلام الحكومة عائدات البترول في سنة ١٩٦٢ ــ ١٩٦٣ وحتى بعد ذلك التاريـخ لم تكن هذه المبالغ كافية لمتطلبات البلاد الا بعد سنة ١٩٦٦ . وهكذا نجد انه فـي الفترة التي كان اثر البترول على الزراعة ذا طابع هدام لم تكـــن لدى الحكومة الاموال اللازمـة ولا الوعي المطلوب للقيـام بالدور الفعال لصالح التنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت الذي كانت الزراعة تعاني من أثر البترول كانت قطاعات الخدمات والتجارة والنقل والبناء تتوسع في المدن بشكل شامل وبدرجة سريعة حيث جلبت اليهـا كل اليد العاملـة ورأس المال وذلك على حساب الاستثمار في الزراعة .

وحيث ان الزراعة بهذا الوضع من التخلف لم تكن قادرة على توفير الانتاج اللازم لاستهلاك المدن التي اصبحت مزدحمة بالسكان الاجانب والليبيين الذين زادت دخولهم بعد البترول كان من الطبيعي ان يتجـه الطلب على المواد الغذائية من الخارج وهكذا اصبـح المستهلك الليبي مرتبطا بالاسواق العالمية للحصول على متطلباته . واما الزراعة فقد تركت في مستوى التخلف الذي كانت فيه والركود الذي سببه البترول . وفي الوقت الذي كان فيه أثر البترول على الانتاج الزراعي سيئا وضارا فان البترول وفر من جهة اخرى الدخل اللازم للعاملين بالمدن وحقول البترول ليشتروا ما يحتاجون من مواد غذائية كما وفر للبلاد العملة الصعبـة اللازمة لاستيراد هذه المواد بالكميات والانواع المطلوبة الامر الذي ادى الى المزيد من العزلة بين المستهلك الوطني وقطاع الانتاج المحلي وخاصة الزراعـة .

ان الارقام الآتية توضح اتجاه البلاد الى استيراد المواد الغذائية من الخارج تحت تأثير البترول . ففي سنة ١٩٥٦ التي بدأ فيها التنقيب عـن البترول كان مجموعة قيمة الواردات من المواد الغذائيـة حوالي خمسة

ملايين جنيه ثم ارتفعت الى ٧،٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ اي عند بداية الانتاج والى ٢٧،٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ و ٣٠،٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٩ . اما صادرات البلاد من المواد الغذائية فقد نزلت من قيمة ١،٢٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ الى ٦٠٠ الف جنيه سنة ١٩٦١ و ٣٢ الف جنيه سنة ١٩٦٨ اي اقل من قيمة الثلث ما تستورده البلاد في يوم واحد .

وبهذا الشكل وهذه الصورة تمكنت المواد الغذائية المستوردة ان تملي العجز الذي نشأ بين الطلب والعرض في اسواق المواد الغذائية ومن ثم صار الكثيرون ينظرون الى الاستيراد كبديل اسهل وحتى انسب من تنمية الزراعة المحلية كما ان التوسع المالي الدي سببه البترول زاد من تكلفة الانتاج في القطاع الزراعي مما ادى الى المزيد من الصعوبات التي كانت تواجه الفلاح حتى اصبح يبحث على عمل اسهل واكثر فائدة مادية في المدن ومع شركات البترول وبصورة خاصة مع الحكومة . وحيث ان التوسع المالي الذي جاء مع البترول وسبب في ارتفاع تكلفة الانتاج والى المزيد من الاستيراد من المواد الغذائية فان الانتاج الزراعي المحلي اصبح يواجه منافسة شديدة من سوق الاستيراد مما جعل اقتصاديات الانتاج الزراعي غير مربحة بدون مساعدة الحكومة وحمايتها للاسعار الزراعية المحلية . ولكن سبق وان اوضحنا كيف كانت الحكومة غير واعية لهذا الامر بالاضافة الى عدم توفر الامكانيات اللازمة لهذا الغرض حتى ولو كان لديها الوعي الكافي . كما ان اهتمام الحكومة بمقامة التضخم المالي الذي سببه البترول جعلها تتردد في حماية الزراعة المحلية عن طريق الحد من الاستيراد واستعمال التعرفة الجمركية لهذا الغرض . ثم ان الحكومة كانت تعتمد الى حد كبير قبل اكتشاف البترول على عائدات الجمارك ولهذا لم يكن في وسعها رفع التعرفة الجمركية لدرجة يمنع بها الاستيراد وبالتالي تستغني على عائدات الجمارك . وفوق جميع هذه الاعتبارات كان هنالك العجز المتزايد بين الانتاج المحلي

والطلب على المواد الغذائيـة الامر الذي جعـل اللجوء للاستيراد امرا لا مفر منه .

ونظرا لهـذه الاسباب والظروف مجتمعة نشأ وضع مضاد للتنميـة الزراعية خلال الفترة ١٩٥٥ ــ ١٩٦٢ . بل اصبحت الزراعة التقليديـة التي كانت تعتمد على الطاقة البشرية والحيوانية غير قادرة على الاستمرار والبقاء . وفي نفس الوقت لم تتمكن الزراعة الحديثة المعاصرة من الظهور نظرا لقلة اليد الفنية المدربة وارتفاع الارباح في الميادين غير الزراعيـة مثل البناء والتجارة والعقارات كما ان الحكومة لم تهتم خلال تلك الفترة باستعمال الوسائل النقدية والمالية الحديثة لتوجيه رأس المال واليد العاملة الى الزراعة كاستعمال الضرائب مثلا والقروض للاقلال من النشاط غير المثمر بالنسبة للمجتمع وتشجيع الاستثمار المثمر في الزراعة. ان الظروف السياسية التي كانت سائدة آنذاك لم تسمح باستعمال مثل هذه الوسائل كما كانت هنالك مشاكل فنية وادارية تقلل من فعالية هذه الاساليب في اقتصاد متخلف مثل اقتصادنا وخاصة بعـد اكتشاف البترول . وهكذا نجد انه تحت هذه الظروف ترك الامر لتصرف السوق الحر بـدون اي تدخل من الدولة وهذا يعني ان السوق قام بوظيفته التقليدية المعروفـة من حيث توجيه الموارد والاستثمارات الى القطاعات المربحة والقومية من الناحية المادية بغض النظر عن مصلحة المجتمـع الامر الذي ادى الـى تدهور احوال الزراعة التقليدية وحال دون تطور الزراعة الحديثة . وحتى المزارع الكبيرة الحديثة التي كانت ملكا للايطاليين في منطقـة طرابلس اصبحت اهميتها في الاقتصاد الوطنـي تتضاءل شيئا فشيئا رغم انهـا استمرت في الانتاج .

ان الارقام الآتية تلخص لنا بعض المؤشرات العامة التي أظهرت أثر البترول على الزراعة خلال الفترة ١٩٥٨ ــ ١٩٦٨ وتسهل علينا مهمة تتبع هذا الاثر من حيث عناصره وأسبابه وأبعاده . ان اول ما يلاحظ من هذه

المؤشرات هبوط الانتاج الزراعي خلال الفترة ما بين ١٩٥٨ و ١٩٦٢ حيث نزلت قيمته من ٢٠ الى ١٧،٣ مليون جنيه محسوبة باسعار سنة ١٩٦٤ • رغم ان اوضاع الطقس والبيئة لم تكن سيبه في تلك السنة •

جدول رقم (١٣)

مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني

ملايين الجنيهات	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٧	١٩٦٨
قيمة الانتاج الزراعي (بأسعار ١٩٦٤)	٢٠ر٠	١٧ر٣	٢١ر٠	٢١ر٧
قيمة الانتاج الزراعي كنسبة للناتج المحلي	٢٦ر١٪	٩ر٤٪	٣ر٤٪	٢ر٦٪
قيمة الصادرات الزراعية (بالاسعار الجارية)	٢ر٧	١ر٨	٠ر٦	٠ر٤٧
قيمة العجز التجاري في المواد الغذائية	٢ر٤	٦ر٦	١٨ر٦	٢٨ر٩٥
اليد العاملة في الزراعة (كنسبة مئوية من مجموع اليد العاملة)	٧٠٪	٥٠٪	٣٣ر٩٪	٣٠٪
قيمة صادرات البترول	—	٤٩ر٠	٤١٧ر٣	٦٦٤ر٣٠
(كنسبة مئوية من الناتج المحلي)	—	٢٨ر٥٪	٥٤ر٧٪	٥٩ر٧٪

المصدر ـ مصلحة الاحصاء والتعداد ووزارة التخطيط والتنمية سابقا .

ما يلاحظ ان القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي وبالاسعار الثابتة أظهرت ارتفاعا ملحوظا بعد سنة ١٩٦٥ حتى بلغت ٢١،٠ مليونا من الجنيهات في سنة ١٩٦٧ و ٢١،٧ مليونا في السنة التالية • ويلاحظ ايضا ان قيمة الانتاج الزراعي كنسبة للناتج المحلي قد هبطت من ٢٦،١ بالمئة في سنة ١٩٥٨ الى ٩،٤ بالمئة في سنة ١٩٦٢ والى ٢،٦ بالمئة سنة ١٩٦٨

وذلك بسبب زيادة اهمية قطاع البترول في الاقتصاد الوطنــي بعد سنة ١٩٥٨ بحيث ارتفعت قيمة انتاجه من لا شيء في سنة ١٩٥٨ الى ٤٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ و ٤١٧،٣ مليون جنيه سنة ١٩٦٧ و ٦٦٤،٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ • وكانت نسبة هذا الانتاج الى مجموع الناتج المحلي ٢٨،٥ بالمئة سنة ١٩٦٢ و ٥٤،٧ بالمئــة سنة ١٩٦٧ او ٥٩،٨ بالمئة سنة ١٩٦٨ • وهكذا نجد انه كلما زادت نسبة انتاج البترول في مجموع الناتج المحلي كلما قلت أهمية الانتاج الزراعي بالنسبة للناتـــج المحلي • حتى انهـا وصلت الى مجرد ٢،٦ بالمئة في سنة ١٩٦٨ حيث ان نسبة البترول كانت حوالي ٦٠ بالمئة ومن المعتقد ان هذا الاتجاه قد استمر خلال سنة ١٩٦٩ •

ان الارقام السابقة تؤيد ما توصلنا اليه سابقا من ان البترول كان له اثر سيء على الزراعة خلال الفترة ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٢ – ١٩٦٣ حيث كان المجهود الخاص يتهرب من العمل والاستثمار في الزراعة والحكومة لم تكن تملك الامكانيات اللازمة للدخل بالمال والرجال لمعالجة هذا الوضع الامر الذي ادى في النهاية الى انهيار الزراعة التقليدية وحال دون التوسع في الزراعة المعاصرة التي تعتمد على وسائل الفلاحة الحديثة • ورغم ان الحكومة بصورة عامة لم تكن واعية بالقدر الكافي لخطورة هذا الوضع الا ان بعض الدوائر الرسمية وخاصة مصرف ليبيا كانت تسعــى لجلب الانتباه لأهمية التنمية الاقتصادية المنظمة والمبنية على قدر من التخطيط والتدبير • ولقد نجحت هذه الدوائر في اقناع الحكومة بتكليف البنك الدولي للانماء والتعمير باجراء مسح شامل للاقتصاد الوطني وقد تم هذا المسح في سنتي ١٩٥٨ – ١٩٥٩ (١) وكان من اهم نتائجه ابراز الدور الخطير الذي تلعبه الزراعة في تنمية البلاد اقتصاديا ، كما حدد التقرير

---

١ – تقرير البنك الدولي للانشاء والتعمير على التنمية الاقتصادية فـي ليبيا سنة ١٩٦٠ .

اهم المشاكل التي تواجه الزراعة تحت النقاط الآتية :

١ ــ المشكلة الزراعية من حيث النظام القبلي وتفتيت الملكية في المناطق الساحليـة ٠

٢ ــ قلة او انعدام التسهيلات الائتمانية للمزارعين ٠

٣ ــ انعدام المعرفة بالوسائل الحديثة للفلاحة وتربية المواشي مما يتطلب جهدا كبيرا في ميدان التدريب والارشاد الزراعي ٠

٤ ــ مشكلة التسويق ومسألة الاسعار والحماية من الاستيراد ٠

٥ ــ التنظيم الحكومي لادارة المسائل الزراعية ٠

ولقد اقترح البنك برنامجا لتطوير الزراعة خلال الفترة ١٩٦٠ــ١٩٦٥ قدر له مبلغ ٥،١٣ مليون جنيه اي بمعدل سنوي قدره حوالي مليون من الجنيهات ٠ ورغم ان هذا المبلغ كان أقل بعض الشيء من معدل الانفاق العام في قطاع الزراعة خلال السنوات السابقة الا ان البنك كان يعتقد انه مع التخطيط السليم والتنفيذ الفعال يمكن لهذا المبلغ ان يمول بداية مشروع انمائي مرض في قطاع الزراعة ٠ وكان بالطبع هذا البرنامـج الزراعي يمثل جزءا من مشروع شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قدر له مبلغ ٢٥ مليون جنيه بأسعار سنة ١٩٥٩ ٠ كما أوصت بعثة البنـك الدولي بانفاق مبلغ ١،٦ مليون جنيه لغرض تأسيس وزارة اتحادية للزراعة وكذلك قسم لمسح الاراضي وآخر للجيولوجية والمياه علـى مستوى الحكومة الاتحادية ٠

هذا ورغم ان بعثة البنك قد تقدمت بتقريرها الى الحكومة بعد عدة اشهر من اكتشاف البترول فهي لم تفلح في الانتباه الى خطورة هـذا الحادث بالنسبة لمستقبل الزراعة ٠ بل افترضت البعثة ان اثر البترول على الزراعة لن يظهر بشكل حاد خلال الخمس سنوات المقترحة لتنفيذ برنامج التنمية الزراعية بالصورة التي رسمتها البعثة ٠ ان التطورات التي ظهرت فيما بعد تؤكد لنا الان ان هذا الافتراض يمكن اعتباره اكبر خطأ وقعت

فيه البعثة حيث ان الارقام السابقة تدل على ان اثر البترول على الزراعة كان يعرقل في تنميتها خلال نفس الفترة التي أجريت فيها البعثة دراستها وذلك حتى قبل اكتشاف البترول . بل كانت أسوأ آثار البترول على الزراعة خلال فترة التنقيب وليس بعد الدخول في الانتاج واستفادة الحكومة من عائدات البترول .

ورغم العيوب والنواقص التي كانت ظاهرة في تقرير بعثة البنك الدولي مثل التي أشرنا اليها في الفقرة السابقه كان من الممكن ان تستفيد الزراعه بعض الشيء لو ان الحكومة تدخلت لصالح التنمية الزراعية حسب البرنامج الذي أعدته البعثة . غير ان الاوضاع السياسية وقلة الكفاءة الفنية والادارية على المستوى القيادي لم يجعل الحكومة في ذلك الوقت قادرة على الاستفادة من مجهود البعثة بالقدر الكافي . ولهذا يلاحظ مرور ثلاث سنوات بعد تقديم البعثة تقريرها الى الحكومة حتى تمكنت الاخيرة من اعداد اول برنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وخلال هذه السنوات الثلاث ظلت توصيات البعثة حول القطاع الزراعي بدون تنفيذ ما عدا التوصية الخاصة بتأسيس هذه الوزارة في سنة ١٩٦١ . كما تبادلت على السلطة خلال هذه السنوات الثلاث ، ثلاث حكومات وعدة تغييرات وزارية وسياسية وتنظيمية كانت لها أبعد اثر على دور الحكومة في تنمية القطاع الزراعي .

فبالاضافة الى تأسيس وزارة الزراعة في سنة ١٩٦١ قامت الحكومة بالغاء وكالات التنمية الثنائية مثل وكالات اللارك والمصالح المشتركة ومؤسسة التنمية والاستقرار التي قامت بعد الاستقلال مباشرة لادارة المساعدات الاجنبية من الولايات المتحدة وبريطانيا . اما اختصاصات هذه الوكالات والمشروعات التي كانت قائمة بتنفيذها فقد نقلت الى هيئة عامة مستقلة سميت بمجلس الاعمار الذي كان يتكوّن من ممثلين عن الحكومة الاتحادية والولايات الثلاثة . وأما التغيير الاساسي الآخر الذي

حدث خلال الفترة ١٩٦٢ ــ ١٩٦٣ كان الغاء النظام الفدرالي او الاتحادي وتركيز مهمة الحكم في حكومة واحدة تشمل كل البلاد وهو النظام الذي كان مطلوبا من قبل الكثيرين من أفراد الشعب منذ البداية • هذا ورغم ان الهدف الرئيسي من هذه التغييرات كان تقوية دور الحكومة في الهيمنة على الاقتصاد وادارة التنمية فان اثر هذه التغييرات من هذه الناحية لم يظهر الا بعد عدة سنوات وفي هذه الاثناء استمر اثر البترول السيء على الاقتصاد بصورة عامة والزراعة بصورة خاصة •

وفي خضم هذه الظروف الصعبة بالنسبة للتنمية الزراعية بدأت الحكومة في سنة ١٩٦١ بمنح قروض طويلة المدى بشروط سهلة وذلك لغرض شراء الاراضي الزراعية من المستوطنين الايطاليين الذين اكتسبوا هذه الاراضي خلال الاستعمار الايطالي • لقد بدأ هذا المشروع غير المدروس بمنح قروض تعادل ٥٠ بالمئة من قيمة المزرعة المشترية ثم عدل بعد سنة ليسمح بجعل هذه النسبة مئة بالمئة في حالة المزارع التي لا تتعدى قيمتها الألف جنيه • ورغم ان هذا المشروع سهّل نقل ملكية الكثير من المزارع الى الليبيين ، الا ان تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية كانت عالية وكان من الممكن تفاديها والوصول الى نفس النتيجة بوسائل أخرى •

كان اول اثر سيء لهذا المشروع الائتماني هو ارتفاع قيمة الاراضي الزراعية المملوكة للايطاليين حيث شجعت القروض المغرية الكثيرين على شراء هذه المزارع وفي نفس الوقت كان عرض البيع منظما ومحتكرا مما ادى الى تنافس المواطنين على الشراء حتى تمكن الملاك الايطاليون من بيعها باسعار عالية بالنسبة لتلك الفترة الامر الذي ساهم في زيادة تكاليف الانتاج الزراعي وعدم مقدرته على مسايرة الأوضاع الاقتصادية الجديدة التي خلقها البترول • اما الضرر الثاني الذي اصاب الزراعة من جراء هذه السياسة كان نقل ملكية هذه المزارع للكثيرين من ابناء المدن

الذين يعيشون على التجارة والمقاولات او الوظيفة العامة ، وفي كثير من هذه الحالات لم تكن لدى هؤلاء المشترين الخبرة اللازمة ولا الحاجة المادية للتوسع في تنمية المزارع التي اشتروها بقروض من الحكومة . ولهذه الاسباب كان الكثير من هؤلاء ينظرون الى هذه المزارع كأماكن للنزهة وعقارات للاستثمار قابلة للاستفادة من الاتجاه التضخمي الذي بدأ مع البترول . هذا بالاضافة الى تقسيم الكثير من المزارع الكبيرة الى وحدات صغيرة غير اقتصادية اما للاستفادة من القروض الحكومية التي مولت قيمة المزرعة بالكامل في حالة المزارع التي لا تزيد قيمتها على الألف جنيه او بسبب بيع هذه المزارع الى سكان المدن ممن هم غير قادرين على امتلاك اكثر من بضعة هكتارات لغرض الاستثمار والترفيه اكثر من غرض الانتاج والكسب . كل هذا ادى في مجموعه الى الاقلال من انتاجية المزارع الكبيرة التي انتقلت الى الليبيين خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ وفي نفس الوقت ادى البترول الى اضمحلال الزراعة التقليدية خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٥ .

الا انه رغم هذا الاضمحلال ظلت الزراعة تشكل الفرصة الرئيسية لتنمية اقتصاديات البلاد وخلق الشروط اللازمة لاحداث نوع من التنمية المتوازنة . ان هذه الحقيقة بالاضافة الى ما حدث من اهمال لدور الحكومة في تنمية الزراعة خلال الفترة المذكورة اعلاه كانت تشير الى ضرورة اعداد برنامج شامل لمعالجة الاوضاع والظروف السيئة التي كانت تمر بها الزراعة . ومن حسن الحظ اصبحت الحكومة بعد سنة ١٩٦٣ تستلم مبالغ متزايدة من عائدات البترول تمكنها من التدخل بشكل جاد لصالح الزراعة .

وفي أغسطس سنة ١٩٦٣ اعتمدت اول خطة خماسية للتنمية خصص لتنفيذها مبلغ ١٦٩ مليون جنيه للانفاق خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨ . ولقد كان نصيب الزراعة في هذا المبلغ ٢٩٫٣ مليون جنيها او حوالي

١٧،٧ بالمئة وهذا يمثل ستة اضعاف ما اقترحه البنك الدولي لهذا القطاع. وكان من اهم الاهداف التي وضعت للقطاع الزراعي في تلك الخطة هي الموضوعات الثلاث التالية :

١ ـ توفير الغذاء المناسب لجميع السكان عن طريق زيادة الانتاج وتحسينه كمًا وكيفا .

٢ ـ الرفع من المستوى الاقتصادي للمزارعين كضمان اسعار بعض المحصولات الرئيسية وتقديم التسهيلات الانمائية المناسبة .

٣ ـ توفير التعليم والتدريب للفلاحين وتشجيع وسائل البحث والتجارب في ادخال اساليب الفلاحة المعاصرة .

كانت الخطة الخمسية الاولى من الناحية النظرية تهدف الى تنمية الزراعة وتطويرها عن طريق الحوافز المادية مثل القروض وضمان الاسعار من جهة والتوسع في البحوث والتدريب والارشاد الزراعي من جهة أخرى . ولكن من الناحية العملية تعرقل التنفيذ خلال الثلاث سنوات الاولى بسبب قلة الكفاءات وانعدام الكثير من المعلومات الفنية والاقتصادية اللازمة وفوق كل ذلك الروتين الحكومي والتغييرات السياسية . لهذا كله كان الانفاق الفعلي في قطاع الزراعة خلال هذه السنوات أقل بكثير من المخصص حتى ان اثر الخطة الخماسية على قطاع الزراعة خلال هذه الفترة كان ضئيلا للغاية . ضف الى ذلك ما كان يجري في القطاع الخاص من اتجاه الكثيرين للاستثمار والعمل في قطاع الخدمات والتجارة حيث كانت الارباح في ارتفاع مستمر . غير انه رغم هذا الوضع بدأت الجوانب السيئة لأثر البترول على الزراعة تتضاءل منذ سنة ١٩٦٥ حيث بدأت الزراعة الحديثة تدخل الميدان وتستفيد من ارتفاع اسعار الخضراوات والفواكه واللحوم نظرا لزيادة الاستهلاك وادخال بعض عناصر الحماية الموسمية للانتاج المحلي . كما انه منذ ذلك العام بدأت اليد العاملة غير الليبية تدخل الزراعة من البلاد المجاورة مما شجع

الكثيرين على الاستثمار في الزراعة • هذا من جهة ومن جهة أخــرى ساعدت التسهيلات الحكومية المتزايدة في قطاع الزراعة على ادخــال الوسائل العصرية مثل الآلات والاسمدة والمبيدات وغيرها من وسائــل الانتاج التي مكنت المزارعين من التوسع في مساحة الارض المزروعــة والاستفادة من اليد العاملة المستوردة بصورة أفضل • وتحت تأثير هذه العوامل المشجعة بدأ الذين اشتروا مزارعهم بواسطة القروض الحكومية المشار اليها سالفا بدأوا يستفيدون من هذه الظروف ويعملون على زيادة الانتاج وتطوير مزارعهم • كما ساعدهم على هذا الاتجاه ما اكتسبوه من ارباح من التجارة والعقارات خلال الفترات السابقة •

لقد استجاب برنامج الحكومة لهذه الظروف الجديدة بشكل ايجابي رغم انه كان في معظم الاحيان غير منسق ولا متكامل نظرا لقلة الخبر وانعدام التقييم والاشراف فيما يتعلق بدور الحكومة في تنيجة الزراعة وغيرها من جوانب الاقتصاد الوطني • اما من الناحية المادية فقد تقوى مركز الحكومة خلال فترة الخطة الخمسية الاولى حيث ارتفعت عائدات الحكومة بأكثر من الضعف عن ما كان مقدرا وذلك بسبب زيادة الانتاج وتعديل قانون البترول في سنة ١٩٦٥ حيث ارتفعت حصة الحكومــة بالنسبة للشركات الصغيرة المستقلة من حوالي عشرة الى خمسة وثلاثين قرشا ليبيا للبرميل الواحد • ونظرا لهذا التحسن في مركز الحكومــة المالي ارتفعت مخصصات التنمية خلال الخطة الخمسية الاولى من ١٦٩٫٧ مليون الى ٣٣٦ مليونا من الجنيهات منها حوالي ٥٠ مليون جنيه للزراعة بدلا من ٢٩ مليون التي كانت مخصصة أصلا •

لقد انفق الجزء الاكبر من هذه المخصصات في التوسع في مساعدة الانتاج عن طريق استعمال الآلات والاسمدة وعلف الحيوانات وتوفير البذور المحسنة وحفر الآبار ومنح قروض متوسطة وقصيرة الأجل بدون اي فوائد وكذلك عن طريق شراء المحاصيل الزراعية مثل الحبــوب

والكاكاوية وزيت الزيتون واللوز .

ان الارقام الآتية تظهر مدى التوسع الذي حدث في ادخال وسائل الانتاج الزراعية الحديثة في ليبيا . وذلك بمساعدة الحكومة في التمويل وتحمل جزء من تكاليف هذه العناصر التي ساهمت في تحسين وضع الزراعة وخاصة خلال الفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٦٨ .

بآلاف الجنيهات	١٩٥١	١٩٦٢	١٩٦٨
قيمة الاسمدة المستوردة	٣٥٠	٣٦٦ر٥	٢ر٤٠٠
قيمة المبيدات المستوردة	ـ	١٥٧ر٨	٦٢٨ر٢٠٠
قيمة الآلات الزراعية المستوردة	ـ	٤٩٨ر٣	٣ر١٠٧ر٧٠٠
★ قيمة القروض الزراعية	٣٦٦	١ر٨٥٨ر٠	٧ر٥٦٠ر ــ

انه من الواضح ان استعمال وسائل الانتاج الزراعية الحديثة قد ازداد كثيرا بعد سنة ١٩٦٢ استجابة للتشجيع الحكومي واستفادة من ظروف التسويق المشجعة ايضا . لاحظ ان قيمة الاسمدة المستوردة للاغراض الزراعية ارتفعت بحوالي سبعة أضعاف خلال الفترة ١٩٦٢ ــ ١٩٦٨ . كما يلاحظ نفس الاتجاه بالنسبة للمبيدات والآلات بكافة انواعها . ولقد كان من الطبيعي ان يصاحب هذا التطور زيادة في استهلاك الكهرباء للاغراض الزراعية حيث نلاحظ ان هذا الاستهلاك

★ يضاف الى هذه المبالغ القروض التي قدمتها المصارف التجارية وهي ١٩٬٨٢ الف جنيها سنة ١٩٥٨ و٦٣٧ الف سنة ١٩٦٢ و١٬٤٧٧ الف جنيه سنة ١٩٦٨ .

ارتفع من ١٣٫٧ الف كيلووات ساعة في سنة ١٩٥٨ الى ٤٧٫١ الف كيلووات ساعة سنة ١٩٦٨ في حين ان الزيادة خلال الاربع سنوات التي سبقت هذه الفترة لم تزد على الألف واربعمائة كيلووات ساعة ٠

ان مساعدات الحكومة للزراعة كانت ضئيلة وغير منظمة في بداية الامر ولكن بدأ هذا الوضع يتحسن منذ سنة ١٩٦٥ حيث اصبحت امكانيات الدولة المالية تمكنها من توجيه الاموال اللازمة لتشجيع الانتاج والرفع من مستوى دخل المزارع ٠ الا ان العناصر الفنية والتنظيم الاداري والمؤسسات التسويقية كانت قاصرة او معدومة في بعض الاحيان وهذا ما يفسر عدم فعالية دور الحكومة في الزراعة خلال الفترات السابقة ٠ غير ان رغم هذا التقصير كان هناك تحسن ملحوظ في القطاع الزراعي بعد تدخل الحكومة بالمزيد من الاموال حيث يتضح من الارقام السابقة ان الانتاج الزراعي ارتفع بمعدل ٤٫٥ بالمئة سنويا خلال الفترة ١٩٦٢ ــ ١٩٦٧ ٠ كما كان بعض القطاعات الاخرى تنمو بسرعة فائقة السابقة لتلك الفترة ٠

ولكن رغم هذا التحسن النسبي فان الكثيرين لم يعيروه اي اهتمام بل ولم يكن هنالك حتى مجرد الاعتراف بين الناس بهذا التحسن وذلك بسبب شدة تأثير البترول الذي كان ينمو بمعدل ٤٥٫٦ بالمئة خلال الفترة ١٩٦٢ ــ ١٩٦٧ ٠ كما كان بعض القطاعات الاخرى ينمو بسرعة فائقة مثل قطاع البناء الذي بلغ نموه ٣٠٫١ بالمئة سنويا خلال نفس الفترة وقطاع التجارة الذي نما بمعدل سنوي بلغ ٢٣٫٦ بالمئة ٠ لقد كان من الطبيعي ان لا يبرز نمو الزراعة المتواضع في خضم هذا النمو السريع غير الطبيعي في القطاعات الاخرى ولكن اذا ما قارنا نمو الزراعة خلال تلك الفترة بالفترة السابقة (١٩٥١ ــ ١٩٦٢) فاننا نجد ان هذا النمو يمثل تحولا اساسيا في اتجاه التنمية الاقتصادية السليمة ٠

لا شك ان هذه تحسنات هامة ولكن اذا ما قورنت بما يجب ان يتم

من تطوير وتحسين في القطاع الزراعي حتى يصبح قادرا علــى توفير السلع الضرورية لمجرد الاستهلاك المحلي فان الطريق يظل طويلا وشاقا • فمثلا رغم التحسن الذي طرأ على الانتاج الزراعي خلال الفترة ١٩٦٢ــ ١٩٦٨ فان قيمة الواردات من المواد الغذائية قد ارتفعت بمعدل ٢٢ بالمئة سنويا خلال تلك الفترة حتى وصلت الى حوالي ٣٠ مليون جنيه سنــة ١٩٦٨ او ما يزيد عن قيمة الناتج المحلي الزراعي لتلك السنة بأكثر من ثمانية ملايين جنيه • وفي نفس الفترة انخفضت صادرات المواد الغذائية من حوالي ١٫٨ مليون جنيه الى ٤٧٠ الف جنيه مما ادى الى ارتفــاع العجز التجاري في المواد الغذائية مــن ٦٫٦ مليون جنيه الى حوالــي ٢٩ مليون جنيه خلال نفس الفترة • هذا ما حدث في الماضي ومن المتوقع ان تزداد قيمة هذه الارقام خلال السنوات القادمة ولكن اذا ما امكــن زيادة الانتاج الزراعي بمعدل سنوي يتراوح ما بين ١٠ــ٧ بالمئة فان مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني سوف تتحسن كثيرا •

الا انه لكي يتحقق هذا القدر من التحسن في القطاع الزراعي لا بد من احراز تقدم ملموس في خلق وتنظيم الوحدات الزراعية الاقتصادية وتوزيع الاراضي القبلية على الافراد • كما ان التعليم الزراعي والبحوث والارشاد ينبغي ان تتحسن من حيث النوع والجــودة والانتشار بين الفلاحين والمسئولين على الادارة العامة للقطاع الزراعي •

وكذلك هناك ضرورة ماسة لتنظيم الائتمان الزراعي والتسويق وضمان الاسعار وغيرها من وسائل التشجيع على أسس تسمح بالتقييم ومتابعة تأثيرها على الانتاج الزراعي • ومن حسن الحظ اصبــح البترول الان قادرا على توفير الموارد اللازمة لتمويل جميع هذه الخطوات خلال العشر سنوات القادمة ــ وبهذا اصبح اثر البترول على الزراعة ايجابيا الى حد كبير بعد ان كان سلبيا خلال العشر سنوات الاولى من عهده • ان حاجة

البلاد المتزايدة للمواد الغذائية وضرورة تنويـــع الاقتصاد والصادرات الوطنية تجعل من هذا الوضع فرصة ذهبية يجب ان تستغل بأسرع وقت ممكن لان الزمن في مثل هذه الاشياء مهما طال فهو قصير .

الفصل الثامن

قطاع الصناعة

كانت الصناعة قبل البترول تتكوّن من قطاعين مختلفين ومتناقضين في النوعية والملكية ومستوى التنظيم والحجم والكفاءة الانتاجية • فالنوع الاول كان يتكوّن من مصانع حديثة التأسيس اي اثناء الاستعمار الايطالي وكانت هذه المصانع مقتصرة على الايطاليين وبعض الجنسيات الاخرى من حيث الملكية والادارة والتمويل • اما نشاط هذه المصانع فكان مركزا في ميدان الصناعات الغذائية والمشروبات الكحولية مثل النبيذ والبيرا وصناعة بعض انواع الورق والصابون ومواد البناء التي كانت توجه انتاجها الى الاستهلاك المحلي من قبل المستوطنين الايطاليين وغيرهم من الجاليات الاجنبية المقيمة في المدن الساحلية • لقد كانت هذه المصانع تتسم بالتنظيم الحديث والادارة المعاصرة في ذلك الوقت وكان معظم عمالها وكافة فنييها من أفراد الجالية الايطالية •

اما القطاع الثاني من الصناعة فقد كان يتكوّن من الصناعات اليدوية التي يرجع تاريخها الى زمن بعيد والتي كانت توفر احتياجات المواطنين من ملابس وأحذية وأدوات منزلية ومعدات فلاحية وبعض المواد الغذائية

مثل معاصر الزيتون وبعض التمور والتين والطماطم والفلفل • ولقد كان جميع هده الموجدات الصناعية اما مؤسسة على حجم الاسرة الواحده وتأخد من البيت مقرا لها او تعمل على اساس وحدات صغيره تنتج لاحتياجات القرية التي توجد فيها • كما ان معظم المواد الاولية وجميع اليد العاملة في هذا القطاع الصناعي الاهلي كانت من مصادر محليه •

لقد جاء في تقرير البنك الدولي للانشاء والتعمير حول التنمية الاقتصادية في ليبيا وهو التقرير الدي اعد في سنه ١٩٥٨ — ١٩٥٩ ما يعطي فكرة موجزة عما كانت عليه الصناعة في بلادنا في ذلك الوقت وما قبله • يقول التقرير ما يلي :

«احتفظ الاحتلال الايطالي بالمشروعات الصناعية وادارتها للمواطنين الايطاليين • وتتيجة لذلك ظلت معظم الاعمال الصناعية حتى يومنا هذا خاضعة للسيطرة الاجنبية • والاستثناء الظاهر الوحيد هو ولاية برقة حيث أوجد اخلاء السكان الايطاليين في سنة ١٩٤٢ فرصا صناعية بادر اصحاب المشاريع الليبية الى استغلالها • أضف الى ذلك ان العمال الايطاليين المهرة احتلوا قبل الحرب معظم الاعمال التي تتطلب مهارة فنية واستمرت الحالة على هذا المنوال • ولما كان عدد هؤلاء العمال قليلا نسبيا وأجورهم مرتفعة ، فقد استحدثت اساليب فنية للاقتصاد في الايدي العاملة على نطاق واسع اكثر مما هو عليه نسبيا في البلدان الاخرى التي تمر بنفس مرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها ليبيا • وفي الوقت ذاته اخذت الأجور تميل نحو الارتفاع الى مستوى أجور الايطاليين» (١) •
ثم يستمر التقرير في وصف حالة الصناعة في تلك الفترة حيث يقول الآتي:
«ان تأخر أحوال الزراعة والصيد البحري وتربية الحيوانات وقلة

---

١ — التنمية الاقتصادية في ليبيا : تقرير البنك الدولي صفحة ١٢٢ الترجمة العربية .

الفائض من السلع القابلة للتسويق وشدة تباينها كانت من العوامل التي حدت من تنمية صناعة تحضير المنتجات الزراعية التي تقتصر غالبا على تحضير الزيت الزيتون والسمك وصناعة التبغ والنبيذ وتمليح الجلود الخامة وطحن الدقيق . كما ان انعدام المعادن المعروفة باستثناء النفط ظلت من العوامل التي عاقت نمو الصناعة . اما الصناعات التي ترتكز على المعادن فانها تقتصر على صناعة مواد البناء ولذلك فان جزءا كبيرا من الصناعة الليبية هو عبارة عن حرف تقوم على تحويل المواد المستوردة الى سلع استهلاكية وتشتمل على منتجات مختلفة من المشروبات الخفيفة والمنسوجات والاحذية والاثاث . وكذلك صناعة الطباعة وأعمال الهندسة الخفيفة معظمها ورش لصناعة وتصليح معدات النقل والزراعة» (٢) .

لقد تعرض كثير من المصانع الايطالية الى التوقف والتخريب اثناء الحرب العالمية الثانية وخلال الفترة التي تلت الحرب استمر النشاط الصناعي في الهبوط نظرا لتغيير الظروف العامة والاحوال الاقتصادية والسياسية بعد دخول السلطات البريطانية والفرنسية حيث كان مستقبل البلاد السياسي مجهولا وظروفها وامكانياتها الاقتصادية بعد انعزالها عن الاقتصاد الايطالي محدودة وغير مشجعة . لذلك ظل الوضع الصناعي بصورة عامة متدهورا حتى السنوات الاولى من الخمسينات حيث بدأ الاهتمام بتنشيط الحركة الصناعية خاصة في مجال الصناعة الغذائية عن طريق المجهود الخاص .

هذا ما كان عليه الوضع الصناعي بصورة موجزة جدا في الفترة التي سبقت نشاط البترول . والآن علينا ان ننتقل الى استعراض وتحليل أهم التغيرات والتأثرات التي أحدثها البترول في القطاع الصناعي عن طريق ما سببه من تغيرات اقتصادية واجتماعية في البلاد .

---

٢ ـ نفس المصدر السابق .

وأن اول اثر للبترول على القطاع الصناعي كان بالطبع زيادة الطلب المحلي على السلع المصنعة كجزء من الزيادة الهائلة في الطلب على السلع والخدمات بصورة عامة ، تلك الزيادة التي جاءت كنتيجة حتمية للتوسع النقدي الذي سببه نشاط البترول منذ البداية • ان الارقام الآتية تعطي صورة واضحة للزيادة الكبيرة في الانفاق القومي على السلع والخدمات الاستهلاكية الكبيرة خلال الفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٦٨ •

جدول رقم (١٤)

مجموع الانفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية بملايين الجنيهات وباسعار ١٩٦٤

	★ ١٩٥٧	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٨
القطاع الخاص	٢٨ر٣	١٤٧ر٨	١٩٧ر٠	٣١٥ر٠
القطاع العام	١٢ر٠	٢٧ر٨	٥٩ر٠	١٠٨ر٩
المجموع	٤٠ر٣	١٧٥ر٦	٢٥٦ر٠	٤٢٣ر٩

★ اسعار نفس السنة .

لا شك ان جزءا كبيرا من هذا الاستهلاك كان يتمثل في السلع المصنوعة من كافة أنواعها وأشكالها ــ مما ادى الى ارتفاع الطلب على تلك السلع وكان سببا في ارتفاع اسعارها مما ادى الى الالتجاء الى الاستيراد من الخارج لتلبية هذا الطلب والحد من الاتجاه التضخمي الذي نشأ بعد البترول • ان ارقام الاستيراد الآتية بالنسبة للسلع المصنعة تؤكد هذا الكلام بشكل واضح وموجز في نفس الوقت •

جدول رقم (١٥)

قيمة استيراد السلع المصنعة خلال الفترة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٨
بآلاف الجنيهات

	١٩٥٤	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٨
سلع مصنوعة	٢ر٣٠٠	٧ر٥٠٠	١٩ر٦٠٠	٢٩ر٤٠٠	٦٢ر٨٧٢
مصنوعات متنوعة	١ر٢٢٠	٣ر٧٠٢	٦ر٧١٥	١٤ر٣٣٢	٣٠ر٨٩٩
سلع استهلاكيه غير معمرة	٦ر٧٤٢	١١ر٥٠٧	١٨ر١٨٢	٣٢ر٦٩٧	٦٣ر٣٣٢
سلع استهلاكية معمرة	٠ر٩٠٣	٣ر٩٦٢	٧ر٤٣٤	١٦ر٢٥٥	٢٩ر٨٦٩

ان سرعة ارتفاع السلع المصنوعة المستوردة خلال الفترة قبل البترول كانت بطيئة وقليلة حيث لم تزد قيمتها عن ١،٨ مليون جنيه من سنة ١٩٥٤ حتى سنة ١٩٥٦ ولكن بعد هذا التاريخ الذي كان بداية عهد البترول ارتفعت قيمة السلع المصنوعة من ٤،١٩١ في سنة ١٩٥٦ الى ٧،٤٧١ سنة ١٩٥٨ ثم بلغت قيمة هذه السلع في سنة ١٩٦٢ الى ١٩،٦٢٠ مليون و٢٩،٤٥١ مليون في سنة ١٩٦٥ ثم قفزت الى ٦٢،٨٧٢ مليون سنة ١٩٦٨ • كما ارتفع مجموع قيمة هذه السلع مع قيمة المصنوعات المتنوعة من ٣،٥ مليون في سنة ١٩٥٤ الى ١١،١٧٣ مليون جنيه سنة١٩٥٨ ومبلغ ٤٣،٦٨٣ مليون سنة ١٩٦٥ و٩٣،٧٧١ مليون سنة ١٩٦٨ •

ان قيمة الانفاق على الاستهلاك خلال الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٨ والتي بينا ارقامها في الصفحات السابقة كانت على اساس الاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٤ حتى لا يؤثر الاتجاه التضخمي في الاسعار على قيمة هذا الانفاق • غير انه من المفيد ايضا ان نورد هنا نفس القيمة على اساس الاسعار الجارية حتى يظهر لنا الفرق بين الحالتين من ناحية القيمة وسعر الزيادة في هذا المؤشر الاقتصادي الهام •

فعلى هذا الاساس نجد ان قيمة الاستهلاك قد تغيرت حسب الارقام الآتيـة :

جدول رقم (١٦)

استهلاك القطاع العـام والخاص
١٩٥٧ - ١٩٦٨

الاستهلاك بملايين الجنيهات	١٩٥٧	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٨
القطاع الخاص	٢٧ر٣	١٣٩ر٠	٢٠٦ر٣	٣٧١ر٤
القطاع العـام	١٢ر٠	٢٥ر٥	٦٢ر٤	١٢٩ر٧
المجمـوع	٣٩ر٣	١٦٤ر٥	٢٦٨ر٧	٥٠١ر١

ان الفرق بين هذه الارقام والارقام السابقة التي حسبت على اساس اسعار سنة ١٩٦٤ يتمثل في ارتفاع الاسعار بعد تلك السنة • امـا بالنسبة للسنوات التي سبقت سنة ١٩٦٤ فان قيمة الاستهلاك الخاصة بتلك السنوات قد عدلت على اساس تلك السنة ولذلك نجد ان هذه الارقام اكثر من الاسعار السابقة فيما يتعلق بالسنوات التي تلت سنـة ١٩٦٤ وأقل منها فيما يخص الفترة التي سبقت تلك السنة • ومن الجدير بالاهتمام في هذا الخصوص ان نلاحظ الزيادة الهائلة التي طرأت فـي قيمة الاستهلاك بالنسبة لكل من القطاع الخاص والعام حيث نجد ان استهلاك القطاع الخاص قد بلغ ٣٧١،٤ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ اي اكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه سنة ١٩٦٢ • كما يلاحظ كيف ان استهلاك القطاع العام خلال الفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٦٢ عندما كان الاستهلاك الخاص في ارتفاع مستمر لم يرتفع كثيرا بالمقارنة مع هذا الاخير وذلك بسبب قلة الدخل نسبيا خلال تلك الفترة التي سبقت تصدير البترول بكميات كبيرة •

ولكن يلاحظ ان هذا الوضع قد تغير تماما بعد سنة ١٩٦٢ حيث

ارتفع استهلاك القطاع العام من ٢٥،٥ مليون جنيه في تلك السنة الى ٦٢،٤ مليون في سنة ١٩٦٥ و١٢٧ مليون جنيه في سنة ١٩٦٨ وذلك بسبب زيادة عائدات الحكومة من البترول والضرائب خلال تلك الفترة. وهكذا نرى كيف سبب البترول في زيادة الاستهلاك عن طريق زيادة الدخل والانفاق في كل من القطاعين الخاص والعام الامر الذي ادى الى زيادة الطلب على السلع والخدمات وخاصة السلع المصنعة على كافة أشكالها حتى اصبح السوق الليبي يعرض منتوجات العديد من الدول بما في ذلك الصين واليابان ودول اسكندنافيا بالاضافة الى الاسواق التقليدية في اوروبا وبريطانيا ودول المعسكر الشرقي .

لا شك ان استيراد البلاد من السلع المصنوعة لاغراض الاستهلاك والانتاج كان يرتفع استجابة لزيادة الدخل من البترول حسب ما جاء في الباب العاشر الخاص بالتجارة وميزان المدفوعات . غير اننا الان نهتم باستعراض هذا الامر من ناحية تأثيره على قطاع الصناعة في بلادنا . ان الارقام السابقة بيّنت كيف ارتفعت قيمة السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة . والآن نود ان نستعرض قيمة الواردات مع بعض السلع الاستهلاكية الهامة لكي نرى كيف أثر البترول في مستوى ونوعية الطلب على السلع المصنعة بعد ان رأينا تأثيره على استيراد السلع الغذائية في الفصل السابق .

ان مثل هذه الزيادة الهائلة في الطلب على السلع المصنوعة والتي استوجبت زيادة الاستيراد من هذه السلع بالصورة التي توضحها الارقام التالية كان من الممكن ان توفر الحوافز اللازمة للتوسع في الانتاج الصناعي المحلي لولا التخلف الذي كان يعانيه قطاع الصناعة الامر الذي جعله غير قادر على الاستجابة لزيادة الطلب بزيادة العرض . هذا من جهة ومن جهة اخرى كان هنالك الاغراء والربح المرتفعان في قطاعات التجارة والعقارات والمقاولات ومجرد الوساطة والسمسرة مما جعل الكثيرين

جدول رقم (١٧)

قيمة استير . . ن السلع الهامـــة ١٩٥٤ – ١٩٦٨
بآلاف الجنيهات

	١٩٥٤	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٨
١ – أثاث ومعدات منزلية	١١١	١٥٦	١ر٩٥٦	٤ر٧٨٤	٥ر٠٥٠
٢ – السيارات الخاصة	٥٦٠	١ر٩٣١	٣ر٦٩٣	٧ر١٠٩	١١ر٣٥٢
٣ – ملبوسات ومنسوجات وأحذية	١ر٠٤٩	٢ر٨٧٥	٥ر٢٨٢	١٠ر٢٥٥	١٤ر٦٥١
٤ – تليفون وراديو ومعدات موسيقية	٨	١٧٤	٥١٣	١ر٢٣٩	غ م٠
٥ – أفران وثلاجات وغسالات	–	١٥٨	٤٣٣	٧٨٢	غ م٠
٦ – جواهر	٤	٧٤	١٧٦	٩٨٩	غ م٠
٧ – ذهب، سبائك ثمينة وقيمة	–	–	٣٣	٩٧٩	١ر٩٥٦

المصدر : مصلحة الاحصاء والتعداد ، واحصاءات التجارة الخارجية .

لا يفكرون في الاتجاه الى الصناعة نظرا لما في ذلك من مجازفة وصعوبة في التنظيم والادارة والتسويق • زيد على ذلك ان الدولة لم تكن في مركز مادي يجعلها قادرة على مد العون والمساعدة لا من الناحية المادية ولا الفنية وذلك خلال الفترة ما قبل سنة ١٩٦٣ • ان وضع الصناعة من هذه

الناحية يشبه وضع القطاع الزراعي في تلك الفترة • ففي القطاعين كان هنالك نقص كبير في الامكانيات البشرية والمادية اللازمة للانتاج والتنظيم والتسويق وفي القطاعين كانت الحكومة غير واعية بالقدر الكافي لخطر البترول على الانتاج المحلي ولا تملك القدرة المادية ولا الفنية لتدخل في الوقت المناسب للحد من تأثير البترول السيء على هذين القطاعين •

كانت المواد الغذائية والمشروبات تكوّن حوالي ٥٠ بالمئة من الانتاج الصناعي في سنة ١٩٥٦ و١٠ بالمئة ملابس وأحذية و١٠ بالمئة مواد بناء وأثاث والباقي منسوجات تعتمد على المواد الاولية المستوردة • كما كان متوسط حجم الوحدة الانتاجية من حيث عدد العمال خمسة • اما الوحدات التي استخدمت اكثر من خمسين عاملا على طول السنة فهي لم تزد عن ٢٥ واحدة في تلك السنة • هذا وقد بلغ عدد العمال العاملين في قطاع الصناعة وقت ذاك حوالي ٢٠ الف عامل وكان متوسط الأجور للعمال غير المهرة ٣٠ قرشا (٣٠٠ مليما) باليوم والعمال المهرة الليبيين من حوالي ٥٠ قرشا الى جنيه في اليوم ، اما أجور الايطاليين كانت من ٧٥ الى ١٥٠ قرشا باليوم والمشرفين على العمال اكثر من جنيهين في اليوم • كل هذا كان يمثل آنذاك ارتفاعا في الأجور يعادل حوالي خمسين بالمئة للعمال غير المهرة ومئة بالمئة للعمال المهرة منذ سنة ١٩٥٢ ومعظم هذه الزيادة جاءت بعد سنة ١٩٥٥ عندما بدأ نشاط البترول •

إما المواد الاولية التي كانت تعتمد عليها معظم الصناعات المحلية فهي الزيتون والشعير والقمح والعنب والتبغ والطماطم والصوف وكان حوالي ٨٠ بالمئة من جميع الوحدات الصناعية توجد في طرابلس وبنغازي وتشمل هذه الوحدات حوالي ٩٠ بالمئة من اليد العاملة في قطاع الصناعة • لذلك نجد انه في الوقت الذي كان اثر البترول على الزراعة بالنسبة لليد العاملة يتمثل في الهجرة من القطاع الريفي الى المدن فان الوضع كان

بالعكس فيما يتعلق بالقطاع الصناعي . فاليد العاملة التي نزحت من الريف جاءت الى المدن تسعى للعمل الاسهل والاكثر فائدة . ولكنها لم تكن في المركز الفني الذي يمكنها من الاستفادة بالقدر الكافي من العروض التي كانت متوفرة في قطاع الصناعة . لهذا نجد انه في نفس الوقت الذي كانت تتجمع فيه أعداد كبيرة من اليد العاملة في المدن كان كل من القطاع الصناعي والقطاع الزراعي في أمس الحاجة الى اليد العاملة القادرة على الانتاج والتنظيم . غير ان العمال الذين تركوا الفلاحة كانوا لا يرغبون في العودة الى حياة الزراعة والعمل الزراعي ولا هم صالحون للعمل في الصناعة نظرا لعدم استعدادهم الفني والاجتماعي. لا شك ان هذه المشكلة كانت من اهم الآثار السيئه التي خلقها البترول والتي لا زال الاقتصاد الوطني يعاني منها حتى يومنا هذا . ان الوسيلة الوحيدة للتغلب على هذه المشكلة هي الاسراع في محو الأمية بين الكبار والتأكد من ان جميع الاطفال الذين في سن الدراسة هم فعلا في المدارس مع المزيد من برامج التدريب المهني على جميع المستويات . غير انه من السهل حصر هذه الخطوات وتعديدها من الناحية النظرية ولكن التوفيق في تنفيذها والتوصل الى نتائج ملموسة يتطلب جهدا كبيرا وتنظيما وتنسيقا مع الاستمراريةفي الاشراف والرقابة والتقييمالموضوعي.

ان هذه الامور ذات اهمية كبرى بالنسبة لمستقبل الصناعة في بلادنا ولكن ليس من هدفنا في هذا الكتاب ان نتعرض لها بالتفصيل حيث اننا نريد ان نركز على الكيفية التي أثر بها نشاط البترول على القطاع الصناعي . لذلك ننتقل الان الى استعراض تطور الانتاج الصناعي قبل وخلال عهد البترول حتى نتمكن من تحديد أهم التغيرات التي طرأت على هذا القطاع نتيجة لاكتشاف البترول مثل ما فعلنا في الباب السابق بالنسبة للزراعة .

ان الجدول الآتي يوضح قيمة الناتج المحلي بالنسبة لقطاع الصناعة

جدول رقم (١٨)

قيمة الناتج المحلي للصناعة بملايين الجنيهات وأسعار ١٩٦٤

١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٨
٦ر٠	١٠ر٠	١٢ر٣	١٨ر٩

خلال الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨ وهي تمثل عشر سنوات من عهد البترول الذي أثر في الصناعة وغيرها من قطاعات الاقتصاد بشكل واضح .

ان هذه الارقام تثبت بصورة واضحة ان الانتاج الصناعي قد سجل زيادة ملحوظة خلال الفترة قيد البحث وخاصة الثلاث سنوات الاخيرة حيث ارتفع بمعدل ٢ر٢ مليون جنيها سنويا . وأما بالنسبة للزيـــادة السنوية خلال الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٨ فان الانتاج الصناعي ارتفع بمعدل ٥ر٩ بالمئة في السنة وهي تعتبر نسبة عالية اذا ما قورنت بمعدل الانتاج في البلاد الاخرى . غير ان قلة الانتاج الاصلي تقلل من اهمية هـذه النسبة من الناحية العملية . كما ان نسبة الزيادة والتوسع في قطـاع البترول التي كانت بمعدل ٤٥ بالمئة خلال هذه الفترة وقطاع البناء الذي نما بمعدل ٣٠ بالمئة سنويا غطت النمو الذي سجله القطاع الصناعي رغم اهميته بالنسبة لتنمية الاقتصاد وتنويعه . لذلك نجد ان مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي قد انخفضت من ١١ بالمئة في سنة ١٩٥٨ الى ٥ر٥ في سنة ١٩٦٢ والى ٦ر٢ في سنة ١٩٦٥ و٣ر٢ سنة ١٩٦٨ رغم ان القيمة الفعلية لانتاج هذا القطاع كانت تزداد بحوالي ١٠ بالمئة خلال تلك الفترة .

اما تطور الانتاج بالنسبة لبعض السلع المصنوعة الهامة فان الارقام الآتية تعطي صورة عامة حول هذا الموضوع .

جدول رقم (١٩)

قيمة انتاج بعض السلع المصنوعة محليا
بآلاف الجنيهات

	١٩٥٤	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٧	١٩٦٨
الطماطم	١٣ر٠	١٣٣ر٠	٨٧ر٨٢٣	١ر٣١٤	٢ر٠٢٢
المكرونة	١٣٣ر٠	٣٥٢ر٠	٥٦٩ر٧٧٠	١ر٤١٦	١ر٧٤٦
بيرة	١٣٠ر٠	٢٠٧ر٠	٣٤٥ر ـــ	٧٤٨ر ـــ	٩٥٥ر ـــ

المصدر : مصلحة الاحصاء والتعداد ـ الملخص الاحصائي

هذا ما كان عليه اتجاه الانتاج لهذه السلع الثلاث خلال الفترة قيد البحث ، كما ان الارقام القياسية الآتية توضح زيادة الانتاج لبعض الصناعات الرئيسية :

جدول رقم (٢٠)

الارقام القياسية للانتاج الصناعي
١٩٦٤ = ١٠٠

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
صناعة المواد الغذائية	١٢٢	١٥٨	١٦٤
صناعة المشروبات	١١٣	١٥٠	١٦٢
صناعة التبغ	١٠٧	١٢٣	١٤٥
صناعة النسيج	١٥١	١٧٠	٢١١
صناعة الخشب ومنتوجاته	١١٤	٢٦٠	٣٠٩
مجموع الصناعات التمويلية	١١٦	١٤٠	١٦٢

المصدر : مصلحة الاحصاء والتعداد ـ الملخص الاحصائي

رغم ان ارقام الانتاج لا تتوفر الا بعد سنة ١٩٦٧ ، فان الاعتقاد السائد يشير الى استمرار زيادة الانتاج الصناعي خلال سنة ١٩٦٨ وما بعدها . ولكن مع كل هذا لا بد من اثبات حقيقة هامة وهي ان الصناعة شأنها شأن الزراعة لم تكن في مركز ملائم من الناحية التنظيمية والفنية للاستفادة من التوسع الهائل في الطلب الذي نشأ كنتيجة مباشرة لنشاط قطاع البترول . فالتخلف الذي كانت تعانيه الصناعة حال دون استجابتها بالقدر اللازم للمطالب التي خلفها اكتشاف البترول . لذلـــك نجد ان الطلب المحلي اتجه الى الاستيراد لاشباع حاجياته من السلع والخدمات مما زاد من مشكلة التنمية الصناعية بسبب حركة المنافسة الاجنبيـــة وارتفاع التكلفة وقلة اليد العاملة الفنية الليبية . كما ان التخلف العام الذي اتصفت به البلاد والفقر المادي الذي سبق البترول كانا سببا في عدم التمكن من تنمية المرافق الاساسية التي تعتبر شرطا اساسيا ومقدمة لا بد منها لنجاح اي مجهود جاد في سبيل التنمية الصناعية . ومن اهم هذه المرافق مصادر الطاقة الكهربائية ووسائل المواصلات والموانـــىء وخدمات المصارف والتأمين والتعليم الفني الحديث والخبرة اللازمة في الادارة والصيانة والتسويق .

كل هذه العوامل كانت سببا في عدم تمكن الصناعة من الاستفادة الكافية من الفروض التي خلفها البترول في الاسواق الليبية وبالتالـــي اضطرت البلاد للالتجاء الى الاستيراد مثل ما فعلت في السلع الغذائية لتلبية الطلب المحلي والاقلال من حدة التضخم المالي الناتج عن التوسع النقدي الذي جاء به القطاع البترولي . غير انه من الواضح ان القطاع الصناعي رغم كل هذه الحقائق الموضوعية والظروف الصعبة التي كان يعاني منها ، استطاع ان يحقق بعض التقدم في بعض الميادين مثـــل الصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء والاثاث ، وخاصة بعد سنـــة ١٩٦٥ . ان المؤشرات الآتية تعطي صورة عامة عن مدى التغيرات التي

صاحبت عهد البترول في القطاع الصناعي :

جدول رقم (٢١)

مكانة الصناعة في الاقتصاد الوطني

	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٨
قيمة الانتاج (بملايين الجنيهات)	٦ر.	١٠ر.	١٢ر٣	١٨ر٩
قيمة الاستيراد (بملايين الجنيهات)	١١ر٢	٢٦ر٣	٤٣ر٧	٩٣ر٨
عدد الايدي العاملة	٢٢ر...	غير متوفر	٣٢ر...	٣٧ر٢
الانفاق العام على الصناعة (بآلاف الجنيهات)	٧٢	١٣٨	١٩٢٢ر١	١٢٣ر٣
القروض الصناعيـة : (أ) المصارف التجارية	٩٣٣	١٩٦٢ر١	٣٦٨ر٢	٩٠ر٩
(ب) المصرف الصناعـي (بآلاف الجنيهات)			٢٤٤ر٦	١٦٦٠ر١
الطاقة الكهربائية (بآلاف الكيلوواط الساعة) (منطقة طرابلس)	غير متوفر	غير متوفر	٦٤٥ر٢٣	٦٢ر٤٨

ان الانتاج الصناعي خلال العشر سنوات التي سبقت عهد البترول كان يتجه الى الهبوط وخاصة قبل سنة ١٩٥٢ وذلك بسبب ما حدث من تدهور في الاوضاع الاقتصادية والفنية خلال سنوات الحرب وما بعدها حيث هاجر معظم المستوطنين الطليان من برقة ومن المناطق الداخلية في طرابلس الى مدينة طرابلس والى ايطاليا ، الامر الذي ادى الى اغلاق الكثير من المصانع التي كانت قائمة في العديد من المدن الساحلية مثل

مصراته ودرنة والخمس وغيرها . وكانت هذه المصانع تنتج الصابون والمكرونة والنبيذ والمشروبات الخفيفة وبعض مواد البناء . كما ان العديد من المصانع التي كانت قائمة في طرابلس وبنغازي تأثرت من جراء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير المستقرة خلال النصف الثاني من الاربعينات . ولكن بعد سنة ١٩٥٢ بدأت هذه الظروف تتحسن شيئا فشيئا مما ادى الى انتعاش بعض الصناعات الغذائية مثل الطماطم والمكرونة وزيت الزيتون . ثم بدأ نشاط البترول في سنة ١٩٥٥ ، ووصل الى مرحلة جادة سنة ١٩٥٨ .

لو كان الاساس المادي والفني للتنمية الصناعية متوفرا في البلاد لأمكن الاستفادة من المركز المالي القوي الذي خلقه البترول في زيادة الانتاج الصناعي لمواجهة زيادة الطلب المحلي وحتى لغرض التصدير . ولكن التخلف التكنولوجي والاجتماعي الذي كانت تعيشه البلاد حسب ما ورد في الفصل الثاني حال دون تحقيق هذا الهدف . بل نجد ان الدولة كانت عاجزة ماديا واداريا على الاسراع في بناء القاعدة الاساسية للتنمية الصناعية حتى بعد اكتشاف البترول بعدة سنوات وذلك نظرا لضرورة اعداد الدراسات اللازمة وصعوبة التنفيذ في مثل هذا المجال .

ورغم كل هذا نلاحظ ان الانتاج الصناعي الذي لم يشاهد تحسنا يذكر خلال العشر سنوات التي سبقت البترول تمكن من تسجيل زيادة قدرها ٦٦ بالمئة خلال الفترة من ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢ ثم لم يزد الا بحوالي ٢٠ بالمئة خلال الثلاث سنوات التالية . ولكن خلال الفترة من ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ كانت الزيادة اكثر من ٥٠ بالمئة على اساس الاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٤ . ان هذه الارقام تشير الى ان اثر البترول على الصناعة كان في مجموعه خليطا بين العوامل المشجعة مثل زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات وتوفر رأس المال من جهة والعوامل الضارة بالتنمية الصناعية من قلة اليد العاملة الفنية ومنافسة السلع المستوردة وارتفاع

التكلفة من جهة أخرى . فخلال السنوات الاولـــى من عهد البترول استفادت الصناعات القائمة من زيادة الطلب المحلي وهجرة اليد العاملة من الريف الى المدن . ولكن نظرا لقلة امكانيات هذه الصناعات وانشغال اصحابها بأعمال اخرى ، فان هذه الصناعة لم تتطور بالقدر الكافي لتلبية الطلب المحلي . لذلك كان الاتجاه الى الاستيراد بكميات كبيرة بالشكل المبين في الفصل العاشر الخاص بالتجارة وميزان المدفوعات .

وأمام المنافسة القوية من الاستيراد وارتفاع التكلفة وتخلف القطاع الصناعي بصورة خاصة فقد كان من الطبيعي ان لا يتمكن هذا القطاع من الاستفادة من القروض التي منحها البترول بالقدر المطلوب ، خاصة وأن الحكومة لم تتدخل بامكانيات تذكر لصالح القطاع الصناعي الا بعد سنة ١٩٦٦ عندما اصبحت تملك الاموال اللازمة لذلك ، ولكنها ظلت مفتقرة الى الامكانيات الفنية والادارية لادارة برنامج واسع النطاق للتنمية الصناعيــة .

فالانفاق العام في قطاع الصناعة لم يتعد ٢٠ الف جنيه في سنــة ١٩٥٤ ــ ١٩٥٦ و٧٢ الف جنيه سنة ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩ ثم ارتفع الى ١٣٨ الف جنيه سنة ١٩٦٢ وحوالي مليوني جنيه سنة ١٩٦٥ و٣٫١٢٣ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ . كما ان القروض الممنوحة من المصارف التجاريــة للقطاع الصناعي قد ارتفعت من ٩٣٣ الف جنيه سنة ١٩٥٨ الى ٢٫٤مليون جنيه سنة ١٩٦٥ وتسعة ملايين جنيه سنة ١٩٦٨ .

اما دور الحكومة المباشر في التنمية الصناعية فقد ظل مقتصرا على ملكية وادارة بعض المصانع لاغراض التجربة والتشجيع مثل مصنعــي التمور في هون وطرابلس ومصنع الجبس ومصنع تعليب الفواكه ومصنع الجلود في طرابلس . ولكن في سنة١٩٦٣ صدر قانون بتأسيس مؤسسة التنمية الصناعية لاغراض تشجيع الصناعة عن طريق الدراسة والبحوث مع منح القروض للصناعات القائمة والجديدة وكذلك المشاركة في اقامة

المشروعات الصناعية بالتعاون مع القطاع الخاص . غير ان هذه المؤسسة لم يمض على تأسيسها اكثر من سنة ونصف حتى استبدلت بالبنك الصناعي العقاري في سنة ١٩٦٥ الذي شرع في منح القروض العقارية بسرعة اكثر من امكانياته حتى انه لم يتمكن من الاهتمام بالقطاع الصناعي بالقدر المطلوب . هذا وبلغ مجموع القروض التي منحتها مؤسسة التنمية الصناعية والبنك الصناعي العقاري لاغراض تشجيع الصناعة حتى نهاية ١٩٦٧ ، ١٫٥ مليون جنيه بالاضافة الى مساهمة البنك في مشروع واحد بمبلغ ١٩٦ الف جنيه بصورة مباشرة .

اما بخصوص توزيع القروض الصناعية الحكومية بين مختلف الصناعات ، فقد جاء في تقرير بنك ليبيا السنوي الثاني عشر ما يلي :

وقد وجه اكثر من ثلث القروض الصناعية لصناعات المواد الغذائية باعتبارها اكثر المصانع عددا وأكبرها انتاجا حيث تحصلت على نحو ٣٨١٫٧ الف جنيه ، اي نحو ٣٥ بالمئة من اجمالي القروض الصناعية . كما زادت من حيث القيمة بنحو ٦١ الف جنيه بينما انخفضت اهميتها النسبية حيث كانت ٤٧ بالمئة من اجمالي القروض الصناعية في مارس ١٩٦٧ وقد زادت الاهمية النسبية للقروض الممنوحة لصناعة مواد البناء حيث كانت نسبة قروضها ٢٤٫٥ بالمئة في نهاية مارس ١٩٦٧ فأصبحت ٢٦٫٣ بالمئة في نهاية ديسمبر ١٩٦٧ وزادت قيمة القروض المعطاة لهذه الصناعة من ١٦٧٫٥ الف جنيه الى ٢٨٧٫٢ الف جنيه اي بزيادة قدرها ٧١٫٥ بالمئة . كما زادت قروض صناعة تشكيل المعادن بنسبة ٦١٫٥ بالمئة لتصل الى ١٠٥ آلاف جنيه في نهاية ديسمبر ١٩٦٧ . اما قروض صناعة النسيج فقد زادت بنسبة كبيرة جدا اذ بلغت حوالي ٢٤٠ بالمئة لتصل الى ٩٠ الف جنيه . اما صناعة الحجارة والتي تتمتع برواج كبير جدا حيث انها تعتمد على نشاط حركة البناء فان قروضها ازدادت بنحو أضعاف ما كانت عليه في مارس ١٩٦٧ لتصل الى ٦٨٫٣ الف جنيه في نهاية ديسمبر

١٩٦٧ . لقد استمر هذا الاتجاه والتوزيع في القروض الصناعية خلال سنة ١٩٦٨ . اما فيما يتعلق بالائتمان المصرفي لاغراض الصناعة الممنوح من قبل المصارف التجارية ، فقد جاء في التقرير السنوي الثالث عشر لمصرف ليبيا الملخص الآتي :

اما القروض الممنوحة للقطاع الصناعي فقد حققت اعلىٰ نسبة زيادة بالنسبة لكافة القطاعات وهي ٦٩٫٧ بالمئة لتصل ٩٫٤ مليون جنيه في نهاية مارس ١٩٦٩ ، كما انها بعد ان كانت تكوّن نسبة ٩٫٦ بالمئة من اجمالي القروض في نهاية مارس ١٩٦٨ ارتفع نصيبها الى ١٢٫٣ بالمئة في نهاية ١٩٦٩ . ولا شك ان هذا الاتجاه يبين مدى اعتماد الصناعة على البنوك التجارية كمصدر للائتمان الصناعي رغم وجود البنك الصناعي العقاري ورغم ان القروض التي يمنحها هذا البنك معفاة من الفوائد . علما بأن القروض الصناعية للبنك الصناعي العقاري هي الاخرى قد زادت بنسبة ٥٠ بالمئة لتصل الى ١٫٦٦ مليون جنيه في نهاية مارس سنة ١٩٦٩ .

هذا فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية لاغراض النشاط الصناعي . اما فيما يخص دور الحكومة غير المباشر في القطاع الصناعي فان اول مجهود لها في هذا الشأن كان ما احتوته الخطة الخمسية الاولى من مشروعات تهدف الى تطوير الصناعة بالقدر الممكن وعلى الاخص الاهتمام بتنمية المرافق الاساسية التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية مثل المواصلات والتيار الكهربائي وغيرها من المسائل الاقتصادية والاجتماعية العامة . فقد وضعت الخطة الخمسية الاولى الاهداف الكبيرة الآتية لتنمية قطاع الصناعة :

١ ــ رفع مستوى الانتاج كمًّا ونوعا .
٢ ــ تشجيع الاستهلاك الصناعي .
٣ ــ تحسين ظروف العمل ورفع مستوى كفاية العمال .

٤ ـ تصنيع المواد الخام الليبية لتحسين فروض تسويقها .

٥ ـ تشجيع الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات الصناعية .

٦ ـ تنويع الانتاج تلافيا للاعتماد على ناتج واحد .

٧ ـ الحصول على اقصى اسهام في الدخل من القطاع الصناعي تحقيقا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

ولتحقيق هذه الاهداف القومية الكبيرة اعطيت الاولوية لبرامج المجمعات الصناعية والتدريب الصناعي وانشاء مركز للبحوث الصناعية ومنح القروض الصناعية وتنمية مصائد الاسماك . ان جميع هذه البرامج كانت تهدف الى بداية متواضعة في خلق المناخ اللازم للتنمية الصناعية . لقد خصص لقطاع الصناعة مبلغ ٦،٩ مليون جنيه او حوالي ٤ بالمئة من مجموع ما خصص للخطة الخمسية وهو ١٦٩ مليون جنيه . وكانت عائدات البترول هي المصدر الرئيسي لتمويل الخطة خلال السنتين الاوليتين ثم اصبحت المصدر الوحيد فيما بعد . كما ان مجموع ما خصص لقطاع الصناعة بعد التعديلات والتوسع الذي ادخل على الخطة قد بلغ ٥،٧ مليون جنيه من مجموع مخصصات الخطة النهائية التي بلغت ٣٣٧،١ مليون جنيه ، وكانت كلها من عائدات البترول . ثم خصص مبلغ ١،٧ مليون جنيه لقطاع الصناعة في السنة التكميلية للخطة اي سنة ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ بما في ذلك مساهمة الحكومة في مصنعي الاسمنت في الخمس وبنغازي وانشاء مصنعي العلف في القرة بوللي والابيار .

ان التنفيذ الفعلي للكثير من المشروعات الصناعية واجه الكثير من الصعوبات مثل انعدام التنسيق في السنوات الاولى بين تلك المشروعات وما تتطلبه من مرافق عامة واسواق وعناصر فنية . كما ان ضعف الاجهزة القائمة لادارة المشروعات الصناعية من الناحية الفنية والاقتصادية ، في كل من القطاع العام والخاص قد جعل الاسراع في تنفيذ تلك المشروعات امرا صعبا للغاية وفي بعض الاحيان كان متعذرا تماما .

غير انه رغم كل هذه الصعوبات امكن احراز بعض التقدم في بعض الصناعات مثل صناعات المواد الغذائية وصناعة مواد البناء والاثاث حتى بلغ معدل النمو الصناعي خلال الفترة من ١٩٦٢ ــ ١٩٦٨ حوالي ١٠ بالمئة سنويا بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٤ • كما يلاحظ ان عدد العمال العاملين في الصناعة قد ارتفع من حوالي ٢٢ الف في سنة ١٩٥٨ الى ٣٧ الف في سنة ١٩٦٨ ، كما ارتفعت كمية الطاقة الكهربائية المستغلة في الصناعة بصورة بارزة خلال نفس الفترة • ولكن مع هذا ظل القطاع الصناعي يعاني من التخلف بالنسبة لما يجب ان يكون عليه وبالمقارنة بما تحتاجه البلاد من سلع وخدمات • وباكتشاف البترول الذي وفر رأس المال وخلق القوة الشرائية اللازمة في الاسواق المحلية فقد كان عاملا مشجعا للتنمية الصناعية ولكن لا بد من الاعتراف بان نفس هذا العامل كانت له آثار سيئة على سير التنمية الصناعية بسبب اغراق السوق بالسلع المستوردة وقلة اليد العاملة الفنية وارتفاع التكلفة وغيرها من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت الى حيز الوجود من جراء نشاط شركات البترول •

هذا وفي سنة ١٩٦٨ بعد الانتهاء من تنفيذ الخطة الخمسية الاولى لوحظ ان النشاط الصناعي بدأ يتجه الى التحسن بشكل واضح خاصة بعد ان اتجهت الحكومة الى تركيز مشترياتها واحتياجات مشروعاتها على الصناعات المحلية كل ما امكن ذلك • غير ان الصناعات اليدوية والتقليدية قد تأثرت بصورة جوهرية ودائمة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي خلقها البترول • ففرص العمل التي نشأت مع البترول والتوسع في نشاط البناء والاعمال الحكومية سحبت اليد العاملة من هذا النوع من الصناعة مما ادى الى ارتفاع التكلفة وانخفاض الجودة الامر الذي فتح المجال امام الاستيراد من البلاد التي يوجد لديها من اليد العاملة المدربة مثل الهند ومصر والصين وغيرها من اقطار العالم •

اما بالنسبة للصناعات التحويلية فان وضعها حتى سنة ١٩٦٨ كان يحتاج الى الكثير من المجهود المنظم المستمر للتغلب على ما كانت فيه من تخلف فني واداري • فرغم كل المجهودات التي بذلت في هذا المجال ، فان المشاكل الآتية كانت من اهم الصعوبات التي تواجه التنمية الحديثة لهذه الصناعات •

١ ــ قلة البحوث والدراسة وسوء الادارة والتنظيم •

٢ ــ نقص اليد العاملة وقلة انتاجيتها وكذلك قلة المواد الخام •

٣ ــ تفتيت الوحدات الصناعية الى وحدات صغيرة، فحوالي ٨٠بالمئة منها لا تستخدم اكثر من خمسة عمال على طول السنة •

٤ ــ قلة التخصص والتعاون وسوء توزيع النشاط الصناعي •

٥ ــ ضعف الدور الذي كان يلعبه القطاع العام في توجيه النشاط الاقتصادي بصورة فعالة تؤدي الى تنميــة البلاد في اسرع وقت ممكن •

ان البترول الذي وفر المال اللازم للتنمية الصناعية يمكن ايضا ان يوفر الطاقة اللازمة والمواد الخام لتأسيس صناعات جدية كبيرة في ميدان الصناعات البتروكيماوية التي تعتمد على الحجم الكبير للتصدير ، كما يمكن له ان يساعد على حل المشاكل المشار اليها آنفا اذا ما احسن استعماله للاسراع في تدريب اكبر عدد ممكن من ابناء البلاد وتعميم التعليم حتى يقضى على الأمية ويخلق المناخ اللازم للتنمية الصناعية • ان اهم الصناعات الجديدة التي يمكن ان تقوم على اساس البترول هي صناعات الاسمدة والامونيا والصناعات التي تعتمد على مصدر كبير من الطاقة مثل صناعة الالومينيوم والمنجنيز وغيرها من الصناعات التي تستعمل الغاز الطبيعي والبترول كمصدر للطاقة والمواد الخام في نفس الوقت •

لا شك ان الطريق في هذا الميدان شاق وطويل ، ولكن اذا ما تحقق

التخطيط السليم والتنفيذ الملتزم والتنسيق المطلوب من دول المنطقة فان النجاح يكاد يكون مضمونا ، وعندها يصبح اثر البترول على قطـــاع الصناعة يتسم بالايجابية والبناء وليس التضخم المالي وارتفاع التكلفة ومنافسة السلع المستوردة التي جاءت مع اكتشاف البترول في ليبيـــا والتي كان لها آثار ضارة بمصلحة التنمية الصناعية والزراعية في البلاد. ان السنوات الخمس القادمة ستحدد فيما اذا كانت البلاد ستستفيد من ثروتها البترولية في خلق الصناعات الجديدة المشار اليها اعلاه .

لا شك ان التنمية في هذا المجال ستكون متمشية مع ما سوف يبذل من مجهود في هذا السبيل من قبل الفرد والجماعة والدولة في آن واحد وبصورة مستمرة ومنسقة .

الفصل التاسع

قطاع البناء والانشاءات

كان قطاع البناء قبل انتاج البترول يتكون من نشاط محدود في المدن لبناء بعض العمارات والبيوت الشعبية في حدود الطلب على مثل تلك البيوت . اما في الدواخل والريف فقد كان نشاط البناء منحصرا في بناء المساكن الريفية بالطرق التقليدية اليدوية والتي كانت تستعمل مواد البناء المحلية من الطين والحجر ومواد النخيل وتبن (أعشاب) البحر . وفي المدن كان الاستثمار في البناء يأتي بمردود منخفض شأنه شأن غيره من النشاط الاقتصادي الذي كان يتمشى مع مستوى الدخل المنخفض . فقد كان العائد السنوي من هذا القطاع يتراوح ما بين خمسة وثمانية بالمئة وكان معظم الملاك بمدينة طرابلس من الايطاليين واليهود الذين امتلكوا العقارات اثناء الاستعمار الايطالي وخلال فترة الادارة البريطانية .

وكانت نسبة سكان المدن في تلك الفترة لا تزيد عن ٢٠ بالمئة من مجموع سكان البلاد ونسبة الاجانب في مدينة طرابلس كانت تزيد على ٣٠ بالمئة من مجموع السكان . ثم بدأ نشاط شركات البترول في سنة ١٩٥٥ حيث دخل بعض الاجانب للعمل والاستكشاف والتنقيب على

التخطيط السليم والتنفيذ الملتزم والتنسيق المطلوب من دول المنطقة فان النجاح يكاد يكون مضمونا ، وعندها يصبح اثر البترول على قطـــاع الصناعة يتسم بالايجابية والبناء وليس التضخم المالي وارتفاع التكلفة ومنافسة السلع المستوردة التي جاءت مع اكتشاف البترول في ليبيـــا والتي كان لها آثار ضارة بمصلحة التنمية الصناعية والزراعية في البلاد. ان السنوات الخمس القادمة ستحدد فيما اذا كانت البلاد ستستفيد من ثروتها البترولية في خلق الصناعات الجديدة المشار اليها اعلاه .

لا شك ان التنمية في هذا المجال ستكون متمشية مع ما سوف يبذل من مجهود في هذا السبيل من قبل الفرد والجماعة والدولة في آن واحد وبصورة مستمرة ومنسقة .

الفصل التاسع

قطاع البناء والانشاءات

كان قطاع البناء قبل انتاج البترول يتكون من نشاط محدود في المدن لبناء بعض العمارات والبيوت الشعبية في حدود الطلب على مثل تلك البيوت • اما في الدواخل والريف فقد كان نشاط البناء منحصرا في بناء المساكن الريفية بالطرق التقليدية اليدوية والتي كانت تستعمل مواد البناء المحلية من الطين والحجر ومواد النخيل وتبن (أعشاب البحر • وفي المدن كان الاستثمار في البناء يأتي بمردود منخفض شأنه شأن غيره من النشاط الاقتصادي الذي كان يتمشى مع مستوى الدخل المنخفض • فقد كان العائد السنوي من هذا القطاع يتراوح ما بين خمسة وثمانية بالمئة وكان معظم الملاك بمدينة طرابلس من الايطاليين واليهود الذين امتلكوا العقارات اثناء الاستعمار الايطالي وخلال فترة الادارة البريطانية •

وكانت نسبة سكان المدن في تلك الفترة لا تزيد عن ٢٠ بالمئة من مجموع سكان البلاد ونسبة الاجانب في مدينة طرابلس كانت تزيد على ٣٠ بالمئة من مجموع السكان • ثم بدأ نشاط شركات البترول في سنة ١٩٥٥ حيث دخل بعض الاجانب للعمل والاستكشاف والتنقيب على

البترول وكان من اول متطلباتهم وجود السكن اللائق • ولكن الاماكن المتوفرة لم تكن كافية ولا مناسبة بالنسبة لمطالب هذه الفئة من الاجانب الذين تعودوا على نوع معين من السكن وفي أحياء خاصة • أدى هذا الوضع الجديد الى جلب اهتمام من كانت لديهم الامكانيات اللازمة لبناء انواع المساكن الجديدة المطلوبة والتي اخذت في البداية شكل «الفيلا» •

وبهذا الاهتمام بدأت حركة قطاع البناء والانشاءات في التوسع بسرعة فائقة حتى وصلت الى المستوى الذي سنراه فيما بعد •

ازداد عدد الاجانب المغتربين العاملين في قطاع البترول من حوالي ٤٠٠ فرد في سنة ١٩٥٦ الى ١٨٠٠ فرد في سنة ١٩٥٨ ثم ارتفع الى ٣٣٥٠ فردا في سنة ١٩٦٢ • هذا وفي تلك السنة بلغت القوة العاملة الاجنبية حوالي ٤٥ الف نسمة اي ١٨ بالمئة من مجموع القوى العاملة وكان مجموع السكان الاجانب حوالي مئة الف او ٨ بالمئة من مجموع السكان • ونظرا لسرعة دخول الاجانب الى البلاد بعد اكتشاف البترول كانت نسبة زيادة الاجانب حوالي ٩ بالمئة سنويا بينما كانت نسبة زيادة المواطنين حوالي ٣،٤ بالمئة سنويا وهي الاخرى تعتبر عالية اذا ما قورنت بغيرها من البلاد النامية والمتقدمة •

وبالاضافة الى دخول الاجانب كانت هناك كما رأينا في الفصول السابقة موجة شديدة من الهجرة الى المدن بسبب ما خلقه عهد البترول من توسع نقدي ومالي ، ومظاهر الرخاء ، وفرص الكسب السريع • كل هذا أدى الى زيادة هائلة في الطلب على السكن والمكاتب بالنسبة لشركات البترول والمؤسسات التي تعمل معها ، الامر الذي شجع الافراد والمؤسسات على الاستثمار في قطاع البناء للاستفادة من ارتفاع مستوى الايجارات التي كانت تدفعها تلك الشركات والمؤسسات •

وهكذا ارتفعت القيمة المضافة في قطاع البناء بصورة سريعة خلال الفترة من ١٩٥٨ ـــ ١٩٦٨ كما يتبين من الارقام الآتية :

جدول رقم (٢٢)

القيمة المضافة لقطـاع البناء
١٩٥٨ ـ ١٩٦٨

قطاع البناء والانشاء :		بملايين الجنيهات وبأسعار ١٩٦٤		
	١٩٥٨	**١٩٦٢**	**١٩٦٥**	**١٩٦٨**
القيمة المضافة	١ر٨	١٣ر٢	٣٤ر٩	٦٢ر٧
مجموع الناتج المحلي	٥٢ر٢	١٨٢ر٧	٤٧٧ر٤	٨٥٠ر٨
النسبة المئوية من مجموع الناتج المحلي	٣ر٥	٧ر٢	٧ر٣	٧ر٤

ان هذا التوسع الهائل في قطاع البناء يظهر ان هذا القطاع كان اول من تأثر بشكل كبير من التوسع النقدي والتغييرات الاقتصادية التي سببها التنقيب على البترول ثم اكتشافه وتصديره حيث ارتفعت قيمة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي بحوالي ثمانية أضعاف خلال الاربع سنوات الاولى من عهد البترول ثم ازدادت بأكثر من مرتين ونصف خلال الثلاث سنوات التالية • واستمر هذا الاتجاه حتى وصل في سنة ١٩٦٨ الى ما يعادل ٣٥ مرة قيمة انتاج هذا القطاع قبل عشر سنوات • ان هذه الزيادة تعتبر كبيرة جدا ولولا نشاط قطاع البترول لما كان يمكن ان تتحقق حتى نسبة واحد على عشرة من هذه الزيادة • ان قطاع البناء كان الوحيد بعد قطاع البترول نفسه الذي سجل زيادة في نسبة مساهمته في الناتج المحلي ، وذلك رغم الزيادات الكبيرة التي تحققت في قطاعات أخرى مثل التجارة والمواصلات والكهرباء وخدمات التعليم والصحة العامة • وكان لهذه الحقيقة ما يبررها ، كما انه كان لها عدة نتائج اقتصادية واجتماعية ذات أثر ضار على الاقتصاد الوطني ، سوف نستعرض أهمها في مكان آخر من هذا الفصل •

ان الذي يرغب في معرفة تأثير البترول علـــى قطاعات الاقتصاد المختلفة عليه ان يستفيد من دراسة ما تحتويه هذه الارقام من حيث نسبة مساهمة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة في الناتج المحلي بالمقارنة مع قطاع البناء وقطاع البترول نفسه •

جدول رقـم (٢٣)

مجموع الناتج المحلي ـ بملايين الجنيهات وباسعـــار ١٩٦٤

	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٨
مجموع الناتج المحلي	٥٢ر٢	١٨٢ر٧	٤٧٧ر٤	٨٥٠ر٨
النسبة المئوية لمجموع الناتج المحلـــي				
القيمة المضافة لقطاع الزراعة	٢٦ر٠	٩ر٥	٤ر٨	٢ر٦
الصناعــة	١١ر٥	٥ر٥	٢ر٦	٢ر٢
البنــاء	٣ر٥	٧ر٢	٧ر٣	٧ر٣
البتـرول	٦ر٨	٢٨ر٢	٥٣ر٧	٦٠ر٥
قطاعات اخـرى	٥٢ر٨	٤٩ر٦	٣١ر٦	٢٧ر٤
المجمـوع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

يلاحظ ان مساهمة قطاع البترول ارتفعت من ٦،٨ الى ٦٠،٥ بالمئة خلال عشر سنوات من عهد البترول بينما انخفضت مساهمة قطاع الزراعة من ٢٦ الى ٢،٦ بالمئة من مجموع الناتج المحلي على اساس الاسعـــار الثابتة لسنة ١٩٦٤ • كما ان قطاع الصناعة انخفضت مساهمته بعـــد اكتشاف البترول ولو بنسبة أقل من انخفاض مساهمة الزراعة • امـــا قطاع البناء فكان الوحيد في الاقتصاد الوطني الذي حقق ارتفاعا فـــي مساهمته في الناتج المحلي وذلك رغم الزيادة الهائلة التي حققها قطاع البترول والتي طغت على زيادة جميع القطاعات الاخرى وأظهرتها بمظهر

الانكماش بالنسبة لمساهمتها في اجمال الناتج المحلي • ان هذا يدل على مدى سهولة التوسع في قطاع البناء بالنسبة للقطاعات الاخرى التـــي تحتاج الى تنمية شاملة لموارد البلاد والامكانيات البشرية مثل ما هـــو الحال في الزراعة والصناعة • فقد ازداد الطلب على السكن في طرابلس وبنغازي بسبب دخول اعداد كبيرة من الاجانب للعمل مع شركات البترول وأسرع الملاك في بناء الفيلات والشقق التي تلائم هذه الفئة من الاجانب واستمر هذا الاتجاه حتى تكونت مناطق كاملة من هذا النوع من السكن مثل حي الاندلس (جورجنبوبولي سابقا) وكان بناء هذه المساكن متيسرا بسبب امكانية الاستفادة من اليد العاملة الفنية الاجنبية ومواد البنـــاء المستوردة • صحيح ان هذا الوقع ادى الى ارتفاع تكلفة البناء ولكن نظرا لشدة الطلب على المساكن والمكاتب استطاع اصحاب هذه الاماكن ان يرفعوا الايجارات الى مستوى اعلى بكثير من ارتفاع التكاليف حتى ان في السنوات الاولى من الستينات كان من السهل والمتوقع كقاعدة عامة ان يسترجع رأس المال من قطاع البناء خلال اربع او خمس سنوات• بل في كثير من الحالات كان اصحاب مشاريع المكاتب والمساكن يستلمون مبالغ مقدما من شركات البترول مقابل ايجار تلك الاماكن لفترات طويلة•

ان التوسع الذي سببه البترول في قطاع البناء بصورة خاصة وفي جميع القطاعات الاخرى باستثناء الزراعة والى حد ما الصناعة أدى الى استخدام العديد من الايدي العاملة الاجنبية في صناعة البناء وغيرها من النشاطات التي تأثرت من قطاع البترول الامر الذي ادى بدوره الـــى زيادة الطلب في المدن الرئيسية على السكن المناسب • هذا وعندمـــا شرعت الحكومة في تنفيذ مشاريع التنمية بشكل شامل في كافة انحاء البلاد ارتفع عدد الايدي العاملة الاجنبية التي جاءت بها الشركات العالمية التي تحصلت على عقود مقاولات لتنفيذ هذه المشاريع حتى بلغت نسبة الايدي العاملة الاجنبية حوالي ١٨ بالمئة من المجموع •

ونظرا لأن الاغلبية العظمى من هذه النسبة كانت من الفئات المهنية والفنية كان من الطبيعي ان تتمتع بمستوى دخل مرتفع يمكنها من الحصول على مستوى لائق من السكن . زد على ذلك ان التحسن الذي طرأ في مستوى المعيشة بالنسبة لفئات عديدة من السكان من الذين استفادوا من اعمال شركات البترول ومشروعات الحكومة والتوسع العام الذي حدث في قطاع العقارات والتجارة والمقاولات وغيرها من الاعمال الحرة اصبحوا يسعون وراء السكن الحديث المعاصر ، الامر الذي زاد من حدة الطلب على السكن في المدن . ثم جاءت فئة موظفي الدولة الذين كان الكثير منهم يتمتعون بالسكن المجاني المؤجر من قبل الحكومة بايجارات عالية .

كان لهذا الوضع اثر مباشر في ارتفاع مستوى الايجارات بصورة عامة ، ومن ثم التشجيع على بناء المزيد من البيوت سعيا وراء الاستفادة من تأجيرها للحكومة . استمر هذا الوضع حتى وصل الى درجة كبيرة من الفوضى والاستغلال والمحسوبية ، وأصبح من الصعب التغاضي عليها الامر الذي أدى في أواخر ١٩٦٧ الى ايقاف استئجار المساكن من قبل الحكومة واستبدالها بعلاوة سكن تدفع لجميع الموظفين كنسبة من مرتباتهم وكان مبلغها يتراوح من ثلاثين الى مئة جنيه شهريا .

كل هذا أدى الى ارتفاع مستمر في الطلب على المساكن الملائمة لهذا الوضع الجديد . هذا من جانب الطلب اما العرض فانه بدأ يستجيب بالتوسع منذ بداية عهد البترول حيث يلاحظ من واقع الارقام المتوفرة على نشاط البناء في مدينة طرابلس مثلا ان مجموع المساحة المبنية حسب احصاءات بلدية طرابلس كانت ٧٣،٤١٦ مترا مربعا في سنة ١٩٥٦ منها ١٢٣ فيلا و١٢٠ شقة و٤٥ مسكنا شعبيا .

واستمر نشاط البناء في ارتفاع حتى بلغ مجموع المساحة المبنية اكثر من ١٤٧ الف متر مربع في سنة ١٩٦٢ منها ١٤٠ شقة و٥٠ فيلا و٧٢٩

مسكنا شعبيا • ان الارقام الآتية تلخص نشاط قطاع البناء في مدينة طرابلس على اساس ما تم بناؤه خلال السنوات ١٩٥٦ – ١٩٦٨ •

جدول رقم (٢٤)

نشاط قطاع البناء في مدينة طرابلس

	١٩٥٦	١٩٦٢	١٩٦٨
مجموع المساحة المبنية (متر مربع)	٧٣٤١٦	١٤٧١٩٠	١٠٥١٨٢
عدد الفيلات	١٢٣	٥٠	٤٣
عدد الشقق	١٢٠	١٤٠	١٢٥
عدد المساكن الشعبية	٥٤	٧٢٦	٢٢٤
عدد المباني غير السكنية	١٣	٨٠٩	٣٢٠

المصدر : ملخص الاحصاءات الليبية للسنوات ١٩٥٦ – ١٩٦٨ مصلحة الاحصاء والتعداد .

ان مجموع المساحة المبنية في مدينة طرابلس بدأت في الارتفاع منذ بداية دخول شركات البترول الى البلاد حيث ارتفعت هذه المساحة من ٧٣ الف متر مربع في سنة ١٩٥٦ وهي السنة التي بدأ فيها التنقيب على البترول الى حوالي ٨٥ الف متر مربع في السنة التالية وبلغت هذه المساحة في سنة ١٩٦٨ أكثر من ١٠٣ آلاف متر مربع • وحتى هذه الارقام لا تمثل الا جزءا من الصورة حيث انها لا تشمل المساكن التي أقيمت بدون ترخيص من البلدية • ويلاحظ انه في بداية الامر كان

معظم البناء مركزا على توفير الفيلات والشقق التي كانت مطلوبة من مستخدمي شركات البترول بينما لم يبن الا القليل من المساكن الشعبية والمباني غير السكنية في تلك الفترة نظرا لان هجرة السكان من الريف الى المدن لم تأخذ مجراها الطبيعي في بداية الامر كما ان النشاط التجاري الذي يتطلب مباني غير سكنية لم يكن تأثر حتى ذلك الوقت من نشاط شركات البترول ٠ اما بعد ذلك ارتفع عدد هذه المباني والمساكن الشعبية وفقا لزيادة الطلب على هذين النوعين من المباني ٠

هذه بعض المؤشرات الاحصائية لما حدث في قطاع البناء في طرابلس اما الوضع في بنغازي فقد كان اكثر توسعا من طرابلس وذلك نظرا لشدة الطلب على السكن في تلك المدينة من جهة وقلة الاماكن اللائقة بسبب ما اصاب تلك المدينة من أضرار جسيمة خلال الحرب العالمية الثانية وهي الاضرار التي ظلت تعاني منها حتى تمكنت من التغلب عليها بعد التوسع النقدي والمادي الذي جاء مع اكتشاف البترول ٠

كما ان بقية المدن الساحلية تأثرت ولو بدرجات متفاوتة من جراء التوسع المادي الذي سببه البترول وخاصة بعد دخول الحكومة في تنفيذ المشروعات الانشائية في تلك المدن ٠

كل هذا التوسع في قطاع البناء أدى الى ارتفاع هائل في استيراد مواد البناء المختلفة والتي لم تكن متوفرة محليا او توجد بكميات قليلة الامر الذي حد من استفادة الاقتصاد الوطني من توسع نشاط البناء وهو عكس ما يحدث في البلاد المتقدمة والتي تستطيع ان توفر الجزء الاكبر من اليد العاملة ومواد البناء اللازمة من مصادر محلية ٠ ان هذه الحقيقة تنطبق على قطاع البناء وغيره من القطاعات الاخرى وهي في الواقع تفسر الفرق بين اثر اكتشاف البترول على الاقتصاد المتخلف والاقتصاد المتقدم حيث لا يستفيد الاول الا بالقليل من الفرص التي يخلقها البترول بينما يستفيد الثاني من هذه الفرص بشكل شامل وفعال ٠

ولكن بالنسبة لقطاع البناء يمكن ان يتوسع نشاطه بواسطة استيراد المواد اللازمة واليد العاملة الفنية من الخارج بسهولة اكثر من ما يمكن تحقيقه في قطاع الزراعة مثلا او الصناعة اللذين يرتبطان بواقع الامكانيات البشرية والحالة الاجتماعية . لذلك نلاحظ انه في الوقت الذي حدث فيه توسع هائل في استيراد مواد البناء كان الحال بالنسبة لقطاعي الزراعة والصناعة يتمثل في استيراد المزيد من السلع الاستهلاكية لاشباع الطلب المتزايد وذلك نظرا لصعوبة تنمية هذين القطاعين بواسطة الاستيراد واليد العاملة الاجنبية .

هذا ، ويبين الجدول رقم ٢٥ قيمة واردات ليبيا من مواد البناء قبل وبعد عهد البترول :

جدول رقم (٢٥)

قيمة الواردات من مواد البناء
١٩٥٤ - ١٩٦٨

بآلاف الجنيهات

	١٩٥٤	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٨
مجموع الواردات	١١ر٣٣٤	٣٤ر٥٠١	٧٣ر٤٤٤	١١٤ر٤١٦	٢٣٠ر٣٠١
قيمة واردات مواد البناء	٨٨٣	٢ر٧١١	١٢ر٢٦٢	١٧ر٣٩٩	٤٥ر١٢٨
النسبة المئوية لواردات مواد البناء من مجموع الواردات	٧ر٩	٧ر٩	١٦ر٧	١٥ر٢	١٩ر٦

المصدر : النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المجلد ١٠ عدد ٢ .

ان الزيادة الكبيرة في قيمة واردات مواد البناء التي حدثت بعد سنة ١٩٥٨ حيث ارتفعت بما يقارب خمسة أضعاف خلال الفترة ١٩٥٨ ــ ١٩٦٢ كانت استجابة للتوسع الكبير الذي شاهده قطاع البترول نفسه خلال تلك الفترة وكذلك التوسع في بناء الوحدات السكنية والتجارية من قبل القطاع الخاص . وفي تلك الفترة شكلت المواسير والانابيب الخاصة بقطاع البترول جزءا كبيرا من مواد البناء المستوردة كما ان الأسمنت والذي لم ينتج محليا حتى سنة ١٩٦٩ كان من اهم مواد البناء المستوردة حيث ارتفعت قيمته من ١٥٢ الف جنيه (بما في ذلك الجير) في سنة ١٩٥٤ الى ٥٠٠ الف جنيه سنة ١٩٥٨ و٢،٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ . واستمر هذا الارتفاع حتى بلغ ٣،٧ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ اي ما يعادل اكثر من سبعة أضعاف قيمة استيراد الاسمنت قبل عشر سنوات. كما ان البلاط بكافة أنواعه لم يظهر ضمن المواد المستوردة حتى سنة ١٩٦١ حيث بلغت الكمية المستوردة منه في تلك السنة ٣٩٨٤ طن متري قيمتها ٨١ الف جنيه ثم ارتفع استيراد هذا النوع من مواد البناء حتى بلغ ١٩٧٦٤ طن قيمتها ٥٣٢ الف جنيه في سنة ١٩٦٥ و٧٠٤١٦ طن قيمتها ١،٧١١ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ . كما ان قيمة مواد الطوب وبعض انواع أحجار البناء المستوردة قد بلغت ١،٤ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ بينما كانت لا تزيد عن ١٥ الف جنيه سنة ١٩٦٢ . اما الاخشاب المختلفة المستعملة في البناء فقد ارتفعت قيمتها من ٢٠٧ الف جنيه سنة ١٩٥٤ الى ٤٤٥ الف جنيه سنة ١٩٥٨ ثم قفزت الى ٤،١٩٧ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ كما ارتفعت قيمة الاسفلت بأنواعه من ٣٢ الف جنيه سنة ١٩٥٤ الى ٤٨ الف جنيه سنة ١٩٥٨ وبلغت ٥٣٢ الف جنيه سنة ١٩٦٥ ثم قفزت الى ١،٤٢٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ وذلك بسبب التوسع في اصلاح وبناء الطرق وخاصة الطريق الساحلي الذي شرع في تنفيذه سنة ١٩٦٧ وكان من اهم مشروعات الخطة الخمسية الاولى التي مولت من عائدات النفط .

هذا ، وبالاضافة الى ارتفاع الاستيراد من مواد البناء بالحجم الذي أوضحته الارقام السالفة الذكر فان انتاج مواد البناء محليا قد ازداد خلال العشر سنوات الماضية استجابة للتوسع الذي شاهده قطاع البناء بعد اكتشاف البترول • غير انه لا توجد ارقام كافية لمقياس تلك الزيادة بالشكل المطلوب • ولكن قدرت قيمة الانتاج المحلي من مواد البناء خلال سنة ١٩٦٨ بحوالي نصف مليون جنيه بعد ان كانت لا تتجاوز مائة الف جنيه بالسنة خلال فترة ما قبل البترول • كل هذا يعطي دليلا واضحا على مدى التوسع الذي سببه البترول في قطاع البناء والتشييد •

وكان من أهم العوامل التي أدت الى التوسع السريع في هذا القطاع تنفيذ الحكومة لعدد كبير من مشروعات الانشاء ضمن خطة التنميـة الخمسية الاولى التي شرع في تنفيذها في منتصف سنة ١٩٦٣ وانتهت في مارس ١٩٦٩ حيث ارتفعت مخصصاتها من ١٦٩ مليون جنيه وقت اعتمادها الى ٤٨٠ مليون جنيه بما فيها السنة التكميلية ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ • وبلغ عدد المشاريع التي تضمنتها الخطة المذكورة حوالي ٤٥٠ مشروعـا رئيسيا وفرعيا منها حوالي ٧٥ بالمئة فيميدان الانشاء والتشييد كالاشغال العامة والمواصلات والاسكان حيث بلغ عدد المساكن التي أنشأها القطاع العام حوالي ١٥ الف مسكنا وانشاء او بناء حوالي ٤ آلاف كيلومترا من الطرق الرئيسية والفرعية والزراعية كما أجريت اصلاحات وتوسع في كل مباني بنغازي وطرابلس وبعض الموانيء الصغيرة الاخرى مثل درنـه وزواره وطبرق وكذلك في بعض المطارات • وارتفع انتاج الطاقـة الكهربائية من حوالي ٣٠ الف كيلو واط في الساعة في سنة ١٩٦٣ الى اكثر من حوالي ٢٣٠ الف كيلو واط في الساعة سنة ١٩٦٩ •

وفي قطاع التعليم تم انشاء حوالي ٤٠٠٠ فصلا مدرسيا كما تم الجزء

الاكبر من مدينة الجامعة الاسلامية سابقا وشرع في انشاء مدينة الجامعة الليبية في بنغازي وكذلك في طرابلس كما شرع في انشاء مستشفيات تحتوي في مجموعها ما يقارب من ١٤٠٠ سرير وتم انشاء حوالي ٣٠ مركزا صحيا ومستوصفا ٠

وبنيت حوالي ١٢٦ عمارة مخصصة معظمها لمكاتب تجارية بالاضافة الى مدينة البيضاء ومدينة المرج ٠ وفي مجال الشباب والرياضة بنيت المدينتان الرياضيتان في كل من طرابلس وبنغازي وكذلك العديد من الملاعب والنوادي الرياضية ٠ كما تم بناء حوالي ١٠٠ مسجد خلال فترة الخطة ٠ لا شك ان القطاع العام كان له اثر كبير على التوسع الذي شاهده قطاع الانشاء خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٩ حيث أنفق حوالي ٣٦٠ مليون جنيه من قبل القطاع العام وحده في ميدان البناء والاشغال العامة ٠ ففي مجال تحسين بيئة المراكز السكنية في المدن أنشئت شبكات جديدة للمجاري في طرابلس وبنغازي بما فيها محطات جديدة لتكرير مياه المجاري بغية الاستفادة منها في الري والاسمدة وتفاديا لضياعها في البحر وما ينتج عن ذلك من تلوث للبيئة ٠ كما أنشئت شبكات مجاري ومحطات تكرير في كل من سبها ودرنه ومصراته وطبرق وفي ميدان تزويد المدن والقرى بمياه الشرب تم انشاء محطات الضخ وشبكات التوزيع في اكثر من ١٠٠ مدينة او قرية ٠

لقد سبب هذا التوسع الهائل في نشاط البناء في القطاع العام بالاضافة الى نشاط القطاع الخاص ضغطا كبيرا على موارد البلاد البشرية حيث كان السوق الليبي يفتقر لليد العاملة المدربة وحتى غير المدربة في شؤون البناء ٠ ومع ذلك ارتفع عدد اليد العاملة في قطاع البناء من مجرد بضعة آلاف عامل قبل البترول الى حوالي ٣٢ الف عامل

سنة ١٩٦٢ و٤٩ الف عامل سنة ١٩٦٧ ومن المحتمل ان يكون قد وصل الى ٦٠ الف عامل سنة ١٩٦٩ اي حوالي ١٥ بالمئة من مجموع القوى العاملة في تلك السنة .

كما ارتفع عدد اليد العاملة في قطاع البناء ارتفعت الأجور بصورة سريعة في ذلك القطاع حيث زاد الأجر اليومي للعامل العادي غير الفني من عشرة قروش في سنة ١٩٥٥ الى حوالي ٨٠ قرشا سنة ١٩٦٣ ووصل الى جنيه ونصف وحتى جنيهين في سنة ١٩٦٩ رغم ان الحد الادنى لقانون الأجور للعمال ظل محددا بخمسين قرشا حتى الاسابيع الاولى بعد قيام الثورة حيث رفع الى جنيه . كما ان عدد اليد العاملة الاجنبية في قطاع البناء ارتفع بنسبة أكبر من ارتفاع اليد العاملة المحلية حتى صار يشكل الاغلبية من اليد العاملة الفنية في هذا القطاع .

ان هذا الارتفاع في اجور اليد العاملة وفي اسعار مواد البناء والنقل والخدمات بصورة عامة ادى الى ارتفاع تكاليف البناء كما ان اسراع الحكومة في تنفيذ مشروعات التنمية مرة واحدة وفي الكثير من الحالات بدون اتمام الدراسة اللازمة والتنسيق الضروري مع القطاعات الاخرى أدى بدوره الى المزيد من ارتفاع التكلفة الامر الذي سبب ارتباكا في التخطيط وتعطيلا في التنفيذ . وكذلك عدم اتمام مشروع تخطيط المدن والقرى في الوقت المناسب ساهم في الاضرار الماديه والاقتصادية التي تنجت عن التوسع الكبير الذي شاهده قطاع البناء بعد اكتشاف البترول . تنج عن ذلك ارتفاع التكلفة بشكل مخيف حيث بلغت حوالي ثمانية آلاف جنيه للفصل المدرسي الواحد في سنة ١٩٦٨ بعد ما كانت حوالي ٨٠٠ جنيه في سنة ١٩٥٨ وارتفعت تكاليف المساكن بحوالي عشرة أضعاف خلال الفترة نفسها .

هذا ، ورغم الارتفاع الكبير في التكلفة فان نوعية المنشآت كانت

في تدهور نتيجة السرعة وقلة الاشراف والغش وغير ذلك من الامور التي تقترن بالاستعجال وكثرة المال . لا شك ان هذه الوقائع كانت من أسوأ آثار البترول على الاقتصاد الليبي لا من الناحية المادية فحسب بل من الناحية البشرية والنفسية والاخلاقية ايضا .

الفصل العاشر

التجارة وميزان المدفوعات

سبق أن أوضحنا في الفصلين الرابع والخامس التوسع النقدي الذي صاحب النشاط الاقتصادي الذي سببه التنقيب عن البترول ثم اكتشافه وتصديره بكميات كبيرة ، كما حللنا العلاقـة بين ذلك التوسع والدخل والاسعار ومشكلة التضخم المالي حيث تحول التوسع النقدي الى زيادة في الدخل مما سبب في ارتفاع مستوى الطلب علـى السلع والخدمات الامر الذي سبب في ارتفـاع مستوى الاسعـار حتى تطور الى تيار تضخمي مركب من مزيج بين ارتفاع الطلب وزيـادة التكلفة من جانب العرض . ونظرا لظروف التخلف الاقتصادي في البـلاد لم تكن هنـاك امكانيات انتاجية لها القدرة او المرونة اللازمـة للاستجابة الى احـوال السوق التي كـانت تتسم بالزيـادة المستمرة فـي الطلب علـى السلع والخدمات من كافة الانواع . ان مثل هذه الظروف في الاحوال العادية في البلاد النامية تزيد من حدة التضخم لانها تقلل من الصادرات وتستنزف

احتياطات العملة الاجنبية عن طريق ازدياد الاستيراد مما يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات وميزانية الدولة في آن واحد •

غير ان الوضع في ليبيا اختلف عن ذلك نظرا لان التوسع النقدي جاء بسبب تدفق الاموال الاجنبية لتمويل نشاط شركات البترول وليس بسبب اتباع سياسة خلق النقود المحلية بدون مقابل • بل نجد ان النظام النقدي آنذاك كان يستجيب تلقائيا الى دخول العملة الاجنبية ، يحولها الى عملة محلية تزيد عن مستوى الطلب في السوق • وحيث ان العامل المحرك للتوسع النقدي كان دخول الاموال الاجنبية في شكل مصروفات محلية لشركات البترول في بداية الامر ثم في شكل عائدات البترول المستحقة الى الحكومة فيما بعد فان احتياطات البلاد من العملة الصعبة كانت السبب في تطور التوسع النقدي مما جعل امكانية زيادة الاستيراد لمواجهة الطلب امرا سهلا وطبيعيا حيث ان البلاد كانت تملك من الامكانيات المادية لتمويل ما تحتاجه من الاسواق الخارجية • ان هذه الحقيقة في رأينا كانت من ابرز الوقائع التي ادت الى انعزال المستهلك الليبي عن الواقع التخلفي الذي كان يسود قطاعات الانتاج في بلاده •

بدأ هذا الانعزال بعد سنوات قليلة من بداية التنقيب على البترول وازداد حدة بعد ظهور الانتاج وزيادة الانفاق العام وارتفاع مستوى الدخل حسب الارقام الواردة في الفصل السابق •

ولاحظ البنك الوطني الليبي سنة ١٩٦٠ هذا الاتجاه الخطير حيث قال في تقريره السنوي الرابع ما يلي :

« ويمكننا الان ان نستخلص من هذه الاتجاهات كيف انها تدل على ان قطاع التجارة والخدمات في ليبيا يتجه يوما بعد يوم ليصير جزءا مكملا لاقتصاديات البلاد المصدرة الينا ، ومن ثم يقل بالتدريج ارتباطه بقطاعات الزراعة والصناعة في الاقتصاد القومي وهكذا نجد ان اتساع

نشاط القطاع الثالث والمكاسب المالية التي اصحبت هذا التوسع لم يؤد الى تطور وانما في قطاعي الزراعة والصناعة .

« بل ان هناك من الادلة الكافية ما يشير الى حدوث اهمال وتعطيل كبير في مواردنا الزراعية ، وبالتالي تدهور في المقدرة الانتاجية الكلية لهذه الموارد ، هذا على الرغم من ان حوالي ٧٠ بالمئة من مجموع القوى العاملة ومجموع السكان لا زالت تعتمد في معيشتها على الزراعة ، كما ان معظم الصناعات القائمة الان تعتمد على الزراعة في حصولها على المواد الاولية ، وفي حالة عدم توفر هذه المواد محليا فان النتيجة ستكون اما توقف هذه الصناعات واما استيراد موادها الاولية من الخارج . وكل هذه البوادر سترتبط قطاع التجارة والخدمات ربطا اقوى باقتصاديات التصدير في البلاد الاخرى . وتبعا لاكتشاف البترول المفاجيء وانخفاض مستوى الخبرة الفنية والادارية ونتيجة لتأخر الزراعة ، فمن المؤكد ان البوادر التي ذكرت ستواصل اتجاهها ما لم تخطط البرامج والسياسات المحددة التي ترسم لتصحيح هذا الوضع . وكخطوة ضرورية في هذا الاتجاه يجب اعادة النظر في سياستنا التعليمية لتقوية نواحي التعليم الفني والتدريب المهني » (١) .

هذا وبزيادة الاستيراد من السلع والخدمات بدأ قطاع التجارة يتوسع بشكل سريع حيث ارتفعت القيمة المضافة في هذا القطاع من مليون جنيه سنة ١٩٥٢ الى ١٦،٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ بما في ذلك المصارف والتأمين . وكان هذا يمثل ٣٢ بالمئة من مجموع الانتاج المحلي لتلك السنة . اما نصيب تجارة الجملة والتجزئة وحدها كان ٧،٣ مليون جنيه او ١٤ بالمئة من الانتاج المحلي وفي سنة ١٩٦٢ ارتفعت قيمة

---

(١) البنك الوطني الليبي ـ التقرير السنوي الرابع للسنة المنتهية في ٣١ مارس ١٩٦٠ ص ٣٢ـ٢٢ .

مساهمة قطاع التجارة مع ملكية المساكن الى ٤٥٫٨ مليون ثم استمرت في الارتفاع حتى بلغت ١١٤٫٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٧ • وبالرغم من هذه الزيادة الكبيرة في حجم قطاع التجارة والبنوك والمصارف وملكية المساكن فان نسبة هذا القطاع في مجموع الناتج المحلي انخفضت الى ١٥٫١ بالمئة بينما كانت ٣٢ بالمئة سنة ١٩٥٨ و ٢٩٫٩ سنة ١٩٦٢ وذلك بسبب النمو الهائل في قطاع البترول الذي ارتفعت نسبته في مجموع الناتج المحلي من ٦٫٩ بالمئة سنة ١٩٥٨ الى ٢٢٫٦ بالمئة سنة ١٩٦٢ و ٥٣٫٣ بالمئة سنة ١٩٦٧ وهلم جر •

التجارة الخارجية :

الان ننتقل الى تطور الواردات والصادرات والميزان التجاري تحت ضغط التوسع النقدي الذي سببه البترول • ان اتجاه الواردات كان قبل عهد البترول يتقلب بين الهبوط والارتفاع حسب احوال المواسم الزراعية وخاصة محاصيل الحبوب وزيت الزيتون • فكل ما كان الانتاج المحلي للحبوب جيدا كل ما قلت الحاجة الى الاستيراد والعكس بالعكس • كان مجموع قيمة الواردات سنة ١٩٤٥ حوالي ٣ ملايين جنيه ثم انخفض الى ٢٫٨٦٧ مليون جنيه سنة ١٩٤٦ وارتفع بعد ذلك الى ٥٫٤٥٩ مليون جنيه في السنة التالية والى ما يقارب ٧ ملايين جنيه سنة ١٩٥٠ وكان معدل الاستيراد السنوي خلال الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠ ، ٥٫١٩ مليون جنيه • ثم ارتفعت قيمة الاستيراد الى اكثر من ١٢ مليون جنيه سنة ١٩٥١ وانخفضت بعض الشيء خلال السنوات الثلاث التالية حيث بلغ معدل القيمة السنوية للاستيراد اقل من ١١٫٤ مليون جنيه • وكانت معظم الواردات خلال فترة ما قبل الاستقلال تتكون من مواد غذائية مثل الحبوب والسكر والشاي وسلع استهلاكية مثل الاقمشة • اما الصادرات

فقد ارتفعت قيمتها من ١،١٩١ مليون جنيه سنة ١٩٤٥ الى ٤،٧٢٠ مليون جنيه سنة ١٩٥١ وبلغ المعدل السنوي للصادرات خلال تلك الفترة ٢،٥٣ مليون جنيه ، وكان معظم الصادرات تتكون من حيوانات حية وجلود ، زيت وزيتون وحمضيات ومادة الحلفـة • ورغم التحسن الملحوظ في الصادرات خلال تلك الفترة فان العجز في الميزان التجاري ارتفع مـن ١،٨١٦ مليون جنيه سنة ١٩٤٥ الى ٣،٢٠٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٠ وبلغ معدل العجز السنوي خلال نفس الفترة ٢،٦٥٤ مليون جنيه • ثم ارتفع الى معدل سنوي قدره حوالي ٧،٤ مليون جنيه خـلال الاربع سنوات اللاحقة ، وذلك بسبب زيادة الواردات بعد زيادة امكانية البـلاد مـع بداية عهـد الاستقلال سنة ١٩٥٢ كما ان الصادرات بدأت تتجـه الى الهبوط بسبب ارتفاع الاستهلاك المحلي للدولة الجديدة •

هذا بالنسبة لفترة ما قبل البترول اما بعد ذلك فقد دخل الاقتصاد عامل جديد كان له اكبر الاثر على حيـاة البلاد الاقتصادية والاجتماعية وربما حتى السياسية • فبعـد سنة ١٩٥٥ عندما شرع في منح عقـود الامتياز لشركات البترول على نطاق واسع بدأ التوسع النقدي يأخـذ مجراه حسب ما اوضحنا في السابق وكان قطاع التجارة الخارجية مـن اول القطاعات التي تأثرت بهذا التوسع النقدي اسرع مما كان متوقعا • والجدول الآتي يبين مدى التطور السريـع الذي حدث في الصادرات والواردات منذ بداية عهد البترول • ان أول ما يلاحظ من هذا الجدول هو ارتفاع قيمة واردات البلاد بعد البدء في التنقيب عن البترول حيث ارتفعت الواردات من ١٤،٣٨٨ مليون سنة ١٩٥٥ الى ٤٠،٦٦٠ مليـون سنة ١٩٦١ اي السنة التي بدأ فيها تصدير الزيت الخـام كما ان معدل الزيادة السنوية في قيمة الواردات ارتفعت من ١،٣٤٠ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٤٥ ــ ١٩٥٥ الى ٧،١٧٣ مليون خلال الفترة ١٩٥٥ ــ ١٩٦٥ بينما انخفضت قيمة الصادرات غير البترولية من ٤،٢٦٥ مليون جنيه الى ١،٦٨١ مليون جنيه خلال نفس الفترة •

جدول رقم (٢٦)

التجارة الخارجية

السنة	الواردات		الصادرات		الميزان التجاري	
	شركات البترول	اخرى	بترول خام	اخرى	قطاع بترول	القطاع التجاري
١٩٥٥	–	١٤ر٣٨٨	–	٤ر٢٦٥	–	–
١٩٥٦	–	١٦ر٦٠١	–	٣ر٨٠٥	–	–٩ر٧٩٤
١٩٥٧	٥ر٠٠٨	٢٣ر٠٦٨	–	٤ر٧٥٣	–	–١٢ر٤٧٧
١٩٥٨	١٠ر٠٧٩	٢٤ر٤٢٢	–	٤ر٣١٣	–	–٢٩ر٤٥٥
١٩٥٩	١٢ر٨٥٠	٢٧ر٧٣٥	–	٣ر٦٥٩	–	–٣٦ر١٨٥
١٩٦٠	٢١ر٣٩٨	٣٨ر٩٩٠	–	٣ر١١١	–	–٥٦ر٣٥٧
١٩٦١	١٢ر٦٠٩	٤٠ر٦٦٥	٤ر٠٩٧	٢ر٣٨١	–٨ر١٦٧	–٣٨ر٢٨٤
١٩٦٢	٢٤ر٨٣٧	٤٨ر٦٠٧	٤٦ر٩٨٤	٢ر٠٤٩	+٢٢ر٩٦٣	–٤٥ر٦٦٨
١٩٦٣	٢٤ر٣٧٠	٦٠ر٩٠٧	١١٦ر٨٦١	٢ر٠١٣	+٣٢ر٨٥٨	–٥٨ر٥٤٤
١٩٦٤	٢٨ر٤٨	٧٦ر٢٣١	٢١٦ر٤٠٠	٢ر٠٨٧	+١٩٠ر٠٣٧	–٧٢ر٩٨١
١٩٦٥	٢١ر٨٤٨	٩٢ر٥٦٨	٢٨٠ر٣٣١	١ر٦٨١	+٢٥٩ر٦٣٤	–٨٩ر٥٦٥
١٩٦٦	١٤ر١٣٤	١٣٠ر٥٢٨	٣٥٣ر٤٤١	١ر٣٢٨	+٣٤١ر٠٣١	–١٢٧ر٨٨١
١٩٦٧	٣١ر٧٢٩	١٣٨ر٤٢٠	٤١٥ر٧١٥	٠ر٩١٢	+٣٨٤ر٦٨٥	–١٣٥ر٨٠١
١٩٦٨	٥٥ر٥٦١	١٧٤ر٦٩٨	٦٦٤ر٢٨٧	٠ر٨٢٣	+٦٠٨ر٩٩٤	–١٧٢ر٣٧٢
١٩٦٩	٥٤ر٢٠١					

المصدر ـ احصاءات التجارة الخارجية ، مصلحة الاحصاء والتعداد وادارة البحوث الاقتصادية بمصرف ليبيا .

١ ـ يشمل اعادة التصدير التي بلغت قيمتها ١٧٠ الف جنيه سنة ١٩٥٤ ثم ارتفعت بعد سنة ١٩٦١ الى معدل سنوي حوالي مليونين جنيه بما في ذلك اعادة صادرات شركات البترول .

٢ ـ يمثل صافي العجز بعد خصم اعادة التصدير .

١ ـ يشمل اعادة التصدير التي بلغت قيمتها ١٧٠ الف جنيه سنة ١٩٥٤ ثم ارتفعت بعد سنة ١٩٦١ الى معدل سنوي حوالي مليوني جنيه بما في ذلك اعادة صادرات شركات البترول •

٢ ـ يمثل صافي العجز بعد خصم اعادة التصدير •

وكانت النتيجة ان ارتفع العجز في الميزان التجاري غير البترولي من ٩٫٧٩٤ مليون جنيه اي بزيادة معدل سنوي قدره ٧٫٢٥٢ مليون جنيه • هذا بالاضافة الى واردات شركات البترول التي ارتفعت من لا شيء يذكر سنة ١٩٥٥ الى اكثر من ٢١ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ واكثر من ٥٤ مليون جنيه سنة ١٩٦٩ •

انه من الواضح ان الميزان التجاري كان في عجز مستمر منذ سنة ١٩٤٥ وحتى الان اذا ما استثنينا قطاع البترول غير ان حجم هذا العجز ازداد بشكل واضح وسريع بعد دخول شركات البترول الى البلاد حيث كانت نسبة الزيادة السنوية اكثر من سبعة اضعاف ما كانت عليه قبل البترول • وقد يسأل القارىء عن المصدر الذي كان يغطي هذا العجز قبل عهد البترول حيث انه من الواضح ان بعد ذلك صار الفائض في ميزان التجارة لقطاع البترول يغطي في العجز في القطاع التجاري ويسبب في فائض الميزان التجاري العام منذ سنة ١٩٦٣ • اما الجواب عن فترة ما قبل البترول فينحصر في مصادر اجنبية مثل المساعدات الاجنبية ومصروفات القوات الاجنبية المرابطة في البلاد ومنذ سنة ١٩٥٥ المصروفات المحلية لشركات البترول • فعلى سبيل المثال نجد ان قيمة الواردات لسنة ١٩٥٧ البالغة ٢٣٫١ مليون جنيه قد مولت بنسبة ٢٠ بالمئة من المساعدات الاجنبية بما في ذلك المساعدات الفنية لهيئة الامم المتحدة • اما مجموع مصروفات القوات العسكرية الاجنبية لتلك السنة فقد بلغت ٤٫٦٤ بالمئة من قيمة الواردات واذا جمعنا مساهمة هذه المصادر جميعها

لسنة ١٩٥٧ نجد انها تبلغ ١٢٧٫٣ بالمئة من قيمة الواردات لتلك السنة ، بينما انخفضت هذه القيمة تحت وطأة البترول الى ٣٦٫٤ بالمئة من قيمة الواردات في سنة ١٩٦٨ كان منها ٣٤ بالمئـة يمثل المصروفات المحليـة لشركات البترول • كما انخفضت نسبة مساهمة الصادرات الوطنيـة في تمويل الواردات من ٢٠٫٨ بالمئة سنة ١٩٥٧ الى نصف واحد بالمئة سنة ١٩٦٨ وانخفضت نسبة المساعدات الاجنبية ومصروفات القوات الاجنبية الى اقل من اثنين بالمئة من قيمة الواردات لنفس السنة بعـد ان كانت تساهم بنسبة ٨٨٫٣ بالمئة في سنة ١٩٥٧ • اما قطاع البترول فقد ارتفعت مساهمته من لا شيء قبل سنة ١٩٥٥ الى ١٨٫٢ بالمئـة سنة ١٩٥٧ ثـم ارتفعت هذه النسبة الى ٩٨ بالمئة سنة ١٩٦٨ منهـا ٣٤ بالمئـة يمثـل المصروفات المحلية لشركات البترول والباقي مـن عائدات الزيت الخام المصدر •

يلاحظ من الجدول السابق ان قيمة الميزان التجاري لقطاع البترول قد تغيرت من عجز قدره ٨٫١٦٧٥ مليون جنيه في سنة ١٩٦١ الى فائض في السنة اللاحقة واستمر في الارتفاع حتى بلـغ حوالي ٦٠٩ مليـون جنيه سنة ١٩٦٨ اي ما يقارب اربعة اضعاف العجز التجاري في الفائض للقطاع غير البترولي لنفس السنة •

قد يعتقد البعض او يسأل عما اذا كانت هذه المبالغ الناتجة عن الفائض في الميزان التجاري لقطاع البترول تمثل دخل البلاد الصافي من العملة الصعبة • ان الجواب عن هذا السؤال بالطبـع لا لانه يخصم من هـذه المبالغ المصروفات المحلية والخارجية لشركات البترول ثم يقسم الباقـي بينهما وبين الحكومة حسب شروط عقود الامتياز ولكن حتى بعد اجراء هذه العملية نجد ان حصيلة ليبيا من عائدات البترول لسنة ١٩٦٨ مثلا اكثر مـن قيمـة الواردات لتلك السنة بمبلغ ١٨٣٫١٠٢ جنيه وذلـك باستثناء واردات شركات البترول ومصروفاتها المحلية • ان هذا الفائض



بعد تسديد قيمة واردات البلاد من السلع المنظورة لا يمثل الزيادة في احتياطيات البلاد من العملة الاجنبية لان قيمة السلع غير المنظورة مثل الخدمات الاجنبية وجميع عائدات عناصر الانتاج الاجنبية لا بد وان تخصم من هذا المبلغ • وسنتعرض الى تجارة ليبيا غير المنظورة وما طرأ عليها من تغير في مكان آخر من هذا الفصل •

واما الان يجب ان نحلل التغير الذي طرأ على تجارة ليبيا الخارجية بعد عهد البترول من حيث الكيف والتنوع الجغرافي بعد ان استعرضنا ما حدث فيها من ناحية الكم •

لقد زاد عدد السلع الرئيسية المستوردة من ١٥ سلعة سنة ١٩٥٠ الى ٢٥ سلعة سنة ١٩٥٦ ثم ارتفع الى ٦٦ سلعة رئيسية سنة ١٩٦٨ وذلك بسبب تنوع الاستهلاك المحلي ونمو الاقتصاد الوطني خلال فترة ما بعد التنقيب واكتشاف البترول • كما ان اهمية مجموعات السلع الاستهلاكية والانتاجية تغيرت بشكل واضح خلال تلك الفترة • فمجموعة المواد الغذائية مثلا رغم ما طرأ عليها من زيادة في قيمة المستورد منها ، نجد ان نسبتها لمجموع الواردات انهبطت على مر السنين وذلك بسبب الزيادة الكبيرة التي طرأت على السلع الاستهلاكية غير الغذائية والسلع الرأسمالية لقطاع البترول وقطاع البناء والنقل بصورة خاصة • فبينما كانت نسبة المواد الغذائية تشكل ٣٦ بالمئة سنة ١٩٥٤ انخفضت الى ٢٢ بالمئة سنة ١٩٥٨ والى ١٢ بالمئة سنة ١٩٦٨ في حين ارتفعت نسبة السلع الاستهلاكية الكمالية والسلع الانتاجية بصورة ملحوظة •

ان الجدول الآتي يبين قيمة الواردات مصنفة حسب الفئات الاقتصادية المتعارف عليها وهي أربع فئات رئيسية تعرف بالاسماء الآتية :

١ ـ السلع الاستهلاكية غير المعمرة ـ مثل المواد الغذائية والمشروبات والملابس والادوية وغيرها من السلع الاستهلاكية التي تستعمل لاشباع الاستهلاك المباشر •

٢ ـ السلع الاستهلاكية المعمرة ـ مثل معدات المنزل واثاث وتليفزيون وراديو والآلات الموسيقية • سيارات ، درجات ، جواهر ، وساعات، وآلات تصوير وغيرها من السلع التي تستعمل بغرض الاستهلاك المباشر ايضا ولكن بصورة تدريجية وعلى فترة طويلة من الزمن نسبيا •

٣ ـ السلع الانتاجية غير المعمرة ـ مثل الياف والغزل والأخشاب والمصنوعات الخشبية والاسمدة وسيارات نقل ، حديد وفولاذ ومعادن وغيرها من السلع التي تستهلك في عملية الانتاج بصورة نهائية ومتكررة •

٤ ـ السلع الانتاجية المعمرة ـ مثل الآلات المستعملة في الانتاج ، طائرات ، وقطع خاصة بها • جرارات وغيرها من السلع التي تستعمل في الانتاج لعدة سنوات قبل استهلاكها النهائي• ويلاحظ من الجدول القادم أن مجموعة السلع الاولى قد ارتفعت قيمتها خلال فترة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٥ بأكثر من خمسة أضعاف بينما ارتفعت قيمة المجموعة الثانية الى أكثر من خمسة عشر ضعفا والمجموعة الثالثة الى نفس النسبة تقريبا وأما المجموعة الرابعة فقد ازدادت بحوالي ٣٠ ضعفا خلال نفس الفترة • ورغم هذه الزيادة الكبيرة في كل من الفئات الاربعة فان نسبة هذه الفئات لمجموع الواردات قد تغيرت بشكل واضح خلال الفترة قيد البحث حيث انخفضت نسبة قيمة السلع الاستهلاكية غير المعمرة من اكثر من ٦٠ بالمئة سنة ٩٥٤ الى ٢٧،٥ بالمئة سنة ١٩٦٨ بينما ارتفعت نسبة السلع الاستهلاكيةالمعمرة من ٨ بالمئة سنة ١٩٥٤ الى ١٣ بالمئة سنة ١٩٦٨ والسلع الانتاجية المعمرة من حوالي ٩ بالمئة الى أكثر من ٣٠ بالمئة والسلع الانتاجية غير المعمرة من ٢٠ الى أكثر من ٢٩ بالمئة وذلك خلال نفس الفترة •

ان التغير النسبي الذي حدث في أهمية السلع الاستهلاكية غير معمرة والسلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الانتاجية حسب ما بينت الارقام

جدول رقم (٢٧)

الـــواردات حسب فئاتها الاقتصادية ★
١٩٥٤ ـ ١٩٦٩
بآلاف الجنيهات

السنــة	سلع استهلاكيـــة		سلع انتاجيــة		المجموع
	غير معمرة	معمرة	غير معمرة	معمرة	
١٩٥٤	٦ر٧٤٢	ر٩٠٣	٢ر٤٤٧	١ر٢٤٢	١١ر٣٣٤
١٩٥٥	٧ر٩١٣	١ر٠٤٠	٣ر٨٢٢	١ر٥٦٣	١٤ر٣٣٨
١٩٥٦	٨ر٧٣٩	١ر٣١٣	٤ر٣٢٩	٢ر٢٢٠	١٦ر٦٠١
١٩٥٧	١١ر٧٣٤	٣ر٠٤٨	٦ر٥٥٨	٦ر٧٣٦	٢٨ر٠٧٦
١٩٥٨	١١ر٥٠٧	٣ر٩٦٣	٧ر٨٦٤	١١ر١٦٧	٣٤ر٥٠١
١٩٥٩	١٢ر٩٤٤	٥ر١١٩	٩ر٧٣٢	١٢ر٧٩٠	٤٠ر٥٨٥
١٩٦٠	١٥ر٣٩٨	٦ر٥٧٦	١٦ر٧٢٣	٢١ر٦٩٢	٦٠ر٣٨٩
١٩٦١	١٧ر٢١٦	٥ر٤٧٩	١٤ر٦٣١	١٥ر٩٤٨	٥٣ر٢٧٤
١٩٦٢	١٨ر١٨٢	٧ر٤٣٤	٢١ر٥٨٦	٢٦ر٢٤٢	٧٣ر٤٤٤
١٩٦٣	٢٢ر٨٣٩	٩ر٠٣٥	٢٤ر٥٩١	٢٨ر٨١٢	٨٥ر٢٧٧
١٩٦٤	٢٩ر٣٠٩	١٠ر٧٤٥	٢٩ر١١٦	٣٥ر٢٠٩	١٠٤ر٣٧٩
١٩٦٥	٣٢ر٦٩٧	١٦ر٢٥٥	٣٠ر٦٣٦	٣٤ر٨٢٧	١١٤ر٤١٦
١٩٦٦	٤٣ر٢٢٩	١٩ر٦٧٧	٣٦ر٢١٣	٤٥ر٥٤٣	١٤٤ر٦٦١
١٩٦٧	٥٣ر١٢٢	٢٠ر١٥٢	٤٣ر٩٢٤	٥٢ر٩٤٧	١٧٠ر١٤٥
١٩٦٨	٦٣ر٣٣٢	٢٩ر٨٦٩	٦٧ر٥٦٦	٦٩ر٤٥٢	٢٣٠ر٢١٩
١٩٦٩	٦٥ر٥٤٩	٣١ر٨٨٤	٦١ر٤٣١	٨٢ر٤٣٧	٢٤١ر٣٠١

★ تشمل واردات شركات البترول .

المصدر ـ الملخص الاحصائي والتقارير السنوية لمصرف ليبيا ـ ادارة البحوث .

السابقة يظهر أثر البترول على الاقتصاد الليبي بشكل واضح . ففي السنوات التي سبقت البترول كان جل الواردات اي اكثر من ٦٠ بالمئة يمثل سلعا استهلاكية غير معمرة بينما كان يعتمد قطاع الانتاج في الزراعة والبناء وغيرهما على السوق المحلية في الحصول على المواد الخام وفي تصريف الجزء الاكبر من منتوجاته . ولكن بعد الدخول في عهد البترول وما سببه من تغيرات نقدية ومالية واقتصادية تأثرت الواردات بالزيادة لا من حيث المجموع فحسب بل في الهيكل ايضا حيث اصبحت السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية المعمرة تكون ٧٣ بالمئة من مجموع الواردات في سنة ١٩٦٨ بينما كانت لا تشكل ٤٠ بالمئة سنة ١٩٥٤ مما يعكس التغير الذي احدثه البترول في قطاع الانتاج حيث ارتفعت واردات شركات البترول لغرض التنقيب على البترول وانتاجه من لا شيء يذكر سنة ١٩٥٥ الى اكثر من ٥٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ اي ما يقارب ٩٠ بالمئة من واردات السلع الانتاجية المعمرة وحوالي ٥٠ بالمئة من مجموع السلع الانتاجية المعمرة وغير المعمرة معا كما ان قطاع البناء كان يستوعب جزءا كبيرا من واردات السلع الانتاجية . وكذلك الآلات الزراعية والاسمدة والوقود لوسائل النقل التجاري . اما ارتفاع نسبة السلع الاستهلاكية المعمرة مثل الاثاث وادوات التصوير وغيرها من السلع ذات الطابع الثمين كان يعكس التحسن في مستوى المعيشة بالنسبة للعديد من فئات المجتمع وخاصة الفئات التي ارتفعت دخولها بشكل سريع حسب ما أوضحنا في الفصل الخامس .

ان الفقرات الآتية من تقرير مصرف ليبيا تعطي فكرة واضحة لما كان عليه اتجاه الاستيراد خلال سنة ١٩٦٨ حيث يقول التقرير « اما الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات والثلاجات وأجهزة الراديو والتليفزيون والاثاث الخ .. فقد حققت زيادة قدرها ٤٨٫٣ بالمئة نتيجة للارتفاع الملموس في معظم الواردات من هذه السلع . فعلى الرغم من

زيادة القيود على استيراد السيارات برفع نسبة الرسوم الجمركية عليها في فبراير ١٩٦٨ بنسبة ١٠ بالمئة باستثناء سيارات الركاب العامة التي زيدت نسبة الرسوم عليها بنسبة ٥ بالمئة فقط ، وكذلك تشدد بعض وكالات السيارات في عمليات البيع بالتقسيط الا ان قيمة واردات سيارات الركاب الخاصة ارتفعت بمقدار ٢،٧ مليون جنيه ليبي اي بمعدل ٤٦،٤ بالمئة لتصل الى ٨،٦ مليون جنيه ليبي علما بانها اظهرت انخفاضا قدره ٢٠،٦ بالمئة لاول مرة في عام ١٩٦٧ . كما زادت الواردات من الاثاث بمقدار ١،٣ مليون ج٠ل٠ اي بنسبة ٥٢،٦ بالمئة مقارنة بانخفاض قدره ١١،٥ بالمئة في العام الماضي اما الواردات من اجهزة الراديو والتليفزيون فقد زادت هي الاخرى من ٢،٤ مليون جنيه ليبي الى ثلاثة ملايين ومن المنتظر ان تستمر في الارتفاع بسبب التخفيضات الجمركية الكبيرة على استيراد هذه الاجهزة وقطع غيارها وزيادة اقبال الناس على اقتنائها .

« وارتفعت الواردات من الحلى والمجوهرات الثمينة بمقدار ٤١،٥ بالمئة اذ بلغت ٢،٣ مليون ج٠ل٠ نظرا لارتفاع مستويات الدخل والعادة التقليدية لاقتناء الحلى والمجوهرات كما ارتفعت الساعات الى ١،١ مليون جنيه وذلك مقابل ٠،٤ مليون جنيه ليبي (اربعمائة الف جنيه) في العام الماضي » .

« اما الواردات من السلع الانتاجية المعمرة التي تشكل اكبر نسبة من حيث الاهمية النسبية فقد زادت بنسبة ٣١،١ بالمئة وقد انحصرت معظم هذه الزيادة في الآلات غير الكهربائية والتي بلغت قيمتها ٣٨،١ مليون ج٠ل٠ وانفردت آلات وأجهزة الحفر والتسوية والتنقيب بأكبر زيادة وهي ٢،٢ مليون جنيه ليبي لتصل الى ٤،٤ مليون ج٠ل٠ حيث تعكس هذه الزيادة ازدياد نشاط الحفر والتنقيب عن البترول والمياه الجوفية في أماكن مختلفة من البلاد . كما سجلت الواردات من

التركتورات الزراعية زيــادة تربو عن المليــون ج٠ل٠ حيث بلغت ٢٫٣ مليون ج٠ل٠ وازدادت الواردات من مولدات وآلات ضخ الغاز بنسبة ٦٫٣ بالمئه و٤١٫٢ بالمئة ليصلا الى ٦٫٥ مليون ج٠ل٠ و١٫٥ مليون ج٠ل٠ على التنقيب ٠ اما الواردات مــن الآلات الكهربائية وخاصــة المولدات والمحركات الكهربائية والكابلات والاسلاك الكهربائية العازلة فقد زادت بمقدار ٢٫٤ مليون ج٠ل٠ (٤٦٫٣ بالمئة) لتبلغ ٧٫٦ مليون ج٠ل٠ ومرد هذا التوسع هو تنفيذ برنامج يهدف الى تزويد جميع البــلاد بالكهرباء وتوفير الطاقة اللازمة للانتاج الزراعي والصناعي » (٢) ٠

الصادرات :

ان جدول التجارة الخارجية الوارد في أول هذا الفصل يوضح كيف انخفضت قيمة الصادرات غير البترولية من ما يقارب خمسة ملايين جنيه سنة ١٩٥٧ وقت التنقيب عن البترول الى أقل من ٢٫٤ مليون جنيه سنة ١٩٦١ عند البدء في تصدير البترول ثم انخفضت تلك القيمة الى حوالي ثمانمائة الف جنيه سنة ١٩٦٨ ٠ هذا من حيث القيمــة الاجمالية اما من حيث المحتوى والتنوع فقد انخفض عدد السلع المصدرة مــن ١٨ سلعة رئيسية سنة ١٩٥٢ الى ٩ سلع سنة ١٩٦٨ عدا البترول الذي شكل نسبة ٩٩٫٩ بالمئة من مجموع الصادرات في تلك السنة ٠ وبعبارة أخرى يمكن القول ان هيكل السلع لتجارة البلاد الخارجية تغير بعد اكتشاف البترول حتى اصبحت الصادرات تتكون مــن البترول الخام وحده والواردات تشمل مئات السلع الرئيسية والفرعية ، مما جعل الاقتصاد الليبي أكثر اعتمادا على أسواق العالم مما كان عليه قبل البترول الامر الذي ساعد في

---

(٢) التقرير السنوي الثالث عشر لمصرف ليبيا ص ١٠٨-١٠٩ ٠

تعقيد مشكلة التنمية الاقتصادية عن طريق ربط دخل البلاد بمصير سلعة واحدة تعتمد في اكتشافها وانتاجها وتصديرها على ادارة وتكنولوجية اجنبية تتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولي . هذا من جهة الدخل اما الانفاق المحلي لغرض الاستهلاك فقد اصبح مرتبطا بعد البترول اكثر من اي وقت مضى بانتاج وتسويق عدد كبير من الدول المصدرة الى ليبيا والتي كانت تتنافس على السوق الليبي بشتى الوسائل مما أدى الى المزيد من عزل المستهلك الليبي عن قطاع الانتاج في بلاده ، وربطه بأحدث ما ينتج من سلع وخدمات في الدول الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء .

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية :

لقد كانت تجارة البلاد الخارجية جزءا متكاملا مع تجارة ايطاليا خلال فترة الاحتلال والاستعمار الفاشيستي اما بعد الحرب ودخول القوات البريطانية والفرنسية فقد كان من الطبيعي ان تدخل بريطانيا وفرنسا السوق الليبي وفي سنة ١٩٥٠ كانت بريطانيا وحدها مصدرا لاكثر من ٥٠ بالمئة من مجموع الواردات الليبية ثم رجعت ايطاليا بعد ذلك لتشارك بريطانيا في السوق الليبي حتى تمكنت من احلال المرتبة الاولى بين الدول المصدرة الى ليبيا ولا تزال تحتفظ بهذا المركز اما نصيب ايطاليا وبريطانيا في السوق الليبي فقد كان يشكل حوالي ٦٠ بالمئة سنة ١٩٥٤ ثم انخفض الى ٤٠ بالمئة سنة ١٩٦١ والى ٣٦ بالمئة سنة ١٩٦٨ بينما ارتفعت حصة دول أوروبا الشرقية والصين الشعبية من لا شيء قبل عهد البترول الى حوالي ٨٫٣ بالمئة سنة ١٩٦٨ كما ارتفعت حصة المانيا الغربية من ٥٧٨ الف جنيه سنة ١٩٥٤ الى ٩٫٩١٨ مليون جنيه او ١٣٫٥ بالمئة سنة ١٩٦٢ ثم انخفضت الى ٨٫٣ بالمئة سنة ١٩٦٨ رغم ان القيمة

الاجمالية للواردات كانت أكثر من ١٩ مليون جنيه في تلك السنة وازداد نصيب الولايات المتحدة من ٢٥٦ الف سنة ١٩٥٤ الى ١٤٢٤١ مليون جنيه او ١٩٤٤ بالمئة من مجموع الواردات لسنة ١٩٦٢ ثم بلغ ٣٨٧٨٠ مليون او ١٦٤٨ بالمئة من المجموع لسنة ١٩٦٨ • وكان معظم الواردات من الولايات المتحدة لصالح شركات التنقيب والانتاج في قطاع البترول. وعلى العموم كان مجموع حصة السوق الاوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة ودول اوروبا الشرقية يمثل اكثر من ٦٦٤٤ بالمئة من الواردات الليبية لسنة ١٩٦٨ منها ٤٤٥ بالمئة للسوق الاوروبية المشتركة وحدها • اما نصيب الدول العربية من الواردات الليبية فقد ظل ضئيلا خلال العشر سنوات الماضية ولم يساعد اكتشاف البترول على تنميته الا بالنسبة لتونس ولبنان وذلك خلال السنوات الاخيرة فقط ، ورغم هذا التحسن لم تزد حصة البلاد العربية مجتمعة عن ٥ بالمئة من مجموع واردات البلاد لسنة ١٩٦٨ •

هذا وبالنسبة لتوزيع الصادرات قبل عهد البترول كانت ايطاليا وبريطانيا واليونان والجمهورية العربية المتحدة تشتري اكثر من ٨٠ بالمئة منها حوالي ٦٠ بالمئة يمثل حصة ايطاليا وبريطانيا ثم تغيرت هذه النسبة بعد اكتشاف البترول ، فبينما احتفظت ايطاليا بالمرتبة الاولى انخفض نصيب بريطانيا من اكثر من ٣٠ بالمئة الى أقل من عشرة بالمئة سنة ١٩٦٥ والى لا شيء يذكر سنة ١٩٦٨ بينما ارتفع نصيب اسبانيا ويوغوسلافيا ولبنان والسويد والمانيا في الصادرات الليبية غير البترولية •

ان هذا التغير الذي طرأ على التوزيع الجغرافي لتجارة ليبيا الخارجية والذي اوجزناه في الارقام السابقة يمثل مدى التحرر الذي حققته البلاد في علاقتها التجارية بسبب توفر العملة القابلة للتحويل من قطاع البترول • قبل البترول كانت البلاد مضطرة ان تشتري معظم وارداتها من بلدين او ثلاثة نظرا لما كان هنالك من تسهيلات وترتيبات

خاصة مع تلك البلدان مثل ايطاليا وبريطانيا والجمهورية العربية المتحدة وفرنسا • اما بعد اكتشاف وتصدير البترول فقد اصبحت البلاد في وضع يمكنها من الدخول في اسواق عديدة في كافة انحاء العالم • بل اصبحت السوق الليبية مسرحا للتنافس بين الدول المصدرة الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء حتى اصبح عدد البلاد التي تربطها بليبيا علاقات تجارية اكثر من اربعين دولة موزعة بين المعسكرين الغربي والشرقي والدول النامية •

اما التوزيع الجغرافي لصادرات البترول فقد كان يعتمد على مواقع الاسواق التي تملكها شركات البترول واتجاه العرض والطلب في الاسواق العالمية • فعندما بدأت شركة أسو في تصدير البترول سنة ١٩٦١ كان نصيب المملكة المتحدة اكثر من ٥٧٫١ بالمئة من مجموع الصادرات واستلمت ايطاليا وبلجيكا حوالي ٢٨ بالمئة في تلك السنة ولكن كلما ازداد عدد الشركات المنتجة وتنوعت جنسيتها وارتفعت كمية البترول المصدرة ازداد عدد الدول المستوردة للبترول الليبي وتنوعت اسواقه كما تغيرت اهمية تلك الاسواق • فبينما كانت بريطانيا تستورد اكثر من ٥٧ بالمئة من صادرات البترول في سنة ١٩٦١ هبطت حصتها الى ٢٠٫٧ بالمئة سنة ١٩٦٥ و ١٨٫٥ بالمئة سنة ١٩٦٨ في حين ارتفعت حصة المانيا الغربية من ١٫٨ بالمئة سنة ١٩٦١ الى ٣٨٫١ بالمئة سنة ١٩٦٥ ثم انخفضت الى ٢١٫٣ بالمئة سنة ١٩٦٨ • اما ايطاليا فقد ارتفعت حصتها من صادرات البترول الليبي من ٩٫٦ بالمئة سنة ١٩٦٥ الى ٢١٫٩ بالمئة سنة ١٩٦٨ • ويمكن ان نأخذ فكرة على مدى تطور التوزيع الجغرافي للبترول الليبي خلال السبع سنوات الماضية ، بملاحظة عدد الدول التي استوردت منا والتي ارتفع عددها من ٦ سنة ١٩٦١ الى ١٥ سنة ١٩٦٥ و ٢٠ سنة ١٩٦٨ مع ملاحظة أن هذا العدد ظل يتغير بالزيادة والانخفاض من سنة الى أخرى • غير ان مجموعة السوق الاوروبية وبريطانيا استمرت

تستورد فيما بينها حوالي ٨٠ بالمئة من البترول الليبي منذ البداية ٠

هذا وقد تناول التقرير السنوي الثالث عشر لمصرف ليبيا التوزيع الجغرافي لتجارتنا الخارجية وسجل في هذا الخصوص الملاحظات التالية :

« هذا ولا يزال حجم المعاملات التجارية بين ليبيا والدول العربية دون المستوى المرغوب فيه ، الا ان واردات ليبيا من هذه الدول زادت بنسبة ٤٨،٨ بالمئة مقارنة بما كانت عليه في العام السابق حيث كان لزيادة التعاون الاقتصادي والتجاري اثر على زيادة حجم التبادل التجاري مع هذه الدول فازدادت واردات ليبيا من دول المغرب العربي بنسبة ٢٨،٥ لتبلغ ٤،٧ مليون ج٠ل٠ مشكلة ٤٠،٩ بالمئة من اجمالي الواردات من الدول العربية وكان نصيب تونس من هذه القيمة ٤،٤ مليون ج٠ل٠ كما سجلت الواردات من لبنان أعلى قيمة من اجمالي الواردات من البلاد العربية وهي ٥،٣ مليون ج٠ل٠ أي ٤٥،٥ بالمئة وتضاعفت الواردات من الجمهورية العربية المتحدة تقريبا لتصل الى ما يزيد عن المليون جنيه ، اما الصادرات الى هذين البلدين عدا البترول ، فكونت ٦،٧ بالمئة لكل منها٠ هذا ومن المحتمل ان يزداد حجم التبادل التجاري مع الدول العربية عموما وخاصة التي تربطها بليبيا اتفاقيات ثنائية للتجارة كالسودان والجمهورية العربية المتحدة » (٣) ٠

التجارة الداخلية :

يقصد بالتجارة الداخلية مجموع النشاط التجاري المتمثل في عملية تبادل السلع والخدمات بين المنتجين والموردين والمستهلكين في الاسواق المحلية ٠ ومن الطبيعي ان تكون العلاقة بين التجارة الخارجية والداخلية

---

(٣) التقرير السنوي الثالث عشر لمصرف ليبيا ص ١١٢–١١٣ ٠

قوية ومستمرة لان كلا من الواردات والصادرات عدا البترول الخام لا بد لها من المرور بمرحلة التجارة الداخلية بشكل او آخر ومن ثم فان نمو اي من التجارة الخارجية او الداخلية لا بد وان يؤدي الى النمو في كل منهما والعكس بالعكس ايضا . وفي حالة ليبيا بدأ النمو في التجـارة الخارجية بشكل بطيء خلال الفترة ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ ثم تطور هذا النمو الى درجة كبيرة حسب ما رأينا في الجزء الاول من هذا الفصل . هذا وبتوسع قطاع التجارة الداخلية استجابة لزيادة الواردات ، تحت أثر البترول ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع وكذلك حجم نصيبهم من الدخل حيث كانت الارباح مرتفعة نسبيا في ذلك القطاع .

لعله اهم ما يمكن ان يلاحظ عن اثر البترول في التجارة الداخلية هو التغير الذي حدث في علاقتها بالتجارة الخارجية . فبينما كانت التجارة الداخلية تقوم بعملية جمع الانتـاج الوطني مـن الدواخل الى المدن للاستهلاك المحلي والتصدير من جهة واستلام وتوزيع الواردات من جهة أخرى فقد اصبحت بعد البترول تعتمد في الدرجة الاولى على توزيـع السلع والخدمات المستوردة حيث اصبح الريف يعتمد على المدن فـي احتياجاته اليومية . فبينما كانت الدواخل تزود المدن بالسلع الاستهلاكية والمواد الاوليـة اصبحت المدن هي التـي تستلم السلع الاستهلاكـية المستوردة وتقوم بتوزيعها في الدواخل عن طريق التجارة الداخلية . اما صادرات البترول فظلت منفصلة عن قطاع التجارة الداخلية لانها كانت محصورة في شركات البترول التي تقـوم بعملية التصدير مباشرة دون الحاجة الى السوق المحلـي . فبهذه الصورة اصبح أثر البترول عـلى التجارة الداخلية يأتي بصورة غير مباشرة عن طريق زيادة الواردات التي ارتبطت بنمو صادرات البترول الخام . ان هذا الوضع زاد من حدة عزلة المواطن المستهلك عن واقع وظروف الانتاج في بلاده حيث اصبح هيـكل التجارة الداخلية مبنيا عـلى أساس تجميـع وتوزيع السلع والخدمات

المستوردة ليس في المدن الرئيسية فحسب بل وفي القرى ايضا .

هذا ورغم ان المعلومات المتوفرة عن مدى نمو التجارة الداخلية بعد اكتشاف البترول ليست كافية بالشكل المطلوب الا ان الجدول الآتي يوفر دليلا هاما من حيث عدد العاملين في القطاع التجاري ومساهمة هذا القطاع في الانتاج المحلي لبعض السنوات وكذلك الامر بالنسبة لقطاع النقل والمواصلات والمخازن التي لها ارتباط قوي بقطاع التجارة وتتأثر بنفس العوامل . ويلاحظ من هذا الجدول ان عدد العاملين في قطاع التجارة ارتفع من ١٨ الف سنة ١٩٥٤ الى ٢٧ الف سنة ١٩٦٤ ثم وصل ٣٢،٤٠٠ عامل سنة ١٩٦٨ . اما مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي قد ارتفع من ٧،٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ الى ٢٨،١ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ ثم الى ٤٣ مليون سنة ١٩٦٧ و ٥٣ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ .

جدول رقم (٢٨)

توزيع اليد العاملة بين قطاعي التجارة والنقل ١٩٥٤ – ١٩٦٨

السنة	التجارة		النقل والمواصلات	
	عدد العاملين	القيمة المضافة	عدد العاملين	القيمة المضافة
١٩٥٤	١٨ر٠٠٠	غ٠م٠	٧ر٧٠٠	غ٠م٠
١٩٥٨	غ٠م٠	٧ر٣٠٠	غ٠م٠	٢ر٩٠٠
١٩٦٤	٢٧ر٠٠٠	٢٨ر١٠٠	٢٢ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠
١٩٦٧	٣٠ر١٠٠	٤٣ر٠٠٠	٣٣ر١٠٠	٢٥ر٤٠٠
١٩٦٨	٣٢ر٤٠٠	٥٣ر١٠٠	٣٦ر٥٠٠	٢٩ر٨٠٠

المصدر – مصلحة الاحصاء والتعداد ووزارة التخطيط سابقا .

انه لمن الاهمية بمكان ان نلاحظ الفرق بين نسبة الزيادة في عدد العاملين في القطاع التجاري ونسبة الزيادة في القيمة المضافة لهذا القطاع محسوبة على أساس اسعار ١٩٦٤ . فبينما ازداد عدد العاملين بين ١٩٥٤ – ١٩٦٤ بنسبة خمسين بالمئة ارتفعت القيمة المضافة بأكثر من ثلاثة اضعاف في اربع سنوات فقط . كما ان عدد العاملين لم يزد الا بنسبة ١٤٤٤ بالمئة خلال الفترة ما بين ١٩٦٤ – ١٩٦٧ ولكن نسبة الزيادة في القيمة المضافة كانت اكثر من خمسين بالمئة خلال نفس الفترة ومحسوبة على أساس الاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٤ .

لا شك ان الاتجاه التضخمي للاسعار يفسر بعض الزيادة الهائلة التي حصلت في القيمة المضافة لقطاع التجارة خلال الفترة ١٩٥٨ – ١٩٦٤ ولكن هذا لا ينطبق على ما بعد تلك الفترة حيث استعملت اسعار سنة ١٩٦٤ . كذلك يمكن القول بانه مع توسع القطاع التجاري بدأ الميل الى زيادة حجم الوحدة التجارية وادخال وسائل التجارة الحديثة مما يؤدي الى الاقلال من استعمال اليد العاملة . ان هذه عوامل حقيقية ولها علاقة مباشرة بالموضوع ولكن هناك عاملا آخر هاما ظهر بشكل واضح خلال عهد البترول يساعد على تفسير هذا الوضع وهو الميل الى الاحتكار والتركيز في قطاع التجارة . وخاصة في تجارة الجملة وحتى القطاعي في بعض الاحيان .

ان العناصر التي كانت مهيمنة على القطاع التجاري قبل سنة ١٩٦٧ كان أغلبهم من اليهود والايطاليين الذين لهم خبرة كافية في هذا الميدان وكانوا يتمتعون بتسهيلات كبيرة من المصارف الاجنبية والشركات التجارية المصدرة في الخارج . ومن ثم كانت هذه العناصر محتكرة أغلبية الوكالات التجارية وحتى العدد القليل من الليبيين الذين كانوا يعملون في هذا الميدان كانوا يعتمدون على هؤلاء العناصر الاجنبية اما بشكل

مباشر او غير مباشر ٠

لقد سبقت الاشارة الى مسألة الاحتكار في القطاع التجاري عندما استعرضنا مشكلة التضخم المالي وكيف ان الاحتكار كان من احد الاسباب التي زادت من مستوى ارتفاع الاسعار بعد اكتشاف البترول ٠

ان الدراسة التي قام بها البنك الوطني الليبي عن مشكلة التضخم المالي في سنة ١٩٦١ تعرضت لمسألة الاحتكار وابرزت بعض الادلة بالارقام تشير الى وجود درجة عالية من الاحتكار وخاصة في بعض الاسواق والسلع ٠ ومن ضمن ما جاء في تلك الدراسة بهذا الخصوص الفقرة الآتية :

« وتعني درجة التركيز الكبيرة نسبيا ان المنافسة محدودة وبالتالي ان المستوردين يتمتعون ببعض القوة الاحتكارية ٠ ان سوق الاستيراد عندنا ليس على درجة عالية من المنافسة التي تعني وجود عدد كبير جدا من البائعين الصغار بحيث لا يمكن لاي بائع على حدى ان يحدث اي تأثير في السعر » (٤) ٠

لقد أظهرت تلك الدراسة ان درجة الاحتكار وصلت في بعض السلع مثل الاثاث المكتبي وآلات الكتابة الى ثلاثة موردين كانوا يملكون حوالي ٩٠ بالمئة من السوق وفي الاسمنت كانت النسبة حوالي ٧٠ بالمئة وحتى الاحذية والملابس القطنية كانت النسبة ما بين ٢٣ بالمئة ٠ هذا ما كان عليه الوضع في السوق سنة ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ ولكن حدث بعد ذلك بعض التحسن من حيث عدد التجار العاملين في سوق الاستيراد غير ان ظاهرة اشتراك كل واحد منهم في اكثر من سوق واحد في استيراد عدة سلع انتشرت ٠ الامر الذي ادخل عاملا آخر على مشكلة الاحتكار ٠

---

(٤) التضخم المالي في ليبيا ــ قسم البحوث الاقتصادية مارس ١٩٦١ ص ٦١ ٠

بعد المحاولة التي قام بها البنك الوطني الليبي لابراز مشكلة الاحتكار في سوق الاستيراد جرت دراسة شاملة ميدانية لهيكل التجارة في سنة ١٩٦٥ حيث أكدت تلك الدراسة وجود استمرارية الاحتكار وبينت ان حتى ذلك التاريخ كانت نسبة استيراد القمح من قبل ثلاثة موردين حوالي ٨٩ بالمئة وبالنسبة لبعض السلع مثل الآلات الكاتبة والمشروبات والرز والرخام والسيارات كانت النسبة أكثر من ٤٠ بالمئة واما النسبة للاسمنت والفواكه والزلير وياجور والادوية والفرض كانت تتراوح ما بين ٣٠ و٤٠ بالمئة (٥) .

ان أهم العوامل التي ساعدت في استمرارية الاحتكار في السوق الليبي رغم سياسة الباب المفتوح في التجارة كانت قلة الخبرة التجارية بين الليبيين والروتين الاداري المعقد لاتمام اجراءات الدخول لمهنة التجارة وخاصة تجارة الاستيراد والجملة وكذلك مسألة ميل المصارف التجارية لمنح القروض والتسهيلات اللازمة للتجار الكبار والمعروفين لديها غير ان مصرف ليبيا حاول ان يوجه نشاطه لتمويل وتشجيع التجار الصغار والجدد وكذلك عملت الحكومة على التخفيف من حدة الاحتكار في السوق عن طريق تشجيع الليبيين على الدخول لقطاع التجارة خاصة بعد قانون تلييب الوكالات التجارية في أغسطس ١٩٦٧ والذي أعطى فترة سنتين لنقل جميع الوكالات التجارية من الاجانب الى الليبيين مع عدم السماح بالجمع لاكثر من عشر وكالات لدى شخص واحد . غير انه رغم هذا ظل العنصر الوطني لعدة اسباب تتصل بالخبرة والاستعداد الشخصي اكثر من الامكانيات المادية ظل يفضل التبعية للعنصر الاجنبي في قطاع التجارة وذلك اما عن طريق المشاركة الاسمية او مجرد اعطاء

---

(٥) قامت بهذه الدراسة هيئة الايكونومست لحساب وزارة الاقتصاد وذلك سنة ١٩٦٥ .

واجهة وطنية للنشاط الاجنبي مقابل مبلغ محدد وثابت من العمولة او الارباح .

ان هذا الدور الثانوي الذي كان يلعبه العنصر الوطني في المؤسسات التجارية ازداد حدة بعد اكتشاف البترول وذلك بسبب كثرة الجهات الاجنبية الراغبة في الدخول الى السوق الليبي من جهة وضرورة تعاونها مع عناصر ليبية لاستكمال شروط التأسيس والاتصالات المطلوبة لتيسير العمل ، مما ادى الى تشجيع العنصر الليبي على ان يختار عددا من المؤسسات التجارية الاجنبية ويشترط عليها المبلغ المناسب مقابل ان يعطيها واجهة وفعالية دون ان يحاول الاطلاع على طبيعة او ظروف تلك المؤسسات حتى يكتسب الخبرة اللازمة التي تمكنه من ان يلعب دورا رئيسيا في القطاع التجاري . ان هذا الاستنتاج العام لا يمنع من القول بأنه كانت هنالك بعض الاستثناءات وان كانت قليلة التي استطاعت ان تشق طريقها وتلعب دورا بارزا في الحياة التجارية . ومن أهم الخصائص التي برزت في القطاع التجاري بعد اكتشاف البترول كانت ظاهرة التشتت والتعدد في نشاط الفرد الواحد حيث كان من المعتاد ان تجد نشاطه يشمل عدة ميادين مختلفة مثل الوكالات التجارية والنقل والمقاولات والعقارات وأي نشاط آخر يجد فيه كسبا سهلا ومؤكدا . ان هذا الوضع جعل ارباب العمل الليبيين يتنافسون فيما بينهم لكسب علاقة الشركات الاجنبية في الوقت الذي كان يجب ان يكون الوضع بالعكس حيث ان اكتشاف البترول جعل السوق الليبي مرغوبا فيه من قبل الكثير من البلاد الاجنبية سواء من المعسكر الغربي او الشرقي او دول العالم الثالث . ولكن تزاحم العناصر الليبية فيما بينها وتشتت نشاطها في ميادين عديدة ومختلفة حرمها من اكتساب الخبرات اللازمة التي تأتي مع التخصص كما جعلتها عرضة للاستغلال والتلاعب من قبل العناصر الاجنبية . كان هذا واضحا في الطريقة التي تمت بها عملية نقل الوكالات التجارية من

الاجانب الى الليبيين بعد منتصف سنة ١٩٦٧ حيث كان التجار الليبيون ينافسون بعضهم البعض في الحصول علـى تلك الوكالات في الوقت الذي كان مركزهم القانوني والمادي يسمح بان يكون التنافس عليهم من قبل العناصر الاجنبية .

ان الاسباب والظروف التي ادت الى هذا الوضع الغريب قد يطول شرحها كما انها ليست من اهداف هذه الدراسة لان اهتمامنا الاساسي هو أثر البترول على الاقتصاد الليبي . ولكـن خلاصة الوضع من هذه الناحية بالنسبة للتجارة الداخلية هو ان البترول سبب في توسع وازدهار القطاع التجاري وخاصة في المدن الرئيسية . ولكنـه ساعد في نفس الوقت على تشتت نشاط العناصر الليبيـة وجعلها تميـل الى الكسب السريع الذي يعتمد على ظروف قصيرة المدى ولا تتطلب منهم اكتساب خبرات عديدة او استثمارات اقتصادية منسجمة مع حاجة البلاد للتنمية . كل هذا جعل أثار البترول على قطاع التجارة سطحية تتمثل في التوسع النقدي وارتفاع الاسعار والارباح بسبب ارتفاع الدخل دون التأثير في تنمية الخبرات الوطنية والخدمات والتسهيلات اللازمة للتجارة الحديثة التي تعتمد على اسس علمية وعملية .

ميزان المدفوعات :

ان ميزان المدفوعات يمثل حساب مجموع ما يدفع للخارج خـلال فترة زمنية معينة مقابل استيراد سلع وخدمات وتحويلات رأسمالية من الخارج مقارنة مع مجموع ما يستلم مـن الخارج مقـابل تصدير سلع وخدمات وتحويلات رأسمالية الى الخارج خلال نفس الفترة الزمنية . ويدخل في هذا الحساب كمية الصادرات والواردات من السلع والخدمات وأسعارها المختلفة . فمثلا اذا كانت كمية الصادرات والواردات مستقرة

فان أي هبوط في أسعار الصادرات بالنسبة للواردات يؤدي الى المزيد من العجز في ميزان المدفوعات . اما اذا أضفنا الى هذه الزيادة في كمية الواردات والنقص في كمية الصادرات فان العجز في الميزان التجاري يزداد حدة ويصبح ظاهرة مزمنة في الاقتصاد الوطني. ان هذا هو الوضع الذي ساد في ليبيا منذ الاربعينات وخاصة بعد البدء في التنقيب على البترول حيث ارتفعت الواردات وانخفضت الصادرات حسب ما أظهرت الارقام في الجزء الاول من هذا الفصل . كما ان اسعار الصادرات تأثرت بالهبوط العام الذي طرأ على السلع الاولية في الاسواق العالمية منذ الخمسينات . كما ظهر هذا الهبوط في اسعار النفط الخام المصدر من البلاد خلال الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ حيث انخفض معدل السعر للبرميل الواحد من ٧٢٠ الى ٦٤٠ مليم . ان هذا الهبوط الحاد في سعر الصادرات الليبية أدى الى تدهور عام في الرقم القياسي لاسعار الصادرات من ٩٧٫٢ (١٩٦٢ = ١٠٠) سنة ١٩٦٣ الى ٨٩٫٦ سنة ١٩٦٦ وفي نفس الوقت ارتفعت اسعار الواردات من ١٠٤ الى ١١٤ مع ملاحظة ان الرقم القياسي للواردات لم يشمل الا حوالي ٦٣ بالمئة من المجموع . وكنتيجة لهذا الوضع فان صافي شروط التبادل التجاري انخفضت من ٩١ الى ٧٨ خلال نفس الفترة . كل هذا ساهم في زيادة العجز التجاري والعجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للقطاع غير البترولي .

ان الجدول الآتي يلخص تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٨ ويظهر بصورة واضحة أثر البترول على هذا الجانب الهام من الاقتصاد الوطني . ويلاحظ أن قيمة الصادرات الواردة في هذا الجدول تشمل صادرات البترول وكذلك الحال بالنسبة للواردات ، سبق وأن لاحظنا ان الميزان التجاري اذا استثنينا البترول كان دائما في عجز بينما أظهر قطاع البترول فائضا في الميزان التجاري منذ سنة ١٩٦٢ واستمر هذا الفائض في ارتفاع حتى وصل ملايين الجنيهات .

جدول رقم (٢٩)

ملخص ميـزان المدفوعات
١٩٥٤ – ١٩٦٨

	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٨
الصادرات (فوب)	٣ر٤٨+	٣ر٩٦+	٣ر٥٥+	٢٨٤ر٠٠+	٦٦٤ر٣+
الواردات (سيف)	١١ر٧٥ـ	١٧ر٥٣ـ	٤١ر٧٠ـ	١١٥ـ	٢٣٢ـ
صافي حساب السلع والخدمات	٤ر٩٦ـ	٧ر٧٦ـ	١١ر٥٤ـ	٤١ر٠٠+	١٣١ر٧+
المدفوعات المحولة					
ا) شخصي	٠ر٥٣ـ	٠ر٥٠ـ	٠ر٢٠+	٧ر٦٩٢ـ	١٢ر٦ـ
ب) حكومي	٥ر٧٥+	٨ر٦٢+	١٤ر٢٤+	١ر٦٣٦+	٢٩ر٨ـ
صافي حساب السلع والخدمات والمدفوعات المحولة	٠ر٢٦+	٠ر٣٧+	٢ر٩٠+	٣٣ر٤٤+	٨٩ر٣+
حساب راس المال النقدي	ـ	ـ	٣ر٨٣ـ	٣٦ر٦٣ـ	٧٨ر٨ـ

المصدر ـ مصرف ليبيا • ادارة البحوث الاقتصادية •

الى ٦٠٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ بينما كان العجز في ميزان التجارة بدون البترول اكثر من ١٧٢ مليون جنيه اي ما يعادل ٢٦ بالمئة من الفائض في قطاع البترول .

وبالنسبة لقطاع الخدمات استمر العجز في ميزان المدفوعات منذ البداية وازداد هذا العجز بعد اكتشاف البترول حيث ارتفع من ٢،٢٨ مليون سنة ١٩٥٤ الى ٥،٣٥ مليون جنيه سنة ١٩٦١ ثم ارتفع بعد ذلك الى حوالي ٣٠٠ مليون جنيه بما في ذلك دخل الاستثمار الذي يمثل ٦٠ بالمئة من هذا المبلغ ذلك بسبب قطاع البترول حيث تقوم الشركات بتحويل صافي الدخل من استثماراتها في هذا القطاع . كما ان ارباح ودخل العناصر الاجنبية وقطاع النقل استمر يشكل المصدر الرئيسي للعجز في الميزان التجاري وكذلك السفر الى الخارج لغرض السياحة والتجارة وغيرها حيث ارتفع العجز في هذا الحساب من لا شيء يذكر قبل البترول الى ١٠٠ الف جنيه سنة ١٩٦٣ والى ٢،٢٨٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ ثم وصل الى ١٢،٦٤١ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ .

ان العجز في ميزان المدفوعات قبل ١٩٦٢ كان يسدد من الفائض في المصروفات العسكرية الاجنبية والعون الاجنبي والمصروفات المحلية لشركات البترول بعد سنة ١٩٥٦ . ففي سنة ١٩٥٦ مثلا كان العجز في قطاع السلع والخدمات حوالي ١٧،٥ مليون جنيه ثم ارتفع الى ٥٨ مليون جنيه سنة ١٩٦٠ بينما كان مجموع المصروفات العسكرية والعون الاجنبي حوالي ١٨،٤٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ مما أدى الى فائض في الحساب الجاري ، وفي سنة ١٩٦٠ كانت هذه المصروفات والمساعدات الاجنبية حوالي ٢١،٠٤ مليون جنيه وسدد باقي العجز عن طريق المصروفات المحلية لشركا تالبترول البالغة ٢١،٣٠ مليون جنيه في تلك السنة والباقي مول عن طريق الاستيراد المباشر لشركات البترول . هذا ما كان عليه الوضع قبل الشروع في تصدير البترول سنة ١٩٦١ . اما بعد ذلك التاريخ فبدأت

صادرات البترول تشكل المصدر الاول وفي السنوات الاخيرة المصدر الوحيد لتمويل العجز في قطاعي السلع والخدمات بينما اتجهت المصروفات العسكرية الى الهبوط حتى وصلت ٢٫٨ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ وفي نفس الوقت انخفضت المساعدات الاجنبية من ١٤ مليون جنيه سنة ١٩٦٠ الى ٦٤ الف جنيه سنة ١٩٦٥ ثم تغير الوضع بعد ذلك حتى اصبحت الحكومة الليبية تدفع الى الخارج حوالي ٤٠ مليون جنيه سنويا معظمها كان لغرض الدعم العربي بعد حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ • كما ان التحويلات الخاصة ارتفعت من نصف مليون جنيه سنة ١٩٥٦ الى ٧٫٧ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ وبلغت ١٥٫٥ مليون جنيه في سنة ١٩٦٨ •

ان أثر البترول على ميزان المدفوعات الليبي كان موضع اهتمام في التقرير السنوي السادس للبنك الوطني الليبي حيث جاء في التقرير ما يلي :

« لم ينشر بعد اي بيان رسمي حول ميزان المدفوعات الليبي لعام ١٩٦١ ، غير انه اعتمادا على البيانات المتوفرة يمكننا تقدير بعض الاتجاهات العامة الرئيسية » •

« يقدر عجز الميزان التجاري لهذا العام ، حسب احصاءات الجمارك بحوالي ٤٠ مليون مقابل ٣٧٫٢ مليون جنيه عن سنة ١٩٦٠ وقد سبب ارتفاع الواردات حوالي ثلثي الزيادة في العجز بينما تسبب نقص الصادرات (٢٨٫٧ بالمئة) حيث كان أعلى بكثير من معدل زيادة الواردات (٤٫٨ بالمئة) • هذا ولو أخذنا في الحسبان قيمة صادرات البترول الخام الاجمالية لرأينا ان العجز التجاري يهبط الى حوالي ٣٥ مليون جنيه ومن المحتمل ان ينقص العجز بدرجة اكبر ، هذا اذا لم يتحول الى فائض في سنة ١٩٦٢ وخلال السنين المقبلة • غير أن هناك أسبابا كثيرة تدعونا هنا لعدم الافراط في التفاؤل • فمن المعلوم اولا ان نصيب ليبيا من حاصلات البترول المصدر هو ٥٠ بالمئة فقط من صافي الايرادات • وعليه فبالرغم

من أن قيمة صادرات البترول الخام تقدر بحوالي ٥٢ مليون جنيه خلال عام ١٩٦٢ فان نصيب ليبيا سيمثل في الغالب جزءا صغيرا من هذا المبلغ» •

ثم يقول التقرير «يجب الا نغفل ما ستحدثه عوائد البترول ونفقاته من اثر غير مباشر على الجانب المدين لميزان المدفوعات • اذ ان تزايد حجم وارداتنا في السنين الاخيرة كان في الواقع نتيجة رئيسية لنفقات شركات البترول • وقد دلت التجربة انه بارتفاع الدخول يميل الافراد الى زيادة الاستهلاك وهذا يعني زيادة الاستيراد اذا لم يتوفر عرض كاف من الانتاج المحلي • يضاف الى هذا ما ستحتاجه البلاد من العملات الاجنبية لتمويل الواردات المرتبطة ببرنامج التنمية • ونشير في النهاية الى أشد العلاقات دقة وهي العلاقة بين التضخم وتوازن ميزان المدفوعات • اذ المعروف عنهما انهما طرفا نقيضا ، حيث ان المتوقع في ليبيا هو ارتفاع جملة الانفاق الاستهلاكي والرأسمالي وكلاهما تضخمي ، فمن الضروري ان تؤخذ كل هذه العوامل في الحسبان ، وبالتالي ما لها من وقع على الاسعار النسبية للصادرات والواردات وحركة رؤوس الاموال الطويلة والقصيرة الأجل » (٥) •

ان التطورات النقدية والاقتصادية التي استعرضناها في الفصول السابقة تؤيد ما جاء في تقرير البنك عن تنبؤات وتحذير حول اثر البترول على الاقتصاد الليبي وخاصة من ناحية التضخم المالي والعجز في ميزان المدفوعات والعلاقة بينهما وبين نشاط قطاع البترول • فان اكتشاف البترول سبَّب كما رأينا في توسع نقدي وزيادة في الدخل والطلب مما أدى الى خلق تيار تضخمي في الاقتصاد كان له الاثر الفعال في زيادة الاستيراد وانخفاض الصادرات وبالتالي الزيادة في العجز في ميزان

---

(٥) التقرير السنوي السادس للبنك الوطني الليبي ٣١ مارس ١٩٦٢ ص ٥٩ــ٦٠ •

المدفوعات اذا استثنينا البترول • ففي الوقت الذي وفر البترول العملة الصعبة اللازمة لتمويل المزيد من الاستيراد كان للتوسع النقدي والتضخم المالي اللذين خلقهما البترول الاثر الاول في زيادة الاستيراد والتوسع في العجز في ميزان المدفوعات ولذلك يمكن القول بان البترول سبّب في التوسع في الاستيراد وعدم التوازن في تجارة البلاد الخارجية وفي نفس الوقت مول هذا التوسع عن طريق ما جاء به من نقد اجنبي اما في شكل مصروفات محلية لشركات البترول او حصيلة الصادرات من البترول الخام بعد خصم المصروفات وحصة الشركات الاجنبية • قبل عهد البترول كان العجز في ميزان المدفوعات يمول عن طريق مصروفات القوات الاجنبية والمساعدات الخارجية ولكن بعد البترول اصبح هو الذي يسبب ويمول العجز في ميزان المدفوعات ولهذا لم يعد الاقتصاد يعتمد على وجود القوات الاجنبية والمساعدات الخارجية في تسديد العجز في ميزان المدفوعات • غير ان قطاع البترول نفسه يتكون من شركات اجنبية تعودت ان تعمل في عزلة عن الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي • ولكن اثبتت التجارب انه عندما تكون الرقابة والتوجيه من قبل الحكومة جادة وفعالة تصبح الهيمنة على نشاط هذه الشركات ممكنة وعملية في حين ان هذه الهيمنة لا تتوفر بالنسبة للقوات الاجنبية والمساعدات الخارجية نظرا لما فيها من قيود على مقدرة البلاد في التصرف •

احتياطي الذهب والعملات الاجنبية :

الان يجدر بنا ان ننتقل الى اثر البترول على احتياطي البلاد من الذهب والعملات الاجنبية بعد ان استعرضنا الوضع بالنسبة للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات ان الفائض في ميزان المدفوعات هو المصدر التقليدي لتكوين احتياطي البلاد من العملات الاجنبية او الذهب ، لاحظ ان الفائض في ميزان المدفوعات الليبي لم يتجاوز الثلاث ملايين الا بعد

سنة ١٩٦٠ اي بعد الدخول في مرحلة انتاج البترول حيث اصبح هو المصدر الرئيسي لدخل البلاد من العملة الاجنبية • غير انه نظرا لارتفاع الواردات من السلع والخدمات بشكل هائل حسب ما بينت الارقام السابقة فان سرعة تكوين احتياطي العملات الاجنبية لم تكن متناسبة مع سرعة ارتفاع الصادرات • ففي الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الصادرات من ٣ الى ٢٩٠ مليون جنيه بين ١٩٦٠ و١٩٦٥ كانت الزيادة في احتياطي البلاد خلال نفس الفترة من ٣١ الى ٩٠ مليون اي حوالي ثلاث أضعاف• لا شك ان العامل الاخر الذي يفسر هذه الظاهرة هو ما يخصم من قيمة البترول المصدر من مصروفات انتاج وتنقيب وغيرها بالاضافة الى حصة شركات البترول في الارباح قبل التوصل الى حصة الحكومة التي تمثل حصيلة الاقتصاد من العملات الاجنبية الناتجة عن قطاع البترول تضاف اليها المصروفات المحلية لهذه الشركات ولكن حتى اذا اخذنا هذه الاعتبارات في الحسبان نجد ان حصة الحكومة من البترول ارتفعت من مليوني جنيه سنة ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ الى اكثر من ٨٣ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ بينما ارتفع الاحتياطي من ٣٦ مليون الى ١٢٢ مليون خلال الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ اي ما يقارب اربعة أضعاف في حين ان حصة الحكومة ارتفعت اكثر من ٤٠ مرة •

ان وضع الاحتياطي قبل البترول كان يعتمد على دخل العملات الاجنبية من المساعدات الخارجية ومصروفات القوات الاجنبية حيث ان قيمة الصادرات لم تكن تكفي الا جزءا قليلا من احتياجات البلاد للنقد الاجنبي • اما بعد ١٩٥٦ وعند بدء نشاط البترول اصبحت المصروفات المحلية لشركات البترول والمؤسسات التي تعمل معها تشكل مصدرا هاما للعملة الاجنبية حتى بلغت ٢١٫٣ مليون جنيه سنة ١٩٦٠ اي ما يعادل الدخل من المصروفات العسكرية والمساعدات الخارجية مجتمعة في نفس السنة ولكن بعد بداية التصدير للبترول الخام في سنة ١٩٦١ اصبحت

حصة الحكومة من صادرات البترول هي المصدر الرئيسي لتمويل استيراد البلاد من السلع والخدمات وتكوين احتياطي النقد من الذهب والنقد الاجنبي • وفي نفس الوقت قلت اهمية المساعدات الاجنبية حتى انتهت في سنة ١٩٦٥ وكذلك المصروفات العسكرية الاجنبية التي انخفضت من حوالي ١٠ ملايين جنيه سنة ١٩٥٧ الى ٧ ملايين سنة ١٩٦٠ و٥ ملايين سنة ١٩٦٦ ثم بلغت ٢،٨ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ واختفت تماما بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر التي كان من اعظم انجازاتها تحقيق جلاء القوات الاجنبية عن ارض الوطن •

ان اثر البترول على احتياطي البلاد من العملات الاجنبية يبدو واضحا من الجدول التالي حيث بدأت هذه الاحتياطات ترتفع منذ سنة ١٩٥٦ عندما دخلت شركات البترول مرحلة التنفيذ والاستكشاف ويلاحظ كيف ارتفع مجموع الاحتياطي من حوالي ١٥ مليون جنيه في نهاية ١٩٥٦ الى ٣٣،٧ مليون جنيه في نهاية سنة ١٩٦١ عندما بدأ تصدير البترول وبعد ذلك اصبح مجموع الاحتياطي يرتفع بسرعة اكثر من ذي قبل حتى بلغ ٦٣،٣ مليون جنيه في نهاية ١٩٦٤ ثم ارتفع الى حوالي ٩٠ مليون في السنة التالية وذلك بسبب تعديل قانون البترول في سنة ١٩٦٥ وفقا للشروط التي ذكرناها في الفصل الرابع • ثم استمر الاحتياطي في الزيادة حتى بلغ حوالي ١٩٥ مليون جنيه في نهاية ١٩٦٨ وارتفع الى ٣٣١ مليون جنيه في نهاية السنة التالية وذلك بسبب اعادة تنظيم الدفعات بشكل يجعل دفع ٢٥ بالمئة من الضريبة الاضافية يستحق ويدفع خلال السنة نفسها وخلال ثلاثين يوما من نهاية كل ربع سنة وذلك بالنسبة لسنة ١٩٦٩ ثم ترفع هذه النسبة الى ٥٠ بالمئة سنة ١٩٧٠ و٧٥ بالمئة سنة ١٩٧١ ومئة بالمئة في السنة التالية • ان دفع الضريبة الاضافية والتي تمثل حوالي ٧٠ بالمئة من حصة الحكومة في عائدات النفط كانت قبل هذا التعديل تدفع مرة واحدة وذلك خلال اربعة اشهر من نهاية كل سنة

جدول رقم (٣٠)

احتياطي ليبيا من الذهب والعملات الاجنبية
بآلاف الجنيهات

السنة	عملات اجنبية(١)	ذهب نقدي	المجموع
١٩٥٦	١٤،٩٢٧	—	١٤،٩٢٧
١٩٥٧	١٧،٦٩٩	—	١٧،٦٩٩
١٩٥٨	٢٠،٦٤٣	—	٢٠،٦٤٣
١٩٥٩	٢٧،١٧٧	٢٥٠	٢٧،٤٢٧
١٩٦٠	٣٠،٧٠٩	٤٢٩	٣١،١٣٨
١٩٦١	٣٢،٧٠٦	١،٠٠٠	٣٣،٧٠٦
١٩٦٢	٣٤،٣٢٢	٢،١٤٣	٣٦،٤٦٥
١٩٦٣	٤٢،٧٦٠	٣،٩٢٤	٤٦،٦٨٤
١٩٦٤	٥٥،٨٨٩	٧،٤١٤	٦٣،٢٩٣
١٩٦٥	٦٤،٣٩٩	٢٥،٥٣٣	٨٩،٩٣٢
١٩٦٦	٩٦،٧٤١	٢٥،٨٩٠	١٢٢،٦٣١
١٩٦٧	١١٣،٨٨٩	٢٥،٨٩٠	١٣٩،٧٧٩
١٩٦٨	١٦٢،٦٢٤	٣٢،١٨٨	١٩٤،٨١٢
١٩٦٩	٢٩٩،٢٠٦	٣٢،١٨٨	٣٣١،٣٩٤

---

١ ــ تشمل الذهب التجاري بمصرف ليبيا ٠

المصدر ــ النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا ٠

احتياطي ليبيا من الذهب والعملات الاجنبية بملايين الجنيهات

ذهب نقدي
عملات اجنبية
المجموع

٤٠٠
٣٠٠
٢٠٠
١٠٠

٧٠ ٦٨ ٦٦ ٦٤ ٦٢ ٦٠ ٥٨ ٥٦

ميلادية . اي ان الضريبة الاضافية المستحقة عن انتاج شهر يناير سنة ١٩٦٧ مثلا لا تدفع الا بعد مرور ١٤ شهرا و١٣ شهرا لانتاج فبراير و١٢ شهرا لانتاج مارس وهكذا حتى تصل اربعة اشهر بالنسبة لانتاج شهر ديسمبر .

كل هذا كان يؤدي الى احتفاظ الشركات بمبالغ كبيرة من اموال الدولة مما يحرم الخزانة من عائد استثمارات تلك الاموال . اما بعد تعديل نظام ومواعيد استحقاق الدفعات اصبحت الحكومة تستلم حصتها اولا بأول ، الامر الذي ادى الى الارتفاع الكبير في احتياطي البلاد من العملات الاجنبية بين سنتي ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ .

ويلاحظ ايضا كيف ان الذهب لم يدخل في احتياطي البلاد حتى نهاية ١٩٥٩ حيث بلغ ٢٥٠ الف جنيه وبلغ اكثر من مليونين جنيها في نهاية ١٩٦٢ ولكن بعد سنة ١٩٦٣ اصبح احتياطي الذهب النقدي يرتفع حتى وصل الى اكثر من ٣٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٩ . ان هذا التغير الكبير الذي حدث في احتياطي الذهب بعد سنة ١٩٦٣ كان بسبب تبديل قانون مصرف ليبيا الذي نص على امكانية تغطية العملة بالذهب في حدود ٢٥ بالمئة من مجموع العملة المصدرة . كما نص نفس التعديل على تغطية الثلاثة أرباع الباقية بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل بدون تخصيص بدلا من النص الاصلي الذي اشترط ان يشكل الجنيه الاسترليني ما لا يقل عن ٧٥ بالمئة من تغطية العملة الليبية . ان هذا التعديل كان كسبا كبيرا لتحرير العملة الوطنية حيث أدخل الذهب في احتياطي العملة وجعل المصرف المركزي والدولة في وضع يسمح لهما بالتصرف في تنويع واستثمار احتياطيات البلاد بشكل يحقق الربح ويضمن السيولة والحماية ضد تقلبات قيمة العملة الاجنبية الواحدة مثل الجنيه الاسترليني . وكان هذا واضحا عندما انخفضت قيمة الجنيه الاسترليني بحوالي ١٥ بالمئة سنة ١٩٦٧ ولم تخسر البلاد الا حوالي ٤ ملايين جنيه بينما كان يمكن ان تخسر أضعاف هذا المبلغ لو انها كانت مرتبطة بنظام تغطية العملة السابق .

قائمة بأهم المراجع

١ ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ـ تقرير البروفسور بنجمين هيجنر رئيس بعثة الامم المتحدة لدراسة الاقتصاد الليبي ١٩٥٣ م .

٢ ـ تقرير عام للاقتصاد الليبي ـ جون ليمبرج ـ الامم المتحدة ادارة المساعدات الفنية ـ نيويورك ١٩٥٢ م .

٣ ـ توحيد العملة في ليبيا ـ تقرير مرفوع لمندوب الامم المتحدة في ليبيا بقلم المستر ج.أ. بلاورز ـ آن ماكلاود ١٩٥١ م (بالانجليزية).

٤ ـ التنمية الاقتصادية في ليبيا ـ بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير ـ ١٩٥٩ م .

٥ ـ التطورات البترولية في ليبيا ـ التقارير السنوية للجنة البترول ثم وزارة البترول ١٩٥٤ ـ ١٩٦٩ م .

٦ ـ التقارير السنوية لمجلس ادارة مصرف ليبيا (بنك ليبيا سابقا) ١٩٥٧ ـ ١٩٦٩ م .

٧ ـ النشرة الاقتصادية ـ ادارة البحوث الاقتصادية مصرف ليبيا ١٩٦١ ـ ١٩٦٩ م .

٨ ـ التضخم المالي في ليبيا ـ ادارة البحوث الاقتصادية مصرف ليبيا ١٩٦١ م .

٩ ـ المجموعة الاحصائية السنوية ـ مصلحة الاحصاء والتعداد ـ وزارة الاقتصاد ثم وزارة التخطيط ١٩٥٨ ـ ١٩٦٩ م .

١٠ ـ احصائيات التجارة الخارجية ـ مصلحة الاحصاء والتعداد ١٩٥٤ ـ ١٩٦٩ م .
١١ ـ ملحق احصائي للنشرة الاقتصادية ـ ادارة البحوث الاقتصادية ـ مصرف ليبيا ـ يوليو ١٩٦٧ م .
١٢ ـ التعداد العام للسكان لسنة ١٩٥٤ م. ولسنة ١٩٦٤ م .
١٣ ـ القوى العاملة في ليبيا ـ مصلحة الاحصاء والتعداد ـ ١٩٦٤ م .
١٤ ـ العمالة في صناعة استخراج البترول ـ مصلحة الاحصاء والتعداد ١٩٦٤ م .
١٥ ـ المسح السنوي لصناعة استخراج البترول ـ مصلحة الاحصاء والتعداد ١٩٦٨ م .
١٦ ـ الارقام القياسية للتجارة الخارجية ـ مصلحة الاحصاء والتعداد ١٩٦٢ ـ ١٩٦٩ م .
١٧ ـ تطورات تجارة ليبيا الخارجية خلال السنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٨م ـ مصلحة الاحصاء والتعداد .
١٨ ـ التخطيط التربوي في ليبيا ـ بعثة منظمة اليونيسكو ـ يونيو ١٩٦٤ م .
١٩ ـ التعداد الزراعي وزارة الزراعة ومنظمة التغذية الزراعية طرابلس ١٩٦١ م .
٢٠ ـ بنك ليبيا : موجز تاريخي عن السنوات العشرة الاولى ـ ١٩٥٦ـ ١٩٦٦ م ـ ادارة البحوث الاقتصادية مصرف ليبيا .
٢١ ـ التطورات المالية العامة في ليبيا ـ ١٩٤٤ ـ ١٩٦٣ م ـ قسم البحوث الاقتصادية ـ مصرف ليبيا ـ اغسطس ١٩٦٥ م .
٢٢ ـ دراسة ميزانية الاسرة لمدينة طرابلس ـ مصلحة الاحصاء والتعداد ـ ١٩٦٢ م .

٢٣ ـ المصرف الصناعي العقاري ـ تقرير مجلس الادارة عن الفتـــرة ٧ـ٩ـ١٩٦٥ ـ الى ٣١ـ١٢ـ١٩٧١ م .
٢٤ ـ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨ م . وتقارير مجلس التخطيط القومي بشأن النشاط الانمائي خلال تلك الفترة .
٢٥ ـ التقارير السنوية لمجلس ادارة البنك الزراعي الوطني الليبـــي ١٩٥٨ ـ ١٩٦٩ م .
٢٦ ـ تقرير حول تقييم المساعدة الفنية في ليبيا ـ بعثة التقييم الخاصة للامم المتحدة ـ يونيو ١٩٦٦ م .

فهرست